

السياسات الاقتصادية الحكومية وأثرها على القطاع الخاص

المقدمة

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك وتعزيز التجارة وتحريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تبلور توجه جديد خلال العقدين الماضيين يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الحديث من مهيمن على النشاط الاقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية إلى منظم للحياة الاقتصادية بما يكفل تحقيق التوازن الجزئي والكلي للاقتصاد الوطني ويضمن الأمن والعدالة للجميع. ولا شك أن المرونة في استيعاب المتغيرات والتطورات المحلية والعالمية مطلب أساس وضرورة لازمة تستوجب التعامل معها بسياسات اقتصادية مرنة ومن هنا فإن الحاجة إلى إحداث تغييرات هيكلية للاقتصاد السعودي، تستدعي إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في السابق لا سيما التخفيف من سيطرة القطاع الحكومي على القضايا الاقتصادية، وإسناد دور أكبر للقطاع الخاص في وضع السياسات والتوجهات الاقتصادية وتنفيذها.

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور لدور السياسات الاقتصادية لاسيما سياسة تنويع مصادر الدخل، وسياسة التخصيص، والسياستين المالية والتمويلية، يتماشى مع دور الدولة في الاقتصاد الحديث ويحدد بشكل متوازن حقوق وواجبات كل من القطاعين العام والخاص بما يضمن التعاغم والتكامل بينهما لا التنافس والهيمنة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية يتناول الجزء الأول منها سياسة تنويع مصادر الدخل حيث يناقش تطور الاقتصاد السعودي وخصائصه والآثار السلبية للاعتماد على البترول، ثم يتطرق بشكل مختصر إلى آليات محددة لتنمية وتمويل الصادرات وتحسين مناخ الاستثمار. ويتناول الجزء الثاني سياسة التخصيص والدور المأمول الذي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به. ويناقش الجزء الثالث والرابع أهم قضايا السياستين المالية والتمويلية ثم تختم الدراسة بمجموعة من التوصيات.

الفصل الأول سياسة تنويع مصادر الدخل

تمهيد

يؤدي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل إلى تبعات سلبية على الاقتصاد قد تكون مدمرة على المستوى الوطني. ويلاحظ الدارس لنمو معدلات التنمية لدى العديد من دول العالم وجود علاقة قوية وإيجابية بين نموها بشكل جيد ومُستقر، وتنوع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتعدد قطاعاته الإنتاجية. وتزداد حدة المشكلة عندما يكون الدخل مُعتمداً بشكل رئيس على مصدر طبيعي وقابل للنضوب تتحدد أسعاره في أسواق العالم بناءً على متغيرات سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة الدولة المنتجة. يُقدم هذا الجزء من الدراسة عرضاً وافياً لتطور الاقتصاد السعودي، لا سيما أهم التوجهات والإصلاحات التشريعية والعملية خلال السنوات القليلة الماضية، ثم يُناقش الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية، ويقوم نجاحها في تحقيق التنويع المأمول والمستهدف للاقتصاد الوطني. وفي الختام يشخص أهم مسببات عدم الوصول للتنويع المستهدف، ويُقدم عدداً من الاقتراحات الهادفة إلى تفعيل الجهود نحو تنويع مصادر الدخل، لا سيما دعم وتعزيز دور القطاع الخاص بالنسبة لتنمية وتمويل الصادرات، وتحسين البيئة الاستثمارية حتى تكون عوناً للقطاع الخاص للمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتشجيع المنشآت والصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة.

أولاً: تطور الاقتصاد السعودي وخصائصه:

اتسمت مراحل تطور الاقتصاد السعودي خلال العقود الثلاثة الماضية بالعديد من السمات المتباينة، إذ مع بداية السبعينيات الميلادية وتحديداً بعد الطفرة البترولية، بدأ الاقتصاد السعودي بالتحول إلى اقتصاد حديث، بعد أن كان اقتصاداً بسيطاً تُشكل الزراعة والرعي وبعض الصناعات البدائية المحدد الرئيس له، بالإضافة إلى بعض أشكال التجارة وخدمات الحجاج التي شكّلت رسومها وعائداتها المصدر الأهم للإيرادات الحكومية.

ومع منتصف السبعينيات الميلادية أدى ارتفاع أسعار البترول إلى توافر موارد مالية هائلة للحكومة، أصبحت فيما بعد المصدر الأهم للدخل الحكومي. وقد قامت الدولة باستخدام مواردها المالية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، التي تم إنجاز معظمها مع نهاية عقد الثمانينيات الميلادية. وتميزت تلك الفترة باتباع الدولة لسياسات اقتصادية وتنموية كان من أبرزها تشجيعها ودعمها للقطاع الخاص من خلال تقديم القروض والخدمات له وإعفاءه من الضرائب والرسوم الجمركية، مما نتج عنه زيادة النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو القطاع الصناعي بشكل خاص.

وفي منتصف عقد الثمانينيات تراجعت الإيرادات البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول، ودفعت الآثار السلبية لانخفاض الإيرادات الدولة إلى التفكير الجاد والفعلي بتنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتوسيعها بالتركيز على قطاعي الزراعة والصناعة اللذين زادت مساهمتهما مجتمعين في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من نحو ١٣,٤٪ عام ١٩٧٠م إلى نحو ١٥,٤٪ عام ٢٠٠٢م.

وقد شهدت فترة السبعينيات إلى التسعينيات الميلادية تركيزاً على التصنيع من خلال دعم وإنشاء المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع الصناعات الإحلالية لسد احتياجات السوق المحلية. كما شجعت الدولة خلال تلك الفترة إنشاء الصناعات ذات الميزة النسبية في إنتاجها، بهدف دعم قدرتها على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وامتد ذلك التشجيع والدعم للقطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى.

وبالنظر إلى الفترة الراهنة مع بداية الألفية الثالثة الميلادية، فإن الاقتصاد السعودي يمر بأحد أهم مراحل تطوره، فعلى الصعيد الدولي يتجه الاقتصاد العالمي إلى مزيدٍ من الانفتاح والاندماج والتكامل، ممثلاً بقوى العولمة الاقتصادية الدافعة نحو إزالة العوائق بين الأسواق في مختلف دول العالم وتوجهها نحو تشكيل سوق عالمية واحدة. وعلى الصعيد المحلي فإن ضعف معدلات النمو الاقتصادي والزيادة الكبيرة في عدد السكان وانخفاض معدلات الاستثمار، كلُّها أدت إلى تسارع الجهود في المملكة لمواكبة التغيرات والتطورات العالمية خلال السنوات القليلة الماضية.

وبشكل عام يُمكن إيجاز أهم التطورات التي حدثت في المملكة مع بداية الألفية الثالثة بالتالي :

١- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى في ٢٨ أغسطس ١٩٩٩م، للقيام بالبحث في الشؤون والقضايا الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأنها. ومن أهم اختصاصاته، بلورة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل الملائمة لها، والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تتعلق أعمالها مباشرةً بالاقتصاد الوطني، ومتابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية، ودراسة خطط التنمية والسياسة المالية والتجارية ومراجعتها، ومتابعة القواعد التي تنظم سوق العمل ودراساتها.

٢- إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن في ٤ يناير ٢٠٠٠م، للبت في كافة شؤون البترول والغاز والمواد الهيدروكربونية الأخرى، وتشمل اختصاصاته على سبيل المثال :

أ. تحديد وإقرار سياسات واستراتيجيات البترول والغاز والمواد الهيدروكربونية الأخرى في ضوء الظروف والمصالح الوطنية.

ب. وضع السياسة العامة لشركة أرامكو السعودية.

ج. البت في جميع أمور الاستثمارات في البترول والغاز وكافة المواد الهيدروكربونية الأخرى في المنطقة المقسومة والمنطقة المغمورة.

٣- إقرار مجلس الوزراء الموقر في ١٠ أبريل ٢٠٠٠م نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، إضافةً إلى موافقته على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، وربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى. ويقدم نظام الاستثمار الأجنبي الجديد العديد من المميزات للمستثمرين الأجانب، منها :

أ. سرعة البت في طلبات الاستثمار.

ب. جواز حصول المستثمر الأجنبي على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة.

ج. جواز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

د. تمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني.

هـ. إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض الأرباح التي حققها للخارج.

و. منح المستثمر الأجنبي حق تملك العقارات اللازمة وكفالة موظفيه غير السعوديين.

أما بالنسبة لاختصاصات الهيئة العامة للاستثمار، فمن أهمها ما يلي :

أ. إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار الأجنبي.

ب. اقتراح الخطط الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة.

ج. البت في طلبات الاستثمار وإغائها.

د. متابعة وتقييم أداء الاستثمار المحلي والأجنبي.

هـ. اقتراح الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي.

٤- إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في ٣١ يولية ٢٠٠٠م ، في إطار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها في المملكة، ويختص هذا الصندوق بما يلي :

- أ. تسهيل توظيف المواطنين عن طريق تدريبهم وتأهيلهم وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص.
- ب. لأجل تحقيق أهدافه يُمكن للصندوق المشاركة في تكاليف تدريب القوى العاملة الوطنية وتأهيلها للانخراط في الوظائف المتاحة بالقطاع الخاص.
- ج. يتحمل الصندوق نسبة من راتب الذين يتم توظيفهم في منشآت القطاع الخاص لفترة لا تزيد عن سنتين.
- د. دعم وتمويل البرامج الميدانية والدراسات الهادفة لتوظيف السعوديين وإحلالهم محل العمالة الوافدة.

٥- إقرار مجلس الوزراء الموقر لتنظيم الهيئة العليا للسياحة في ١٧ أبريل ٢٠٠٠م، للعمل على تنمية السياحة في المملكة وتطويرها وتعزيز دور قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني وتذليل معوقات نموه.

٦- صدور نظام السوق المالية في ١٦ يونية ٢٠٠٣م ، الذي يهدف إلى إعادة هيكلة رأس المال بالمملكة على أسس جديدة متطورة من شأنها تعزيز الثقة والجاذبية للسوق بما يضمن توفير مزيد من الإفصاح والشفافية والحماية والعدالة للمتعاملين.

ويوفر هذا النظام المرجعية النظامية الأساسية للسوق، من حيث تحديد الهياكل والمؤسسات الإشرافية والرقابية والتشغيلية للسوق، وتحديد الصلاحيات والمهام الموكلة لهما. كما اهتم النظام من خلال نصوص واضحة بجوانب الإفصاح ونشر المعلومات سواء تعلق الأمر بالسوق الأولي للإصدارات أو بالسوق الثانوي (التداول)، بالإضافة إلى نصوص واضحة للحد من استغلال المعلومات مع فرض عقوبات وأحكام جزائية محددة من أجل سلامة التعامل وضمان الشفافية والعدالة في السوق. وحدد النظام دور ومهام المؤسسات الإشرافية والرقابية والتشغيلية للسوق المالية، وفصل الدور الرقابي والإشرافي عن الدور التنفيذي والتشغيلي لها. وتتمثل المؤسسات الإشرافية بهيئة السوق المالية، وهي الهيئة الرقابية والإشرافية المنظمة والمشرفة على السوق، ولها استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وقد منح النظام الهيئة جميع الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها ووظائفها والقيام بدورها كاملاً من أجل تطوير السوق المالية ، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام النظام، وتوفير مستوى عال من الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية.

كما نص النظام على إنشاء لجنة للفصل في منازعات الأوراق المالية، تتكون من مستشارين قانونيين يتمتعون بالخبرة في فقه المعاملات والقانون وفي الأمور التجارية والمالية والأوراق المالية. وأعطيت هذه اللجنة حق النظر والفصل في كافة الدعاوى والمنازعات والمخالفات التي تتعلق بالأوراق المالية التي تقع ضمن أحكام النظام واللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة عن الهيئة والسوق ، سواء في الحق العام أو الخاص.

وبالإضافة لما سبق نص النظام أيضاً على إنشاء مركز إيداع للأوراق المالية، عبارة عن إدارة ضمن السوق حُوّلت القيام بكافة عمليات إيداع ونقل وتسوية وتسجيل الأوراق المالية المتداولة في السوق. وبين الفصل المتعلق بهذا الجانب من النظام الأمور الرئيسية التي تتعلق بهذا المركز وأهدافه وأعماله، كما نص على أن القيود المدونة في سجلاته تعتبر دليلاً وإثباتاً قاطعاً على ملكية الأوراق المالية، وكذلك الوثائق الصادرة عنه.

ثانياً: التنوع الاقتصادي هدف استراتيجي للاقتصاد السعودي:

أدركت الحكومة منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين أهمية تنوع مصادر الدخل ووضعت هدفاً استراتيجياً في معظم خطط التنمية.

فقد استهدفت خطة التنمية الأولى (١٩٧٠ - ١٩٧٥م) من ضمن أهدافها "تنوع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من اعتماد الاقتصاد على واردات البترول، عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في إجمالي الإنتاج المحلي". وكان الهدف الأساس لخطة التنمية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠م) إيجاد بنية اقتصادية قوية تتيح للقطاعين العام والخاص القيام بمهامهما بكفاءة وبشكل فعال، وتطلعت إلى توسيع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على قيام قطاع صناعي وزراعي متطور، يُمكن الاقتصاد الوطني من تخفيف اعتماده على البترول كمصدر رئيس للدخل الوطني في المملكة. واستهدفت "بدء برامج لإقامة الصناعات الأساسية التي تقوم على الموارد الهيدروكربونية، من أجل الاستفادة من المزايا النسبية لوجود البترول الخام والغاز الطبيعي بكميات ضخمة جداً في المملكة".

وفي خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٨٥م) استهدفت الدولة إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، وتحقيق مشاركة القطاعين العام والخاص في التنمية والرفاهية الاجتماعية، وزيادة الفعالية الاقتصادية والإدارية. وعكست هذه الخطة بدايةً جديدة لعنصر التخطيط الاستراتيجي بالمملكة، حاولت فيه الدولة ربط الأهداف والسياسات معاً لإمكانية تحقيق تلك الأهداف. أما خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥ - ١٩٩٠م) فيمكن القول إنها جاءت بمثابة عملية تصحيح لمسار التنمية الاقتصادية في المملكة، حيث ركزت في أهدافها على "النوعية والكفاءة في الأداء والتشغيل وتحسين استغلال الموارد والمرافق العامة، والعمل على إيجاد وتطوير بدائل جديدة لمصادر الدخل الوطني في البلاد. وزيادة التركيز على تنوع القاعدة الإنتاجية، وبالذات في القطاع الصناعي والزراعي والمالي. وتعزيز وتنمية دور القطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في مختلف القطاعات الإنتاجية".

أما في خطتي التنمية الخامسة (١٩٩٠ - ١٩٩٥م) والسادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م) فركزت الأهداف العامة لهما على الاستمرار بالعمل على تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير البترول الخام كمصدر رئيس للدخل الوطني، مع استمرار العمل الجاد لإحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنوع القاعدة الإنتاجية والتركيز على الصناعة والزراعة.

وتبنت خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) استراتيجية طويلة الأجل، حاولت استشراف وتوقع أداء واحتياجات الاقتصاد الوطني من منظور مستقبلي ينتهي بنهاية العام ٢٠٢٠م. ومن أهم الموضوعات الأساسية التي سيتم الاهتمام بها خلال تلك الفترة إحداث تغييرات هيكلية بالاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية على المدى البعيد، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنوع الإيرادات الحكومية على المدى البعيد.

وأكدت هذه الاستراتيجية في شأياها الاستمرار حتى نهاية العام ٢٠٢٠م في تفعيل السياسات التنموية الهادفة لتعزيز نمو القطاع الخاص التي بدأتها الدولة منذ العقود الأولى للخطط التنموية، من خلال التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية، وبناء نظام مصرفي قوي، وتوفير التمويل بشروط ميسرة. ولهذا فقد ركزت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية على أهمية السياسات التي تستهدف زيادة إنتاجية القطاع الخاص وزيادة كفاءته الاقتصادية من خلال الآتي :

١. تحويل الاستثمار من القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى.

٢. تيسير نقل الأساليب الإدارية الحديثة والتقنيات المتقدمة من خلال تبني عمليات الإنتاج والمنتجات التي

تم تطويرها في البلدان المتقدمة اقتصادياً وإقامة روابط إنتاجية قوية مع الشركات العالمية الرائدة.

٣. تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف تطوير المنتجات التي تتمتع فيها المملكة بميزات نسبية، أو تتوافر لها القدرات اللازمة لتحقيق هذه الميزات النسبية.

٤. تهيئة المناخ الاقتصادي والتنظيمي لزيادة الإنتاجية مع الاستمرار في بناء المزيد من التجهيزات الأساسية، واتباع نظام الحوافز التي تساعد على تحسين الكفاءة.

كما نصت الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) فيما يتعلق بقضية تنويع القاعدة الإنتاجية ودعم منشآت القطاع الخاص ، على الأهداف التالية :

- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج البترول الخام وتصديره بصفته المصدر الرئيس للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من البترول الخام قبل تصديره.
- تنويع مصادر الدخل الوطني ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات، والصناعة والزراعة.

ثالثاً: تقويم السياسات الاقتصادية في مجال التنويع الاقتصادي :

استعرضت الدراسة في جزئها السابق السياسات والأهداف التي سعت الحكومة إلى تحقيقها في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية، وفيما يلي تحليل لمدى نجاح تلك السياسات في تحقيق أهدافها:

(١) معدلات النمو الاقتصادي:

تُشير مقارنة ما استهدفته خطط التنمية الخمسية على مر الثلاثة عقود الماضية مع ما تحقق فعلياً ، كما يوضحها الجدول رقم (١ - ١) إلى أن أغلب معدلات النمو التي استهدفتها خطط التنمية الخمسية لم تتحقق؛ وربما يعود ذلك إلى عددٍ من الأسباب، من أهمها عجز الاقتصاد الوطني عن تخفيف اعتماده على البترول الذي أدت تقلبات أسعاره والأزمات المرتبطة به إلى تأرجح أداء الاقتصاد ووقوعه تحت تأثير تلك التقلبات السعريّة للبترول، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الاستثمار عموماً والحكومي بوجهٍ خاص.

جدول رقم (١ - ١)

معدلات نمو القطاعات الرئيسية للاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية الماضية(❖)

)

%

(

القطاع البترولي		قطاعات غير بترولية		الاقتصاد		خطط التنمية
المتحقق	المستهدف	المتحقق	المستهدف	المتحقق	المستهدف	
١٤,٥	٩,١	٤١,٥	١٠,٥	١٩,٢	٩,٨	خطة التنمية الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥م
٣,٩	٩,٧	١٤,٣	١٣,٤	٦,٨	١٠,٢	خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠م
١٣,٤ -	١,٤	٣,٤	٦,٢	٢,٦ -	٣,٢	خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥م
٩,٢	٥,٦	١,٣ -	٢,٩	٢,١	٤,٠	خطة التنمية الرابعة ١٩٨٥ - ١٩٩٠م

٧,٧	٢,٢	١,٧	٤,٧	٣,٩	٣,٤	خطة التنمية الخامسة ١٩٩٥ - ١٩٩٥م
٠,٥	٣,٨	٣,٦	٤,٣	٢,٢	٣,٨	خطة التنمية السادسة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م
٠,٣	١,٢	٤,٢	٥,٠	٢,٦	٣,٢	خطة التنمية السابعة (❖❖)

(❖) المصدر : خطط التنمية الخمسية - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

(❖❖) المتحقق من الخطة الخمسية السابعة حتى نهاية عام ٢٠٠٢م.

(٢) متوسط دخل الفرد:

يزداد أثر تراجع الأداء الاقتصادي حينما يتزامن مع ارتفاع معدلات نمو السكان، وبالتالي تأثر الرفاهية الاقتصادية عند قياسها بمتوسط دخل الفرد بشكلٍ سلبي. وتوضح الأرقام المنشورة بالجدول رقم (١ - ٢) وجود علاقة بين نمو الاقتصاد الحقيقي والنمو السكاني. فمع بداية الثمانينيات الميلادية أدى ارتفاع النمو السكاني بالملكة نتيجة التحسن الكبير في الظروف الصحية والمعيشية للسكان، إلى ارتفاع معدلات الولادة، وتزامنت تلك التغيرات الديموغرافية مع تراجع معدلات نمو الاقتصاد. وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤م كانت معدلات نمو الاقتصاد قد بلغت في المتوسط نحو ٢,٣٪ قابلها نمو سكاني بلغ ٥,٥٪. وباستثناء الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٤م، فقد كان متوسط نمو السكان أعلى من معدلات نمو الاقتصاد. وكشاهدٍ على تأثير مثل هذه التطورات على الاقتصاد السعودي، يُمكن أخذ قضية إيجاد الفرص الوظيفية للمواطنين كمؤشر على أحد أهم آثار تراجع معدلات أداء الاقتصاد، فكما يُلاحظ أنه منذ النصف الثاني من الثمانينيات الميلادية، التي شهدت بدايات مشروع سعودة الوظائف، أخذت معدلات التوظيف بالتراجع، حتى استقرت عند ٠,٩٪ بنهاية الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٢م، بعد أن كانت قد بلغت ٦,٥٪ في النصف الثاني من الثمانينيات الميلادية. ويوضح الرسم البياني رقم (١ - ١) تغير متوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة من ١٩٧٥م إلى ٢٠٠٢م، ومنه نلاحظ انخفاضه بشكلٍ مستمرٍ من نحو ٦٠,٩ ألف ريال سنوياً للفرد في عام ١٩٨١م إلى ٢٩,٩ ألف ريال سنوياً للفرد في عام ٢٠٠٢م، وهو ما يُعادل أقل من نصف الدخل السنوي في عام ١٩٨١م، مع الإشارة إلى الانخفاض الكبير الذي طرأ على متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٨٨م، والذي وصل إلى ٢٢,١ ألف ريال سنوياً. وهذا يؤكد أهمية الأخذ بأسباب رفع معدلات الأداء الاقتصادي، ولعل من أهم تلك الأسباب تشجيع ودعم تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لا سيما تحفيز القطاع الصناعي.

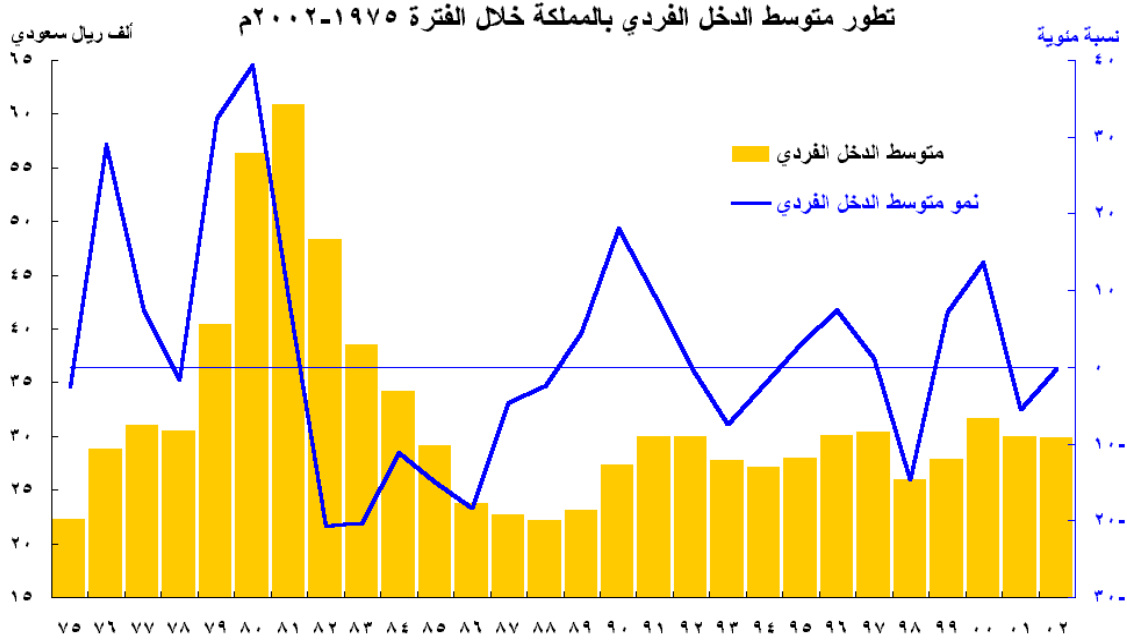
جدول رقم (١ - ٢)

العلاقة بين نمو الاقتصاد الحقيقي والنمو السكاني ونمو التوظيف

(%) خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٢م

الفرق بين نمو الاقتصاد الحقيقي		نمو الاقتصاد الحقيقي	نمو التوظيف	النمو السكاني	الفترة
ونمو التوظيف	والنمو السكاني				
١٧,٤	١٧,٤	٢٢,٠	٤,٦	٤,٦	١٩٧٤ - ١٩٧٠
٠,٩	١,١	٦,٨	٥,٩	٥,٧	١٩٧٩ - ١٩٧٥
٩,٥ -	٧,٨ -	٢,٣ -	٧,٢	٥,٥	١٩٨٤ - ١٩٨٠
٥,٧ -	٣,٥ -	٠,٩	٦,٥	٤,٣	١٩٨٩ - ١٩٨٥
٠,٦	٠,٨	٤,٦	٤,٠	٣,٧	١٩٩٤ - ١٩٩٠
١,٨ -	١,٥ -	١,٦	٣,٥	٣,١	١٩٩٩ - ١٩٩٥
١,٧	٠,٥ -	٢,٦	٠,٩	٣,٠	٢٠٠٢ - ٢٠٠٠

رسم بياني رقم (١ - ١)



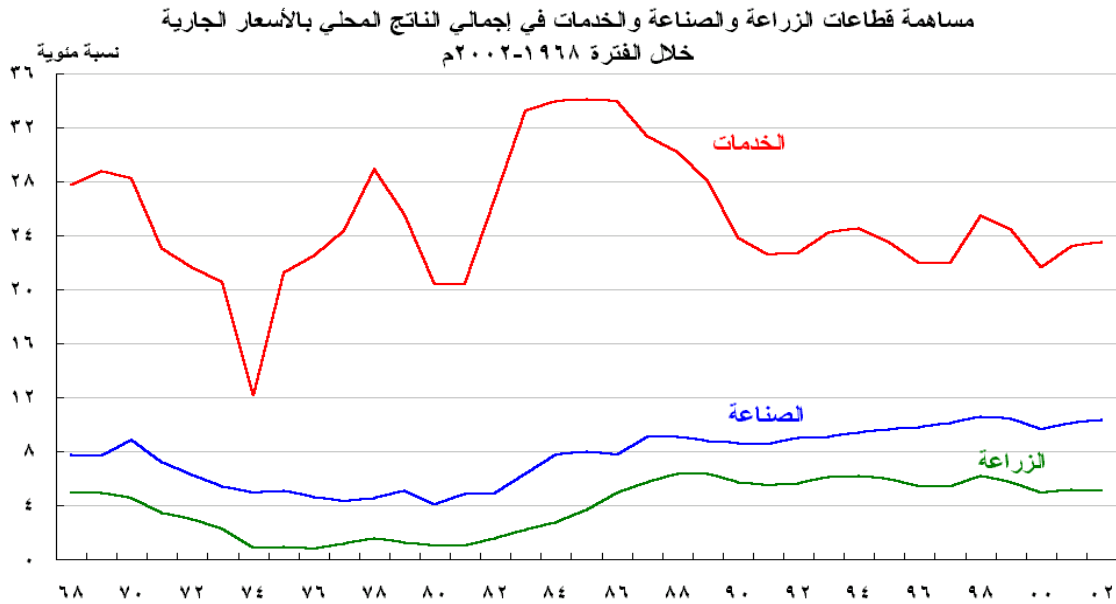
(٣) تنويع القاعدة الإنتاجية:

لتقويم مدى نجاح الاقتصاد السعودي في تحقيق التنويع الاقتصادي أو الإنتاجي، فقد تمت دراسة تطور قطاع الصناعات التحويلية، من خلال تحليل نمو ونسب مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي، ومقارنته مع بقية القطاعات الإنتاجية لا سيما قطاعي الزراعة والخدمات.

وتشير بيانات الجدول رقم (١ - ٣) إلى أن نتائج التنويع الاقتصادي بالمملكة كانت متدنية، ولم تصل إلى الدرجة المأمولة، التي تكفل خلق قاعدة إنتاجية يمكن أن تعزز من نمو الاقتصاد السعودي وتحافظ على استقراره. وعلى الرغم من أن الحجم الاقتصادي لأي قطاع يتحدد بناءً على مجموعة من العوامل، من أهمها نصيبه النسبي من الاستثمارات، ومن العمالة الكلية، ومعدل الأجور، والعائد النسبي لكل قطاع؛ إلا أن عدم توافر بيانات كافية عن تلك العوامل يُحتم استخدام طرق أخرى للتحليل. وعلى هذا الأساس يُلاحظ أن نسبة إسهام قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة لم تتجاوز في المتوسط ٧,٧% على الرغم من استهداف جميع خطط التنمية رفع هذه النسبة. وقد بلغت أقصى قيمة لهذه النسبة في عام ١٩٩٨م، حيث بلغت نحو ١٠,٦%، وهو العام

الذي شهد انخفاضاً في أسعار البترول بلغت نسبته ٣٤,٨٪ ، والذي أثر بدوره على إجمالي الناتج المحلي الذي تراجع بنسبة ١١,٥٪، علماً بأن معدل نمو الصناعات التحويلية قد انخفض خلال العام نفسه بنسبة ٦,٨٪ وهو ما يعكس بشكل واضح ارتباط أداء هذا القطاع بمستويات أسعار البترول. وبالإضافة إلى ما سبق فإن نسب مساهمة القطاعات الرئيسية في إجمالي الناتج المحلي (الصناعات التحويلية، الزراعة، الخدمات) كما يُوضحها الجدول رقم (١ - ٣) والرسم البياني رقم (١ - ٢) للفترة من ١٩٦٨م إلى ٢٠٠٢م تؤكد على عدم نجاح خطط تنويع مصادر الدخل في المملكة.

رسم بياني رقم (١ - ٢)



جدول رقم (١ - ٣)

المقارنة بين قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات والزراعة (حسب الأسعار الجارية)

خلال الفترة من ١٩٦٨م إلى ٢٠٠٢م (*)

نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي			معدل نمو الصناعات التحويلية	إجمالي الصناعات التحويلية	السنة
الخدمات	الزراعة	الصناعات التحويلية			
نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مليون ريال	
٢٧,٨	٤,٩	٧,٧	- -	١٤٦٠	١٩٦٨

نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي			معدل نمو الصناعات التحويلية	إجمالي الصناعات التحويلية مليون ريال	السنة
الخدمات نسبة مئوية	الزراعة نسبة مئوية	الصناعات التحويلية نسبة مئوية			
٢٨.٨	٤.٩	٧.٧	٦.٦	١٥٥٦	١٩٦٩
٢٨.٣	٤.٥	٨.٨	٢٨.٣	١٩٩٧	١٩٧٠
٢٣.١	٣.٥	٧.٢	٩.٩	٢١٩٤	١٩٧١
٢١.٧	٢.٩	٦.٣	٩.٠	٢٣٩٢	١٩٧٢
٢٠.٥	٢.٣	٥.٥	٢٢.٠	٢٩١٨	١٩٧٣
١٢.٢	٠.٨	٤.٩	١٦٩.٦	٧٨٦٦	١٩٧٤
٢١.٢	٠.٩	٥.١	٥.٥	٨٣٠١	١٩٧٥
٢٢.٥	٠.٨	٤.٦	٢٦.٠	١٠٤٦٢	١٩٧٦
٢٤.٤	١.٢	٤.٣	٧.٤	١١٢٣٢	١٩٧٧
٢٨.٩	١.٥	٤.٦	١٠.٨	١٢٤٤٥	١٩٧٨
٢٥.٦	١.٢	٥.١	٥٣.٢	١٩٠٦٧	١٩٧٩
٢٠.٤	١.٠	٤.١	١٧.٥	٢٢٤١٢	١٩٨٠
٢٠.٥	١.٠	٤.٨	٣٤.٥	٣٠١٥٠	١٩٨١
٢٦.٨	١.٦	٤.٩	١٤.٣ -	٢٥٨٤١	١٩٨٢
٣٣.٢	٢.٢	٦.٣	٩.٠	٢٨١٦٢	١٩٨٣
٣٣.٩	٢.٨	٧.٨	١٦.٠	٣٢٦٧٩	١٩٨٤
٣٤.١	٣.٧	٨.٠	٨.١ -	٣٠٠٢٩	١٩٨٥
٣٤.٠	٤.٩	٧.٨	١٦.٥ -	٢٥٠٦٩	١٩٨٦
٣١.٤	٥.٧	٩.١	١٦.٧	٢٩٢٤٧	١٩٨٧
٣٠.٢	٦.٣	٩.١	٣.٢	٣٠١٨٠	١٩٨٨
٢٨.١	٦.٣	٨.٨	٣.٩	٣١٣٤٦	١٩٨٩
٢٣.٨	٥.٧	٨.٦	٢٠.١	٣٧٦٣٥	١٩٩٠
٢٢.٦	٥.٥	٨.٦	١٢.٠	٤٢١٣٤	١٩٩١
٢٢.٧	٥.٦	٩.٠	٩.٣	٤٦٠٦٤	١٩٩٢
٢٤.٣	٦.١	٩.١	٢.١ -	٤٥٠٧٤	١٩٩٣
٢٤.٦	٦.٢	٩.٤	٥.٠	٤٧٣٤٣	١٩٩٤
٢٣.٥	٥.٩	٩.٦	٨.٥	٥١٣٥٩	١٩٩٥
٢٢.٠	٥.٤	٩.٨	١٢.٩	٥٧٩٦٥	١٩٩٦
٢٢.٠	٥.٤	١٠.١	٧.٦	٦٢٣٥٠	١٩٩٧
٢٥.٥	٦.٢	١٠.٦	٦.٨ -	٥٨٠٩٤	١٩٩٨
٢٤.٥	٥.٧	١٠.٤	٨.١	٦٢٨٠٠	١٩٩٩
٢١.٧	٤.٩	٩.٧	٨.٧	٦٨٢٩٠	٢٠٠٠
٢٣.٢	٥.٢	١٠.١	١.٣	٦٩٢٠٦	٢٠٠١
٢٣.٥	٥.١	١٠.٣	٥.٣	٧٢٨٧٤	٢٠٠٢
٢٥.١	٣.٩	٧.٧	١٤.٧	المتوسط خلال الفترة	

(❖) المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وبمقارنة القيم المضافة للاقتصاد السعودي في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات مع عددٍ من دول العالم خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٩م (الأردن، وتونس، وتركيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وتايلاند، والهند، والمكسيك)، وعلى الرغم من

اختلاف الظروف الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والتقنية ، يُمكن لنا أن نصل إلى تصور أعم حول أداء الاقتصاد السعودي ونجاحه في تنويع قاعدته الإنتاجية.

لقد ظل قطاع الزراعة بمرتبةٍ متدنية من حيث القيمة المُضافة للاقتصاد الوطني سواءً عند مقارنته مع الاقتصادات المذكورة ، أو عند النظر إليه منفرداً ضمن أنشطة الاقتصاد السعودي. وتُشير البيانات المرفقة إلى أن القيمة المُضافة لهذا القطاع لم تتجاوز خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٩م نسبة ٧,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. فيما بلغ متوسطها خلال تلك الفترة نحو ٤,٤٪ فقط ، محتلاً بذلك المرتبة التاسعة والأخيرة ضمن مجموعة الدول المُختارة على المستوى الزراعي.

وفي مجال الصناعة ، حقق هذا القطاع النصيب الأوفر من النمو ، بلغ متوسط نموه خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٩م نحو ٥٩٪ ، وهي المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول المُختارة على المستوى الصناعي ، تلاه قطاع الخدمات بمتوسط ٣٦,٢٪ ، محتلاً بذلك المرتبة التاسعة والأخيرة ضمن مجموعة الدول المُختارة على مستوى الخدمات.

جدول رقم (١ - ٤)

الأرقام المقارنة للقيم المضافة للسعودية وعدد من دول العالم للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٩م (❖)

)

%

(

أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	المملكة العربية
٠,٩	٧,٣	٤,٤	الزراعة
٤٢,٣	٨١,٦	٥٩,٤	الصناعة
١٧,٤	٥٠,٩	٣٦,٢	الخدمات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الأردن
٢,٤	١١,٦	٦,٧	الزراعة
١٩,٠	٣٠,٣	٢٦,٢	الصناعة
٦٣,٧	٧٢,٠	٦٧,٢	الخدمات

(❖) المصدر : البنك الدولي .

تابع جدول رقم (١ - ٤)

الأرقام المقارنة للقيم المضافة للسعودية وعدد من دول العالم للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٩م

أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	تونس
١١,٤	١٨,٥	١٤,٤	الزراعة
٢٠,٦	٣٣,٥	٢٩,٠	الصناعة
٥١,٤	٦٢,٤	٥٦,٦	الخدمات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	تركيا
١٥,١	٣١,٨	٢٠,٣	الزراعة
٢١,٤	٣٣,٦	٢٧,٦	الصناعة
٤٦,٨	٦٠,٠	٥٢,١	الخدمات
أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	كوريا الجنوبية
٣,٧	١٨,٩	٩,٦	الزراعة

الصناعة	٢٥,٤	٢٩,٠	٢١,٧
الخدمات	٦٥,١	٧١,٤	٥٢,٢
ماليزيا	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الزراعة	١٩,١	٢٩,٤	١٠,٧
الصناعة	٣٩,٤	٤٦,٠	٢٧,٤
الخدمات	٤١,٥	٤٦,٣	٣٦,٣
تايلاند	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الزراعة	١٧,٢	٢٦,٩	١٠,٤
الصناعة	٣٣,٧	٤٠,٠	٢٥,٣
الخدمات	٤٩,١	٥٢,٤	٤٥,٧
الهند	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الزراعة	٣٤,١	٤٥,٨	٢٧,٧
الصناعة	٢٥,٧	٢٧,٩	٢٠,٤
الخدمات	٤٠,٣	٤٦,٠	٣٣,٨
المكسيك	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الزراعة	٨,٢	١١,٥	٥,٠
الصناعة	٣١,٤	٣٨,٠	٢٦,٨
الخدمات	٦٠,٤	٦٧,٤	٥٢,٣

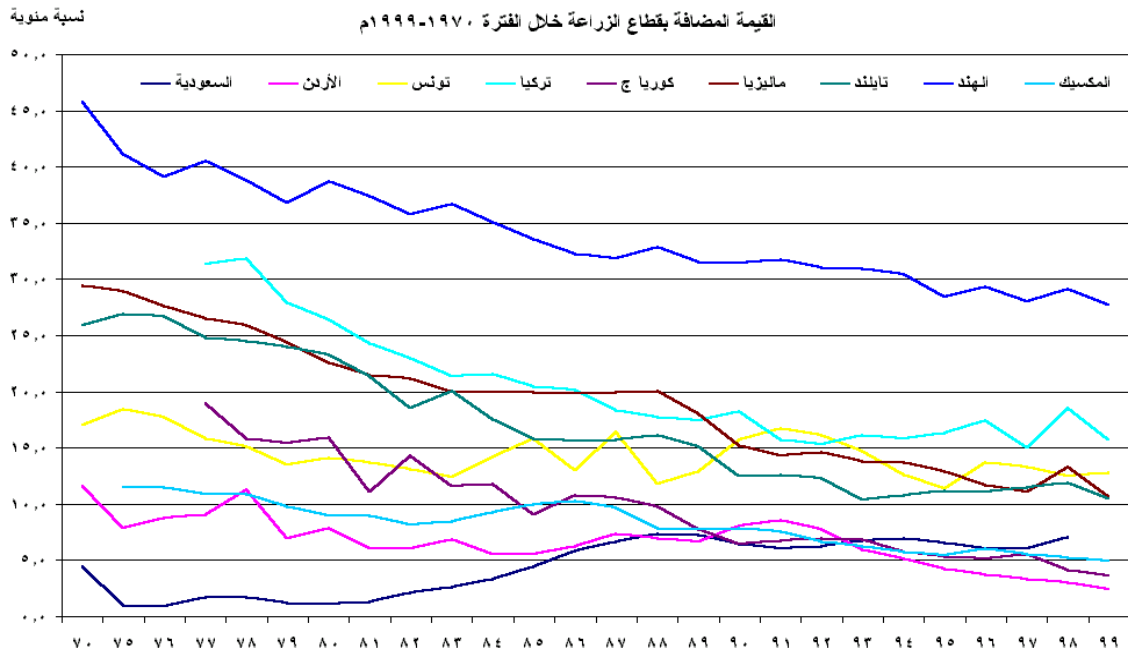
جدول رقم (١- ٥)

الترتيب المقارن للدول حسب المتوسط الأعلى

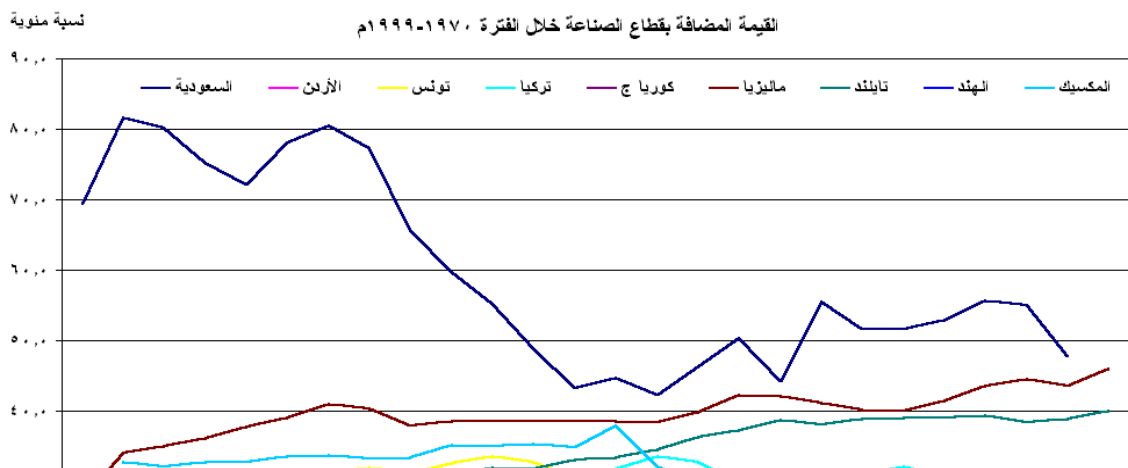
قطاع الخدمات		قطاع الصناعة		قطاع الزراعة		القطاع
الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الترتيب
الأردن	٦٧,٢	السعودية	٥٩,٤	الهند	٣٤,١	الأولى
كوريا ج	٦٥,١	ماليزيا	٣٩,٤	تركيا	٢٠,٣	الثانية
المكسيك	٦٠,٤	تايلاند	٣٣,٧	ماليزيا	١٩,١	الثالثة
تونس	٥٦,٦	المكسيك	٣١,٤	تايلاند	١٧,٢	الرابعة
تركيا	٥٢,١	تونس	٢٩,٠	تونس	١٤,٤	الخامسة
تايلاند	٤٩,١	تركيا	٢٧,٦	كوريا ج	٩,٦	السادسة

٤١,٥	ماليزيا	٢٦,٢	الأردن	٨,٢	المكسيك	السابعة
٤٠,٣	الهند	٢٥,٧	الهند	٦,٧	الأردن	الثامنة
٣٦,٢	السعودية	٢٥,٤	كوريا ج	٤,٤	السعودية	التاسعة

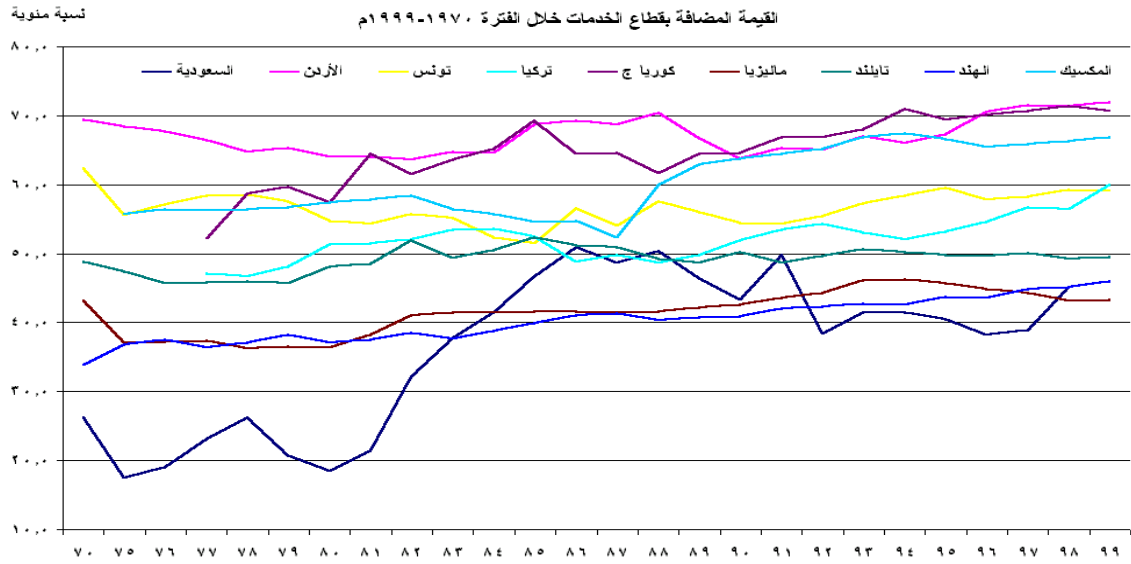
رسم بياني رقم (١ - ٣)



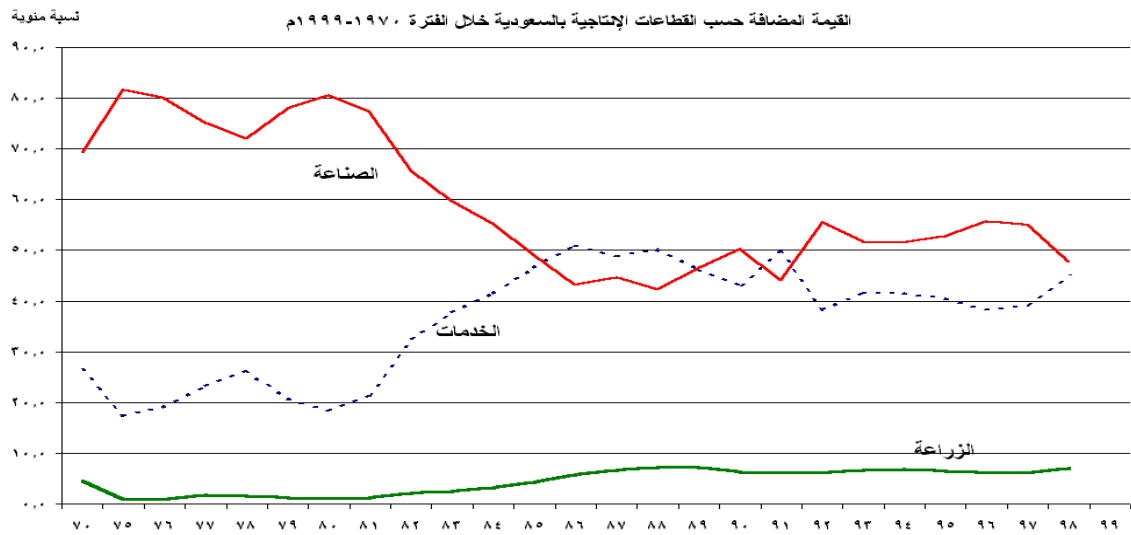
رسم بياني رقم (١ - ٤)



رسم بياني رقم (١ - ٥)



رسم بياني رقم (١ - ٦)



(٤) نسب نمو القطاع الخاص :

لقد أظهرت دراسة خطط التنمية السعودية خلال الثلاثة عقود الماضية، أن سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية كان هدفاً ومشروعاً استراتيجياً للحكومة. وقد كان هدف الحكومة السعودية من خلال جميع خطط التنمية الماضية معالجة وتصحيح الأوضاع الهيكلية للاقتصاد السعودي لا سيما تقليص الاعتماد على إنتاج وتصدير البترول، والعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية، بهدف تجاوز الآثار السلبية التي تخلفها التقلبات الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول على أداء الاقتصاد الوطني.

ورغم الدور البارز الذي اضطلعت به القطاعات الإنتاجية غير البترولية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة الماضية، إلا أن الإيرادات البترولية ظلت هي المورد الرئيس للاقتصاد السعودي والمحرك لكافة عمليات التنمية الاقتصادية. ومنذ بداية السبعينيات الميلادية، ووفق ما أظهرته الأرقام الرسمية، فقد كان قطاع البترول وحتى منتصف الثمانينيات الميلادية الأكثر إسهاماً في إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمته ذروتها بالنصف الأول من السبعينيات الميلادية بنحو ٦٤,٤٪، مقابل ٢٤,١٪ للقطاع الخاص، ١١,٥٪ للقطاع الحكومي، جدول رقم (١ - ٦).

جدول رقم (١ - ٦)

التوزيع النسبي للأصص القطاعية لإجمالي الناتج المحلي بأرقام المنتجين بالأسعار الجارية

خلال الفترة ١٩٦٨م - ٢٠٠٢م (♦)

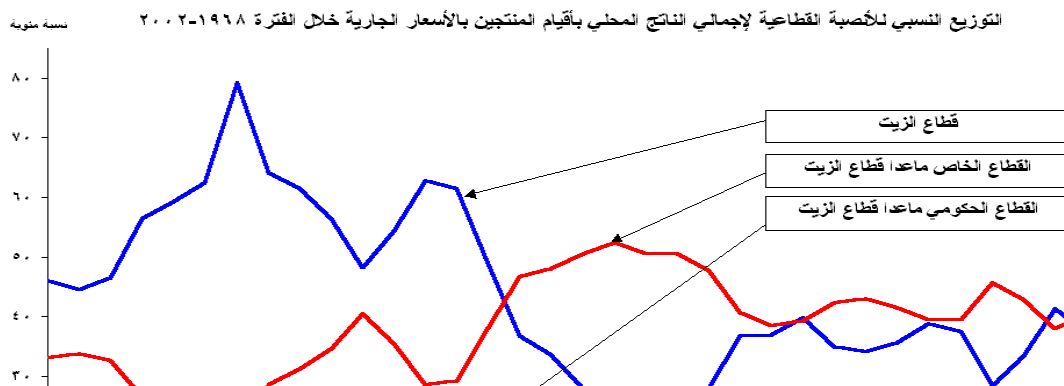
(%)

القطاعات الحكومية	القطاع الخاص	قطاع البترول	الفترة الزمنية
٢١,٠	٣٣,٢	٤٥,٨	٦٨ - ٧٠
١١,٥	٢٤,١	٦٤,٤	٧١ - ٧٥
٩,١	٣٤,٢	٥٦,٧	٧٦ - ٨٠
١٥,٦	٤٢,٦	٤١,٨	٨١ - ٨٥
٢٤,٣	٤٨,٤	٢٧,٣	٨٦ - ٩٠
٢٢,٧	٤١,٠	٣٦,٤	٩١ - ٩٥
٢٢,٨	٤١,٢	٣٦,٠	٩٦ - ١٠٠
٢١,٧	٤٠,٧	٣٧,٦	١٠١ - ١٠٢

(♦) المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة التخطيط والاقتصاد.

ومع بداية النصف الثاني من السبعينيات الميلادية بدأت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بالارتفاع لتبلغ ٣٤,٢٪ مقابل ٥٦,٧٪ لقطاع البترول. وقد استمرت مساهمة القطاع الخاص بالارتفاع حتى وقتنا الحالي، حيث بلغت بنهاية ٢٠٠٢م نحو ٤٠,٧٪ مقابل ٣٧,٦٪ لصالح قطاع البترول، انظر الرسم البياني رقم (١ - ٧).

رسم بياني رقم (١ - ٧)

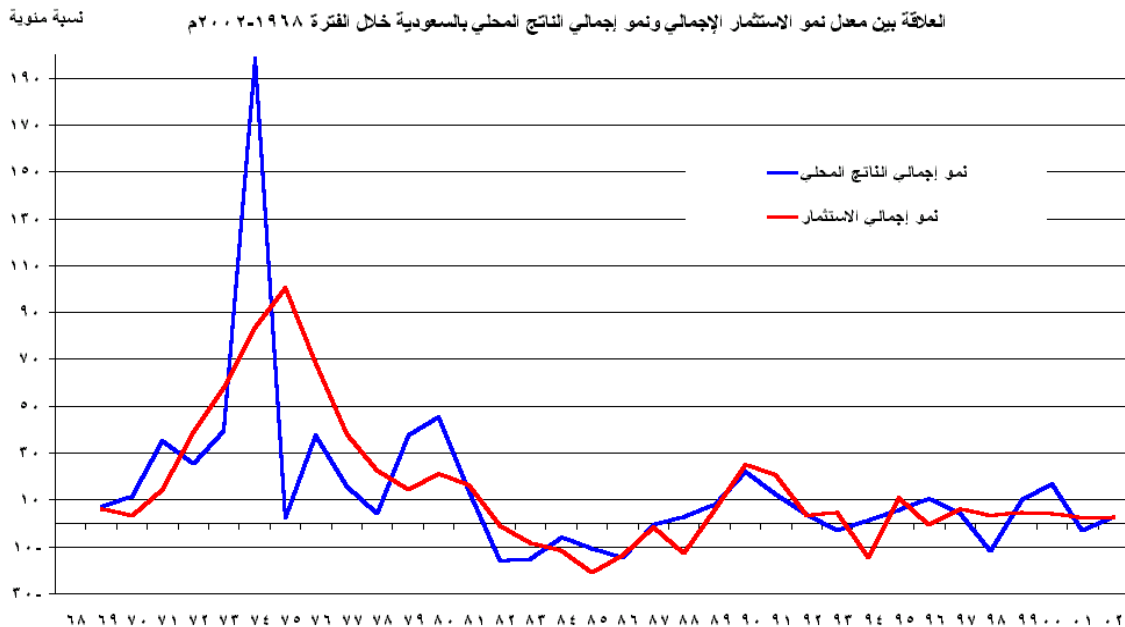


رابعاً: آثار الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل :

يمكن إيجاز أهم آثار الاعتماد على البترول كمصدر رئيس للدخل من خلال القضايا التالية :

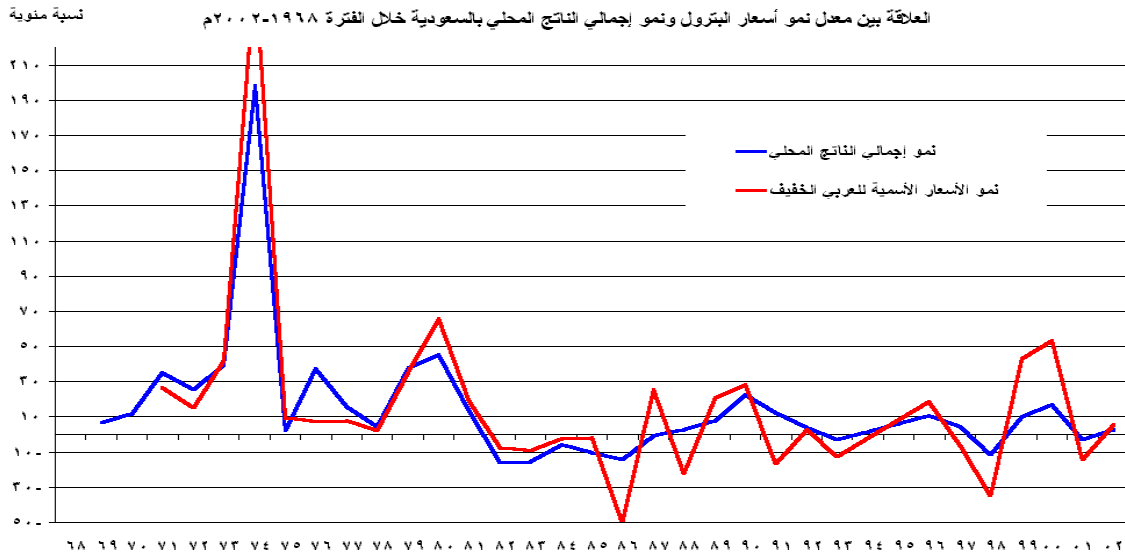
١. تُشير الإحصاءات الرسمية إلى التأثير السلبي الكبير لتقلبات أسعار البترول على مستويات الاستثمار الإجمالي للاقتصاد الوطني ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي، ويوضح الرسم البياني رقم (١ - ٨) مدى التقارب بين معدلي نمو المتغيرين ، والارتباط الواضح بينهما ، حيث بلغ متوسط معدل نمو كل منهما خلال الفترة ١٩٦٩ - ٢٠٠٢م الرقم نفسه أي ١٤,٧٪. ومما لا شك فيه أن النقص في الاستثمار له أثره المباشر على الإنتاج، بإضعاف قدرته على إنتاج السلع والخدمات المطلوبة. في حين أن حدوث العكس سيساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، بما يحقق الرفاهية للمجتمع.

رسم بياني رقم (١ - ٨)



٢. أدى انخفاض الإيرادات البترولية إلى التأثير على عملية التنمية الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر، فإجمالي الناتج المحلي المكون من مجموع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي قد تأثر نتيجة تغير الإيرادات البترولية، ويوضح الرسم البياني رقم (١ - ٩) الارتباط الكبير بين سلوك معدلات نمو أسعار البترول ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

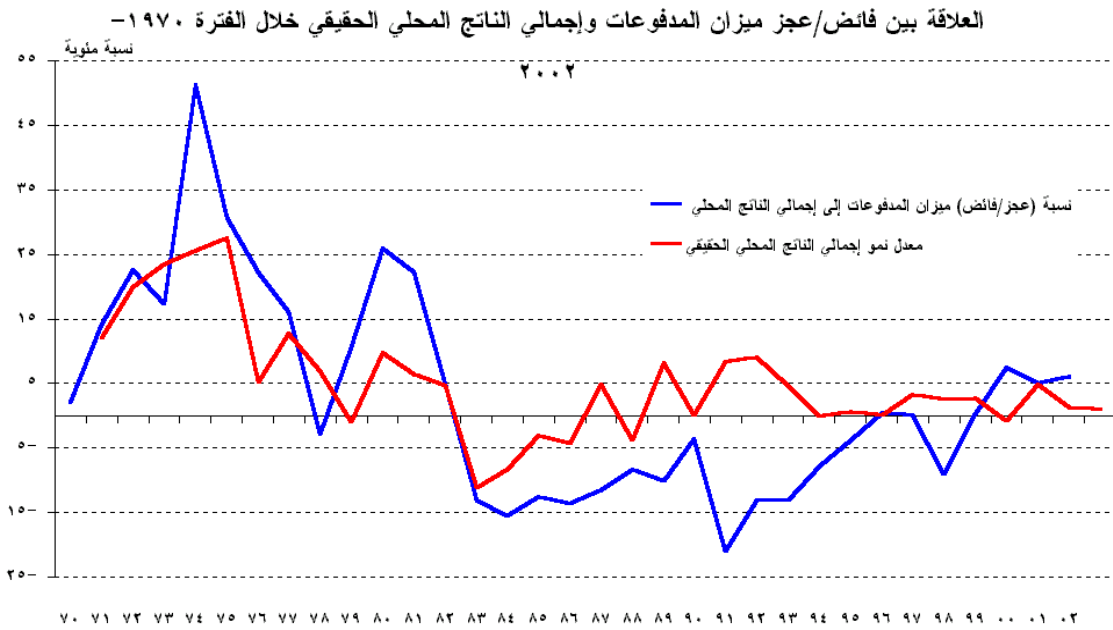
رسم بياني رقم (١ - ٩)



٣. أدى اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل رئيس على تصدير البترول، وخاصة في تعاملاته الخارجية، إلى حدوث عجز

في الحساب الجاري عند استمرار انخفاض أسعار البترول. ويُظهر الرسم البياني رقم (١- ١٠) تأثير التعامل الخارجي للمملكة بانخفاض أسعار البترول الذي صاحب فترة الثمانينيات الميلادية، مما نتج عنه حدوث عجز في ميزان المدفوعات السعودي طوال تلك الفترة، وتراجع معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد. ويمكن القول إن استمرار العجز في الحساب الجاري لفترة طويلة يحمل الاقتصاد الوطني أعباءً تثقل كاهله، وقد تصل إلى حد لا يستطيع الاقتصاد الوطني تحملها لفترة طويلة.

رسم بياني رقم (١- ١٠)



٤. ارتفاع معدلات البطالة بسوق العمل المحلية ، لا سيما بين النساء ، بسبب النمو السكاني الكبير وتراجع معدلات نمو الاقتصاد عموماً ، بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمارات الرأسمالية بسبب مزاحمة المصروفات الجارية ومدفوعات خدمة الدين العام.

خامساً : التحديات والفرص المستقبلية :

يُعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم التحديات المستقبلية للاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من تأكيد جميع خطط التنمية على أهمية تخفيف الاعتماد على إنتاج البترول وتصديره بصفته المصدر الرئيس للدخل الوطني، والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من البترول الخام قبل تصديره، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجالات الخدمات والصناعة والزراعة، إلا أن المتحقق لا يتناسب على الإطلاق مع تلك الأهداف. ولعل ذلك يعود في المقام الأول إلى عدم توفير المخصصات المالية الحكومية اللازمة لخطط التنمية لوضع التنفيذ ، بالإضافة إلى عدد كبير من المعوقات الأخرى ، من أهمها : التأخر والبطء في تطبيق سياسات التخصيص ، وعدم توافر الدعم الكافي والملائم للمنشآت الصغيرة ، وتنمية الصادرات، والحاجة إلى تطوير وتحديث الأنظمة ذات العلاقة بالأنشطة التجارية والمالية ، وتحسين مناخ وآليات الاستثمار. ونظراً إلى تناول عددٍ من دراسات المنتدى لمجموعة كبيرة من المعوقات سألفة الذكر بشيء من الإسهاب والتفصيل، فسوف نختم هذا الجزء من الدراسة بالتركيز على أهمية تنمية وتمويل الصادرات وتشجيع المنشآت والصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة وتحسين آليات الاستثمار:

(١) تنمية وتمويل الصادرات:

تتبع أهمية دعم الصادرات من خلال الدور الكبير الذي تقوم به لزيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني ككل، والإسهام في تحقيق التوظيف الأمثل للطاقت الإنتاجية، وتوفير فرص العمل للمواطنين الباحثين عن عمل. كما تُعتبر عملية تنمية وتمويل الصادرات من أهم عوامل دعم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي والمحافظة على استقرار أسعار الصرف للريال السعودي. ويؤدي تشجيع الصناعة بأنواعها وخصوصاً الصناعة الموجهة للتصدير إلى فتح مجالات وأسواق جديدة أمام المنتجات السعودية غير البترولية، ولتحقيق الاستفادة القصوى من ذلك سيكون من الضروري اتخاذ الإجراءات الملائمة لمساعدة الشركات السعودية العاملة في مجال التصدير للتغلب على العقبات التي تحول دون وصولها للأسواق العالمية.

أ. تطورات التجارة الخارجية للمملكة خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٢م:

تُبين الأرقام الرسمية ، كما يُوضحها الجدول رقم (١ - ٧) ، تفاصيل التبادل التجاري للمملكة مع بقية دول العالم، وتُشير تلك الأرقام إلى أن إجمالي الصادرات السعودية كما يُوضحها الرسم رقم (١ - ١١) ، قد سجل متوسط نمو نسبته نحو ٦٠,٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٩م. وكان أعلى معدل نمو في عام ١٩٧٤م حيث بلغ ٤٢٧,٧٪، بينما سجل أقل معدل نمو في عام ١٩٧٥م حيث بلغ - ١٧,٦٪. وخلال فترة الثمانينيات سجل إجمالي الصادرات أعلى معدل نمو له بنسبة تجاوزت ٧٠٪ في عام ١٩٨٠م. بينما سجل معدلات نمو سلبية خلال الفترة من عام ١٩٨٢ - ١٩٨٦م، ليعود إلى تسجيل معدلات نمو إيجابية بعد تلك الفترة.

وخلال فترة التسعينيات سجل معدل النمو أعلى نسبة له في عام ١٩٩٠م ، حيث بلغ ٥٦,٥٪ بسبب ارتفاع أسعار البترول وحجم إنتاجه خلال أزمة الخليج. وسجل المعدل أقل نسبة في عام ١٩٩٨م ، حيث بلغ معدل نموه - ٣٦,١٪ بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية. وفي عام ١٩٩٩م سجل معدل نمو الصادرات ارتفاعاً بلغت نسبته ٣٠,٧٪ ، وذلك بسبب تحسن أسعار

البتروال بعد اتفاق دول منظمة أوبك وبعض الدول من خارج المنظمة على خفض الإنتاج لإعادة التوازن إلى سوق البتروال. وسجل المعدل انخفاضاً في عام ٢٠٠١م بنسبة - ١٢,٣٪، وتشير التقديرات الرسمية إلى توقع ارتفاع المعدل بنسبة ٠,٥٪ خلال عام ٢٠٠٢م.

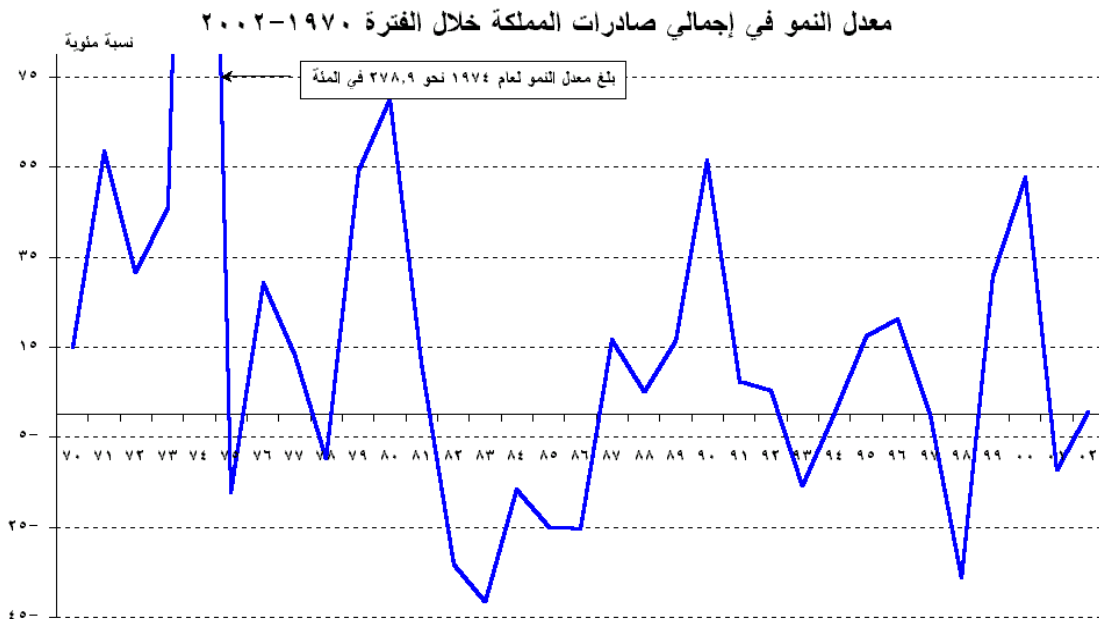
جدول رقم (١ - ٧)

تطورات صادرات المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٢م (❖)

نسبة مساهمة		متوسط معدل النمو السنوي			ببلايين الريالات			الفترة
الصادرات البتروالية	الصادرات البتروالية	الصادرات البتروالية	الصادرات البتروالية	إجمالي الصادرات	الصادرات البتروالية	الصادرات البتروالية	إجمالي الصادرات	
٢٣,٤	٧٦,٦	٩١,٤	١٠٩,١	٨٦,١	٣٥,٨	١٧٤,٧	٢١٠,٥	١٩٧٤ - ١٩٧٠
٨,٣	٩١,٧	١٣,٨	١٤,١	١٤,٠	٦١,٧	٦٨٢,٥	٧٤٤,٢	١٩٧٩ - ١٩٧٥
٥,٩	٩٤,١	٧,٥ -	١,٠ -	١,٨ -	٨٨,٨	١٢٤١,٤	١٣٣٠,٢	١٩٨٤ - ١٩٨٠
١٢,٢	٨٧,٨	٢٨,٣	٤,٥ -	٢,٣ -	٥٦,٤	٤٠٢,٠	٤٥٨,٤	١٩٨٩ - ١٩٨٥
٩,٣	٩٠,٧	١,٤	١٢,٧	١٠,٨	٧٨,٩	٧٧٢,٨	٨٥١,٦	١٩٩٤ - ١٩٩٠
١٢,٩	٨٧,١	٧,٢	٧,٢	٦,٧	١٢٣,٩	٨٥٣,٨	٩٧٧,٧	١٩٩٩ - ١٩٩٥
١١,٢	٨٨,٨	١٣,٦	١٤,٣	١٣,٨	٦٣,٨	٤٤٨,٣	٥١٢,١	٢٠٠٢ - ٢٠٠٠

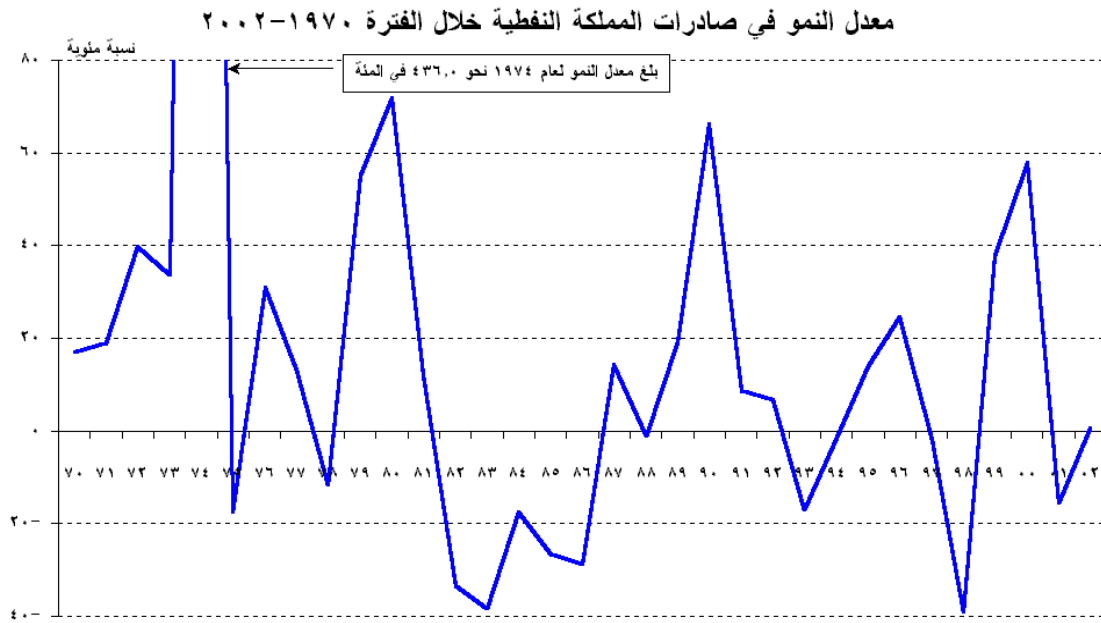
(❖) المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

رسم بياني رقم (١ - ١١)



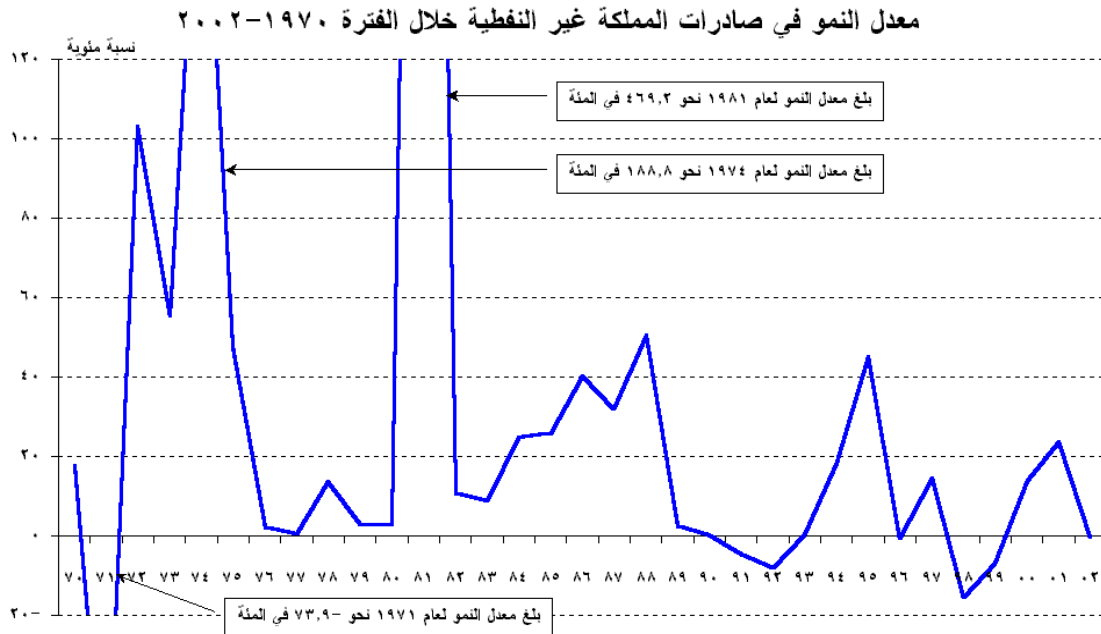
أما بالنسبة للصادرات البترولية في المملكة وكما يوضحها الجدول رقم (١ - ٧) والرسم البياني رقم (١ - ١٢) فقد سجلت أعلى معدل نمو لها في عام ١٩٧٤م بنسبة ٤٣,٦% بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. بينما سجلت في عام ١٩٧٥م معدل نمو بلغ - ١٧,٤% وهو أقل معدل نمو تحقق خلال تلك الفترة. وفي الثمانينيات سجل عام ١٩٨٠م أعلى معدل نمو للصادرات البترولية بنسبة ٧٢%، بينما سجل عام ١٩٨٣م أدنى نسبة بلغت - ٣٨,٣%. أما في التسعينيات فقد سجلت الصادرات البترولية في عام ١٩٩٠م أعلى معدل نمو بلغ ٦٦,٣% بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال أزمة الخليج الثانية. بينما سجل عام ١٩٩٨م أدنى معدل نمو بلغت نسبته - ٣٨,٩% بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات البترولية. أما عام ١٩٩٩م فقد شهد ارتفاع معدل نمو الصادرات البترولية حيث بلغ ٣٨% نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال هذا العام. وفي عام ٢٠٠١م تراجع معدل نمو الصادرات البترولية بنسبة ١٥,٦% بسبب تراجع الأسعار والكميات المنتجة.

رسم بياني رقم (١ - ١٢)



وبالنسبة للصادرات غير البترولية في المملكة، فلم تتجاوز مساهمتها في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٢م ١١,٩%. وقد سجلت خلال فترة السبعينيات أعلى معدل نمو لها في عام ١٩٧٤م بنسبة ١٨٨,٨%، وفي عام ١٩٧١م سجلت تراجعاً سلبياً بنسبة - ٧٣,٩%، وهو أدنى معدل خلال تلك الفترة. وفي الثمانينيات سجل المعدل أعلى نسبة في عام ١٩٨١م بنسبة ٤٦٩,٢%، بينما سجل المعدل أدنى نسبة في عام ١٩٨٩م بنسبة ٢,٥%. وفي التسعينيات سجل معدل نمو الصادرات غير البترولية أعلى معدل له في عام ١٩٩٥م بنسبة ٤٥,١%، بينما سجل أدنى معدل له في عام ١٩٩٨م بنسبة - ١٥,٤%. وفي عام ١٩٩٩م انخفض بنسبة - ٧% بسبب التحسن الطفيف في أسعار المنتجات البتروكيماوية خلال ذلك العام. كما ارتفع معدل نمو الصادرات غير البترولية في عام ٢٠٠١م بنسبة ٢٣,٧%، وأشارت التقديرات الرسمية إلى توقع أن يرتفع المعدل بنسبة ٠,٢% خلال عام ٢٠٠٢م.

رسم بياني رقم (١ - ١٣)



ب. المعوقات التي تعترض عملية التصدير بالمملكة:

تنقسم المعوقات التي تعترض عملية التصدير بالمملكة إلى معوقات محلية تتعلق في الغالب بالتنظيمات والإجراءات القائمة بالمملكة، أو خارجية مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمي عموماً، وبظروف اقتصادات البلدان التي يتم التعامل معها تحديداً.

ويمكن تقسيم المعوقات المحلية إلى :

١. قيود إدارية.
 ٢. نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية.
 ٣. مشاكل التمويل والائتمان وضمان المخاطر.
 ٤. ضعف الدعم المباشر للصادرات.
 ٥. ارتفاع تكاليف النقل.
- كما يمكن تقسيم المعوقات الخارجية إلى :

١. المعوقات/القيود الإدارية والتنظيمية.
٢. المنافسة الخارجية غير العادلة.
٣. عدم وضوح بعض بنود الاتفاقيات التجارية.

ج. آلية تنمية وتمويل الصادرات السعودية:

احتلت سياسة تشجيع الصادرات مرتبةً متقدمة على غيرها من السياسات كمنظيرتها سياسة إحلال الواردات، ولعل من أبرز مزاياها قدرتها على التعايش مع العديد من أشكال التشوهات الحاصلة بالهيكل الاقتصادي، كما أثبتت قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي أفضل من بقية السياسات الاقتصادية الأخرى. ولعل من أهم الأمثلة على تميز هذه السياسة تجربة النمر الآسيوية عموماً وكوريا الجنوبية خصوصاً. إن السبب في تفوق هذه السياسة على غيرها توفيرها حوافز للمبيعات الصناعية المنتجة محلياً لأغراض التصدير، وتخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، إضافةً إلى أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم، وتساعد على الاستفادة من التطورات التقنية، وتوفر المزيد من فرص العمل.

ويتطلب الأخذ بالاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية الهادفة لتنمية وتمويل الصادرات كافةً المستجدات التي تشهدها الأسواق العالمية، إذ أن المنتجات السلعية والخدماتية تتقدم بمعدلاتٍ عالية، وهو ما يتطلب ضمان الجودة العالية بأسعار تنافسية، والدقة العالية بمواعيد التسليم، وتحقيق أفضل معدلات الأداء.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير البترولية كما تُظهره الأرقام الرسمية، حيث لم تتجاوز حتى نهاية عام ٢٠٠٢م نسبة ١١٪ من إجمالي صادرات المملكة للخارج، إلا أن ذلك يُشير إلى توافر الكثير من الفرص لدى القطاع الخاص من المفترض استثمارها بأساليب أكثر فعالية وجدية. إن تشجيع ومساندة الصادرات بشكلٍ ملائم، وخصوصاً من قبل الحكومة، سوف يُمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، ولعل تجربة سابك خير مثال على ذلك.

وعند الحديث عن سياسة تنمية وتشجيع الصادرات، يجب الأخذ بالعديد من الإجراءات والترتيبات المحددة، التي تعكس بشكلٍ عملي أفكار ورؤى المتعاملين على أرض الواقع، بمعنى أن تتحقق للمصدرين الأهداف والنتائج التي تقوم عليها سياسة تنمية وتشجيع الصادرات، وفي هذا الإطار من المناسب الاسترشاد بأدوات السياسة الصناعية المدرجة بالجدول رقم (١ - ٨) المُستخدمة عادةً في مجال تنمية وتشجيع الصادرات.

جدول رقم (١ - ٨)

بعض أدوات سياسة تنمية وتشجيع الصادرات

نوع الأداة	توصيفها
إعفاءات ضريبية / استعادة رسوم / استثناءات ضريبية	- تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري بدوره الشركة للتركيز على الأرباح المتأتية من

الصادرات.	
- مخصصات لإهلاك رأس المال.	
- إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات.	
- إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.	
تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة.	قروض وتمويل وتأمين صادرات
- إصدار خطابات اعتمادات مستندية (I/C).	
- أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية.	
- قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية.	
- تمويل نفقات ما بعد الشحن.	
- أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء للأنشطة التصديرية.	إعانات أخرى
- توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.	استثمارات في البنية التحتية
- تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة.	إجراءات الجمارك
- تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ.	
- استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.	
- إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات. ومثال ذلك إنشاء جهاز للتمثيل التجاري تكون مهمته تزويد المصدرين السعوديين بالمعلومات والمواصفات ورغبات المستهلكين ، وغير ذلك من المعلومات الاقتصادية عن الدول المنافسة.	الدعم المؤسسي

إن توفير تمويل للصادرات يُعد من الأدوات الرئيسة للسياسات التنافسية التي تستخدمها العديد من الدول بشكلٍ لا يتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من إنشاء الشركة السعودية للصادرات الصناعية وبرنامج دعم الصادرات الذي يتولاه الصندوق السعودي للتنمية، وتوسعة البرنامج الخاص بتمويل التجارة السعودية الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية، إلا أن الحاجة تظل قائمة لبذل المزيد من الجهود الإضافية ووضع أساليب جديدة ومبتكرة لتمويل ودعم الصادرات السعودية. فعلى سبيل المثال تُعد المساعدات التي تقدمها المملكة في الخارج من أعلى النسب العالمية مقارنة بحجم إجمالي الناتج المحلي. وعليه فلا بد من دراسة موضوع هذه المساعدات وإمكانية استخدامها كوسيلة فعالة لزيادة فرص التصدير. وبالإضافة إلى ما سبق فإن المصدرين السعوديين الحاليين والمحتملين يتأثرون بشكلٍ مباشر، وفي أحيان كثيرة بصورة غير عادلة، بالقيود الجمركية وغيرها في أسواق التصدير، ولهذا فمن اللازم قيام الدولة بدعم الصادرات السعودية والتأكد من عدالة معاملتها في الأسواق الخارجية ووضع البرامج اللازمة للتعريف بها وتسويقها.

وتسهم مثل هذه الخطوة في استفادة المصدرين السعوديين من الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، خاصة في الصناعات التي تحوز المملكة على ميزة تنافسية فيها. هذا بالإضافة إلى المساهمة في تمويل الدراسات التي تعنى بالصادرات السعودية غير البترولية والتي تهدف إلى فهم أكبر للأسواق الخارجية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السعودية. وسيساعد توفير ذلك في التغلب على بعض التحديات التي تؤثر على زيادة الصادرات الوطنية غير البترولية، ولعل من أهمها عدم معرفة الكثير من

المستوردين بتوفير المنتج السعودي بمواصفات عالمية وأسعار منافسة. كما يضاف إلى ذلك غياب المعلومات الكافية لدى المصدرين السعوديين عن الفرص المتاحة في معظم الدول الإقليمية والعالمية. كل هذا يتطلب جهداً مضاعفاً لتذليل هذه العقبات.

(٢) تشجيع المنشآت والصناعات الناشئة والمتوسطة والصغيرة، ووضع البرامج والخطط الزمنية الرامية إلى تشجيع وتتمية هذه القطاعات:

إن الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للسعوديين، وتحقيق المزيد من التنوع وزيادة الإنتاجية والمرونة للاقتصاد الوطني، دور مهم. وأكدت - وتؤكد - خطط التنمية المتعاقبة على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف هذه الخطط. إلا أن حشد إمكانيات مثل هذه المؤسسات وتحديثها يتطلب التغلب على بعض المعوقات التي تحد من أنشطتها وإسهاماتها، والتي من بينها الحاجة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، وكذلك تهيئة هذه المنشآت عند انتقال ملكيتها للجيل الجديد، كما أن هناك حاجة ماسة إلى العمل على زيادة الإنتاجية والكفاءة الإدارية في هذه المنشآت. وتدل أغلب الدراسات التي أجريت حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها تُعاني من تدني مستويات التنظيم والإدارة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقار هذه المنشآت إلى الكوادر الفنية والخبرات الإدارية الحديثة وضعف التزامها بالمعايير المحاسبية وحفظ السجلات السليمة، فضلاً عن عدم توافر القدرات الفنية المطلوبة لإجراء أبحاث السوق والأنشطة الترويجية، كل هذا يستدعي وضع الآليات المناسبة لتقديم المساعدة والتدريب وإسداء المشورة لهذه المؤسسات، بما يُفضي إلى تحسين أوضاعها.

كما تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في قطاع الخدمات، صعوبات في تلبية متطلبات الضمانات الخاصة بالقروض والأنواع الأخرى من الائتمان المطلوبة من قبل المؤسسات المالية، ومؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة، الأمر الذي يحد من فرص التمويل المتاحة لتلك المؤسسات، ويضعف من كفاءتها الاستثمارية مما يتطلب حث المصارف التجارية على تخصيص نسبة مئوية من قروضها لهذه المؤسسات وبشروط ميسرة، بالإضافة إلى ضرورة قيام مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة لا سيما بنك التسليف بتوفير احتياجاتها من القروض أو ضماناتها.

(٣) آليات لتحسين مناخ الاستثمار:

يُعد توفير البيئة الاستثمارية المناسبة أحد أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق النتائج المأمولة من إقامة المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى خلق المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل، وتأمين الاستقرار في الإيرادات، ولعل من أهم الركائز الأساسية التي لا بد من توافرها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المدخرات الوطنية على الاستثمار محلياً العناصر التالية :

- أسواق رأس المال.
- الموارد البشرية.
- البيئة التنظيمية.

ومن أهم الإجراءات والتدابير التي يجب على الحكومة العمل على اتخاذها في إطار سعيها لتحسين بيئة الاستثمار وتطوير آلياتها، اعتماد أسلوب الخدمة الشاملة الذي يتم من خلاله إنهاء جميع الإجراءات الإدارية اللازمة في مكان واحد وفي أسرع وقت

ممكّن، وتبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والجهات ذات العلاقة لتسريع اتخاذ القرارات، وتبسيط إجراءات الفسخ الجمركي، ونشر جميع الأنظمة واللوائح التي تؤثر على الشركات الوطنية والأجنبية، ومراجعة الجوانب الإجرائية المتصلة بتسوية المنازعات التجارية.

وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات المحلية وحفزها، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ينبغي على الحكومة الاستمرار في وضع وتنفيذ حزمة متكاملة من السياسات والآليات الهادفة للإصلاح الاقتصادي بشكل عام، بما يعمل على تطوير المناخ الاستثماري في المملكة. وفي هذا الصدد يجب على الحكومة لتطوير مناخ الاستثمار بالمملكة تفعيل السياسات والآليات التي اقترحتها خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، التي تكفل بشكل كبير تطوير وتحسين البيئة الاستثمارية بالمملكة.

أمّا فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية فقد كان قرار مجلس الوزراء الموقر بإصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد من أهم الخطوات الفاعلة التي تم اتخاذها لتحسين البيئة الاستثمارية بالمملكة، وقد ضم هذا النظام العديد من المزايا بالنسبة للمستثمرين الأجانب، من أهمها: سرعة البت في طلبات الاستثمار، وجواز حصول المستثمر الأجنبي على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، والترخيص للاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، إضافة إلى العديد من المزايا التي سبق واستعرضتها الدراسة.

هذا بالإضافة إلى قرار نظام السوق المالية الهادف إلى إعادة هيكلة رأس المال بالمملكة على أسس جديدة متطورة من شأنها تعزيز الثقة والجدابية لهذا السوق بما يضمن توفير مزيد من الإفصاح والشفافية والحماية والعدالة للمتعاملين.

أما ما يتعلق بالسياسة المالية، فينبغي تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، من خلال تخفيض عجز الميزانية إلى أدنى مستوى ممكن على مدار سنوات الخطة، وترشيد الإنفاق الحكومي غير الاستثماري، وتطوير الآليات التي تحقق الاستقرار المالي على المدى البعيد من أجل تجنب الاقتصاد الانعكاسات السلبية الناجمة عن تقلبات الإيرادات العامة البترولية. بالإضافة إلى استخدام فوائض الإيرادات العامة البترولية لخفض حجم الدين العام وتعزيز الاحتياطي الأجنبي للمملكة. والتقييد بالإنفاق في حدود الاعتمادات المحددة، والعمل في الوقت نفسه على زيادة المعونات الفنية المقدمة لمشروعات الإنتاجية في مجالات البحوث والتطوير.

وبالنسبة للسياسة النقدية، يتطلب استمرار جهود السلطات النقدية في عملها بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للريال السعودي، واستقرار أسعار الصرف، والاستمرار في زيادة كفاءة القطاع المصرفي ومراقبته لضمان سلامته، والمحافظة على موارده، وتشجيع توجهه لدعم الاقتصاد الوطني. وتشجيع زيادة المدخرات وتكوين رأس المال من خلال تطوير قنوات ادخارية جديدة لتجميع المدخرات الصغيرة، وقنوات استثمارية مغرية لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة خارج المملكة. واستمرار تطوير الأسواق المالية بما يزيد في كفاءة أدائها.

وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، يتطلب تحسين كفاءة أداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وترسيخ مستويات التنسيق بينها، وزيادة الدعم لمركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. وتشجيع القطاع الخاص على زيادة إسهامه النسبي في التجارة الخارجية، بتكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تسهم في تحسين قدراته التنافسية في الأسواق العالمية. وتعزيز التعاون التجاري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تحقيق المزيد من

الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس والتوسع في المشروعات المشتركة. والعمل على إتاحة قنوات وأوعية استثمارية مجزية لاستيعاب مدخرات العمالة الأجنبية وتوظيفها توظيفاً منتجاً داخل المملكة.

الفصل الثاني سياسات التخصيص وتشجيع المنافسة

تمهيد :

اتجهت الحكومات في العديد من دول العالم إلى إقامة وتملك المنشآت الاقتصادية بناءً على قناعة بأن الحكومة هي الأدر على القيام بمشاريع تنموية كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها أو لا يرغب الدخول فيها لأسباب عدة، لعل من أهمها المخاطرة الكبيرة المتوقعة للدخول في مثل هذه المشاريع. ولكن في الوقت الحاضر تغيرت نظرة الاقتصاديين لدور الحكومة، وهناك توجه قوي نحو العمل على تقليص هذا الدور في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. يُقدم هذا الجزء من الدراسة عرضاً لمفهوم التخصيص وأهدافه وأساليبه، والتطورات التي مرّ بها من خلال استعراض تجارب بعض الدول. ثم يُناقش مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص، وأهمية استمرار زيادة هذه المساهمة التي تقوم عليها أساساً سياسة التخصيص. ثم يستعرض المفهوم الوطني للتخصيص بالملكة، والأساليب والأهداف التي اعتمدها الحكومة، وتقويم دور القطاع الخاص في وضع سياسات وآليات التخصيص وتنفيذها. وفي ختام الفصل، تتم مناقشة أهمية الشفافية وتشجيع المنافسة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنجاح التخصيص.

أولاً : مفهوم التخصيص وصوره:

يُعتبر التخصيص في الوقت الحاضر من أهم الوسائل التي تستخدم للاستفادة من نظام السوق من أجل تعزيز الكفاءة وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد. وتختلف دواعي التخصيص بين بلدٍ وآخر تبعاً للظروف الاقتصادية ومستوى التطور الاقتصادي، ولأداء الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص في البلد المعني.

وبالنسبة للدول النامية فإن الأسباب الداعية للتدخل الحكومي تختلف عنها في الدول الصناعية، فالحكومات في الدول النامية تتدخل من أجل تحفيز الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، والدخول في مشاريع اقتصادية واستثمارية طويلة الأجل.

وفي كل الأحوال فعند اللجوء لسياسة التخصيص لا بد من مراعاة الشروط الضرورية، القانونية والاقتصادية، الكفيلة بنجاح عملية التخصيص، وبما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بشكلٍ يُساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويمكن القول إن آدم سميث هو أول من أصّل للتخصيص في كتابه "ثروة الأمم" المنشور في عام 1776م، حينما نادى بالاعتماد على آليات السوق ومبادرات الأفراد بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية.

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بالتخصيص على المستوى الدولي مع حلول عام 1961م، حينما أقدمت الحكومة الألمانية على بيع جزء كبير من حصتها في شركة فولكس واجن (Volkswagen) للجمهور، مع التركيز على صغار المستثمرين، أعقبها بتجربة أكبر من خلال طرحها أسهم شركة فيبا (VEBA) للاكتتاب العام، وأدى ذلك إلى ارتياح الجمهور بشكلٍ عام، غير أن أسعار تلك الشركات تراجعت بعد سنوات قليلة، وتضرر نتيجة ذلك عدد كبير من صغار المستثمرين، مما استدعى تدخل الحكومة وشراءها لأسهم تلك الشركات واستعادة ملكيتها. تلتها تجربة تشيلي التي لم يُحالفها التوفيق، وهو ما استدعى تدخل الحكومة، التي استولى عليها العسكر في عام 1973م، بإعادة الاستيلاء على الشركات التي تم تخصيصها ثم عادت الحكومة وقامت بتخصيص هذه الشركات عن طريق الاكتتاب العام.

وجاءت تجربة المملكة المتحدة الناجحة في عام 1984م التي شملت نطاقاً واسعاً من القطاعات الاقتصادية كخطوة مشجعة لبقية دول العالم لخوض تجربة التخصيص. ونظراً لأن البيئة السياسية والاقتصادية العالمية خلال عقد التسعينيات أصبحت

مهياً أكثر من ذي قبل لإحداث تغييرات اقتصادية جذرية، اندفع العديد من دول العالم في موجات متلاحقة للانخراط في تطبيق التخصيص، ولعبت المنظمات والهيئات الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في هذا المجال، وأضيفت سياسة التخصيص إلى حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي المقدمة للدول التي تعاني من تشوه في سياساتها الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن الحكومات تظل المسؤولة بالدرجة الأولى عن وضع وتطبيق ومتابعة سياسات التخصيص، وتُقاس درجات نجاح الحكومة في هذه الصدد بما يتحقق من تحسن لمستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ومع أن التخصيص ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة للوصول إلى رفع الكفاءة في جميع القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه العملية يجب أن تكون مرسومة بشكل واضح مع الالتزام بالشفافية في جميع الخطوات التي تمر بها لضمان مصداقيتها واستمراريتها وبناء الثقة لدى المستثمرين. وتتمثل أهمية التخصيص في تشجيع المبادرات الخاصة والحد من التدخل الحكومي في الإنتاج.

وفي هذا السياق فإن تركيبة السوق تؤثر على أداء الشركات العاملة فيه، وعلى مستوى الرفاه الاقتصادي عموماً. ومن المعلوم في النظرية الاقتصادية أنه كلما كان السوق تنافسياً تحسنت الكفاءة التشغيلية للشركات العاملة فيه وارتفع مستوى الرفاه الاجتماعي. ويعني وجود السوق التنافسية أن سعر المنتج سيكون في حدود التكلفة الحدية، وهذا يؤدي إلى التوظيف الكفء للموارد المتاحة وزيادة فائض المستهلك نتيجة لزيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار، ومن جهة أخرى فمن الغالب تسعير السلعة أو الخدمة المحكرة بأعلى من التكلفة الحدية، وهي القيمة التي يرغب المستهلك دفعها مقابل تلك السلعة أو الخدمة مما يعني انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي، وانخفاض مستوى الكفاءة التشغيلية.

وقد أظهرت الدراسات التطبيقية ما ذهبت إليه النظرية الاقتصادية في هذا المجال من أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تركيبة السوق والكفاءة التشغيلية للشركات العاملة فيه، حيث تُبين تلك الدراسات أن اتجاه السوق نحو التركيبة التنافسية، يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الشركات العاملة فيه، وذلك بعكس السوق الاحتكارية حيث تتخفف الكفاءة التشغيلية للشركات العاملة في هذه السوق.

ويتلخص الهدف الأساسي والعام للتخصيص بخلق هيكل اقتصادي تتسم المشاريع فيه بالكفاءة في إنتاج السلع ذات الجودة العالية، وتقديم الخدمات عند مستويات سعرية حقيقية وعادلة. ولعل أدق مفهوم يوضح ماهية التخصيص، ذلك المقدم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي عرّفه على أنه "جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في الهيكل الاقتصادي، لا سيما إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية". وبغض النظر عن المفاهيم المتعددة والكثيرة للتخصيص فقد تراوحت صورته بشكل عام بين الأشكال التالية :

١. نقل الملكية والتحكم (Control) من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهو ما يعني بيع الأصول.
٢. نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
٣. نقل أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص.
٤. بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.
٥. إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص.
٦. تقسيم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص.

وبغض النظر عن تنوع وتعدد المفاهيم والتفسيرات المعنية بالتخصيص والتي شملت تقريباً كافة المعاني الضيقة والواسعة لتلك السياسة، فإنها تستهدف في نهاية المطاف زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيع الأخير الذي يتميز بانخفاض البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، والقدرة على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات. وتؤيد العديد من الدراسات وجهة النظر القائلة بأن سياسة التخصيص ليست الحل الكامل والنهائي للمشاكل التي يعاني منها أي اقتصاد، ولا تتعدى كونها حلاً جزئياً من حل كلي، أي أن تطبيق سياسة التخصيص من دون إحداث تغيير جذري في الاقتصاد وفي بيئة الأعمال استمرار واتساع للحالة التي يعاني منها ذلك الاقتصاد. إن المقصود الحقيقي لنجاح التخصيص هو تحسين كفاءة المؤسسات، أو الإطار المؤسسي والقانوني في الدولة، وتحسين الأداء السياسي، ورفع كفاءة الأجهزة المالية، وتحقيق انضباط الأسواق، والتحول بشكل عام نحو اقتصاد يعتمد على آلية السوق لتحقيق التوازن، وهذا ما يزيد من تعقيد وصعوبة تنفيذ سياسة التخصيص، ولذلك فإنها تتطلب بذل الكثير من الجهود والعمل على وضع أفضل البرامج والوسائل والآليات التي تكفل نجاح تطبيق تلك السياسة.

١. الأهداف العامة لسياسة التخصيص :

لخصت (الأونكتاد) الأهداف العامة لسياسة التخصيص في النقاط الرئيسية التالية :

١. تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.
٢. إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم والانضباط أو الإدارة (Governing).
٣. تخفيف الأعباء المالية للصرف على المشاريع العامة، وذلك في محاولة للوصول إلى ضوابط مالية واستقرار على المستوى الكلي للهيكلة الاقتصادي.
٤. تخفيف الديون العامة.
٥. تحرير الموارد المالية المحدودة في الدولة، لتمويل قطاعات أساسية كالتعليم.
٦. جذب وتوطين استثمارات جديدة.
٧. تعبئة الموارد المحلية للتنمية.
٨. توسيع قاعدة الملكية.

٢. أساليب التخصيص :

- يمكن تطبيق سياسة التخصيص باتباع العديد من الأساليب وفقاً للأهداف المتوخاة من تلك السياسة، وبناءً على المفهوم الواسع للتخصيص الذي يعتمد على تفعيل قوى السوق، فإن الوسائل التي يمكن من خلالها إنجاز التخصيص تتوزع حسب التالي :
- أ. التعاقدات الحكومية (Contracting out) : ويعني أن تقوم الحكومة بالتعاقد مع القطاع الخاص لتوريد سلع أو خدمات معينة، مثل : المواصلات، والخدمات الصحية، وتوريد أغذية للمدارس، وبناء مكاتب حكومية، وغيرها.
 - ب. عقود الإدارة (Management Contracts) : وتكون الحكومة وفق هذا الأسلوب مالكة لمشروع عام، وتعطي إدارته للقطاع الخاص، ويعمل هذا الأسلوب طبقاً لما يلي :
 - احتفاظ الحكومة بحق الملكية للمشروع العام.
 - تقدم الحكومة الأموال اللازمة والضرورية إلى المدير أو الإدارة (قطاع خاص).
 - يقوم المدير أو الإدارة بتقديم حزمة المهارات الإدارية اللازمة لتطوير وتشغيل وإعادة تأهيل المشروع العام.

- في بعض الأحيان قد يمتلك المدير أو الإدارة نسبة من أسهم المشروع كحافز للإدارة الكفؤة.

ج. نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل (Build- Operate- Transfer, BOT) :

ويحظى هذا النظام بقبول واسع في مجال التخصيص على مستوى دول العالم، وهو نظام يتسم بالبساطة، ويساعد استخدامه على جذب الاستثمارات الخارجية. ويستخدم على نطاق واسع في تخصيص مشاريع البنية الأساسية، مثل: محطات المياه، ومحطات الكهرباء، ومعالجة المياه، والصرف الصحي، والطرق والجسور والأنفاق، والمطارات والموانئ. ووفق هذا النظام يقوم المستثمرون (محلون أو أجانب) ببناء المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة ثم يؤول إلى الحكومة بعد انقضاء الفترة الزمنية المتفق عليها، ويشمل الإطار التنظيمي لهذا الأسلوب ثلاثة جوانب هي: جانب قانوني، وجانب فني، وجانب اقتصادي، وتظهر هذه الجوانب في العقد المبرم بين الحكومة والمستثمرين، الذي يوضح الإنتاج والتشغيل والأسعار والتوزيع. وكمثال على هذا الأسلوب فإنه في حالة محطات الطاقة الكهربائية قد يتم الاتفاق على الإنتاج أو توليد الطاقة الكهربائية فقط، أما التوزيع أو نقل الكهرباء فتكون من مسؤولية الحكومة، وتقوم الحكومة بشراء الطاقة الكهربائية من المشروع الذي تم تخصيصه وفق هذا النظام، ومن ثم تباعه إلى المستهلكين وتحمل فارق الأسعار.

د. أسلوب المشاريع المشتركة (Joint Ventures) :

ويتم بمشاركة بين اثنتين أو أكثر من المنشآت في مجال الإنتاج لتقاسم الأرباح والخسائر، ويمكن أن تكون مشاريع دولية، أي بين شريك محلي وشريك أجنبي، ويعتبر أسلوب المشاريع المشتركة من الوسائل التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الخارج. وهناك أيضاً أسلوب الامتياز (Franchising) وهو أن تعطي الحكومة امتيازاً احتكارياً خاصاً لمنشأة أو لعدة منشآت خاصة لإنتاج وتوريد جزء من خدمة معينة. كذلك يُمكن استخدام نظام التأجير وفيه تظل الدولة مالكة للمشروع، ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل مقابل دفع مبلغ سنوي للدولة. ويوجد بالإضافة إلى ما سبق أسلوب آخر هو نظام المستند أو الكوبون (Voucher System) ويستخدم في مشاريع التخصيص العملاقة (Mass Privatization)، ويعتمد هذا النظام على توزيع عدد من الكوبونات أو المستندات للمواطنين أو العاملين بالمنشآت العامة، بما يُعادل نسبة من أسهم هذه المنشآت، وقد تم استخدام هذا النظام على نطاق واسع في تخصيص عدد كبير من المنشآت في دول أوروبا الشرقية.

ثانياً : مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص:

نشأت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لا سيما المشاركة في إنتاج السلع والخدمات بفضل الفوائض المالية الكبيرة التي تكونت لدى الحكومة خلال فترة "الطفرة البترولية"، وكذلك بسبب ضعف القطاع الخاص في تلك الفترة وعدم قدرته على القيام بالمشاريع الكبيرة. هذا الأمر أوجب قيام قطاع عام كبير نسبياً شمل ميادين الإنتاج الأساسية وتقديم الخدمات المختلفة للاقتصاد وللمواطنين. ولقد كانت تلك المرحلة ضرورية ساهمت الحكومة خلالها في تطوير قطاعات أساسية من الاقتصاد الوطني، وقطع شوط كبير ومهم في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أما اليوم فقد تبدلت الظروف لأسباب عدة، لعل من أهمها انتهاء الطفرة البترولية التي تستوجب تغييراً جذرياً في استخدام عوائده البترولية، والتغيرات الجذرية في ظروف العولمة المتزايدة، التي تفرض تقليص السياسة الحمائية وصولاً إلى إلغائها، وتهيئة الظروف لقيام قطاع خاص نشط وفاعل،

بالإضافة إلى أن القطاع الخاص في المملكة قطع شوطاً كبيراً في تكوينه ونضجه، وأصبح قادراً على تحمل واجباته في النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز نموه.

وبناءً على ما سبق فمن اللازم السعي بجدية لتخفيف الاعتماد على البترول وإعادة هيكلة الاقتصاد، وإنشاء قطاعات وفروع إنتاجية غير بترولية وتطويرها لتحل محل البترول. إن المناخ ملائم حالياً والفرص الاستثمارية مواتية للقطاع الخاص لتوظيف مدخراته الآخذة في التوسع في استثمارات تعزز من فرص النمو الاقتصادي وتزيد من مشاركته في النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن سياسة التخصيص تقوم على أساس استمرار زيادة مساهمة القطاع الخاص لإرساء المرافق والبنى التحتية المرتبطة بعملية التنمية، ودعم فرص النمو الاقتصادي، وزيادة توظيف المدخرات الوطنية، وتعميق دور الأسواق المالية في الوساطة المالية وفي النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ويُعد التخصيص من أهم القضايا الراهنة التي يتم تناولها على قائمة التحولات التي تمر بها المملكة، كما يُعد أحد أهم الركائز التي يعول عليها في دعم الاقتصاد السعودي في السنوات القادمة، لما يحققه من تعزيز لمؤشرات الكفاءة سواءً على المستوى الجزئي في مجالات إنتاج وتسويق وتوزيع السلع والخدمات، أو على المستوى الكلي بالنسبة لنمو إجمالي الناتج المحلي ودعم الميزان التجاري. هذا بالإضافة إلى كونه أحد أهم جوانب إعادة الهيكلة الاقتصادية انسجاماً مع توجهات النظام العالمي الجديد، وما تفرضه الحاجة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد.

وتستحق تجربة التخصيص في المملكة التطرق لبعض القضايا المهمة، قبل الحديث عن وضعها الراهن، والمعوقات التي لا بد من العمل على تجاوزها من قبل الحكومة أو من جانب القطاع الخاص. إن التباطؤ الذي صاحب آليات التخصيص بالمملكة مقارنة بأقرانها من الدول النامية والعربية، بسبب عدم تعرضها لضغوط دولية من صندوق النقد والبنك الدوليين، جعلها تحتل مراتب متأخرة مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط الأخرى. وعلى الرغم من ذلك التباطؤ، إلا أن المملكة لا زالت في وضع اقتصادي مستقر في المجمل. وعليه يمكنها الاستفادة في الوقت الراهن بشكل كبير من تطبيق التخصيص، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها :

- أ. أن القطاع الخاص بالمملكة يمتلك قدرات فنية وإدارية وموارد مالية أكبر من السابق، وهو ما تُشير إليه البيانات الإحصائية الصادرة مؤخراً عن مصلحة الإحصاءات العامة، حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠٠٢م إلى نحو ٤١٪ أي ما يقارب الـ ٢٨٦ بليون ريال.
- ب. أصبحت البيئة التنظيمية والقانونية بالمملكة في الوقت الراهن أكثر ملاءمة لتنفيذ وتفعيل خطوات التخصيص بشكل أكبر وأسرع، رغم أن هناك العديد من المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي لا زالت إما قيد الدراسة والنظر وإما قيد التنفيذ، إلا أن ما تحقق أو في طور التحقيق يدفع بنا للتفاؤل بأن التجربة في المملكة يمكن أن تحقق أعلى درجات النجاح شرط تحقيق كافة المتطلبات اللازمة للتخصيص كما سيأتي ذكرها.
- ج. يُمكن للمملكة أن تستفيد من تجارب دول المنطقة العربية والدول الأخرى بالعالم في سياق عمليات التخصيص التي تمت لديها، لا سيما الاستفادة من تجارب الدول المعتمدة على البترول أو غيره كمورد اقتصادي وحيد.

- المفهوم الوطني للتخصيص:

يندرج تحت المفهوم الوطني للتخصيص تعريفاً مُحدداً للتخصيص، والأساليب التي يمكن تطبيقها، هذا بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص.

1. أساليب التخصيص المتبعة بالملكة :

تتكون أساليب التخصيص من مجموعة من الأدوات التي يتم اتباعها لغرض تخصيص المؤسسات والمشاريع والخدمات العامة مع الأخذ في الاعتبار المفهوم الواسع لعملية التخصيص، وقد شملت استراتيجية التخصيص في المملكة الأساليب التالية :

أ. عقود الإدارة :

يتم في هذا الأسلوب تحويل مسؤولية الإدارة والتشغيل والتطوير للمتعاقد أو المستثمر لفترة زمنية مقابل مبلغ مالي يتفق عليه، وعادة ما يتبع هذا الأسلوب في الأحوال التي تتطلب خبرات متخصصة على مستوى عال في الإدارة والتشغيل والتسويق، وكذلك عندما يكون الاستثمار الحكومي في أصول المشروع كبيراً وتفضل الحكومة الاحتفاظ به عوضاً عن بيعه، وفي هذه الحالة لا يتحمل المستثمر خسائر التشغيل في حالة حدوثها. ومن سلبات هذا الأسلوب إمكانية إساءة استخدام أصول المشروع.

ب. عقود التأجير :

تمثل عقود التأجير اتفاقيات بين الدولة والقطاع الخاص يقوم بمقتضاها القطاع الخاص بتزويد المنشأة الحكومية بالخبرات الإدارية والفنية لمدة زمنية محددة مقابل تعويضات مالية متفق عليها. ويقوم المستثمر باستئجار الأصول أو التسهيلات المملوكة للدولة واستخدامها، ومن خلال هذا العقد يتم تحديد مقابل الاستئجار الذي يدفعه المستثمر للدولة، ومسؤوليات كل طرف منهما تجاه الآخر. وفي هذه العقود يتحمل المستثمر كامل المخاطر التجارية، وبالتالي يكون لديه الحافز لتقليل النفقات والمحافظة على الموجودات لأنه يكون ملتزماً بصيانة وإصلاح الأصول التي يستخدمها.

ج. عقود التمويل :

تمثل عقود التمويل درجة أكثر تقدماً للتخصيص من الأساليب السابقة، حيث يتحمل المستثمر مسؤولية توفير النفقات الرأسمالية والتشغيلية والاستثمارية. ويعد هذا الأسلوب أفضل بصفة عامة مقارنة بعقود التأجير إلا أن تنفيذه أكثر تعقيداً نظراً لضخامة حجم التمويل. وتشمل هذه العقود عدداً من الأشكال منها:

- تأجير وبناء وتشغيل (LBO).

- بناء وتحويل وتشغيل (BT-BTO).

- بناء (تملك) وتشغيل وتحويل (BOOT- BOT).

- شراء وبناء وتشغيل (BBO).

- بناء وتملك وتشغيل (BOO).

ولتطبيق أسلوب عقود التمويل، هناك شروط ينبغي الالتزام بها من قبل الطرفين، ومن أهمها : ضرورة توفير الإطار التنظيمي والقانوني الذي يكفل حقوق جميع الأطراف، وطرح المشروع في منافسة عامة يدعى لها المؤهلون من داخل المملكة وخارجها، وعدم تقديم الحكومة أية ضمانات مالية للمشروع Sovereign Guarantees إلا عند الضرورة القصوى.

د. عقود البيع :

يُعد البيع مباشرة للقطاع الخاص عن طريق الاكتتاب العام أولى نماذج هذا الأسلوب، ويُعد ملائماً للمنشآت التي تتميز بالاستقرار والاستمرارية في النشاط وذات المركز المالي السليم والجدوى التجارية. كما يلائم هذا الأسلوب

المؤسسات والمشاريع العامة الكبيرة بحيث يتم تحويلها إلى منشأة خاصة حسب خطوات التحويل المتعارف عليها. ويتطلب نجاح هذا الأسلوب تحقق عدد من الشروط، منها: توافر حد أدنى من السيولة، ووجود سوق مالية متطورة . أما النموذج الثاني فهو البيع إلى مستثمر رئيس، حيث تقوم الحكومة ببيع المنشأة إلى مستثمر رئيس يكون قادراً على توفير التمويل اللازم والكفاءة الإدارية والفنية. وفي أغلب الحالات يكون المستثمر الرئيس منشأة أو مشغلاً عالمياً يتمتع بخبرة طويلة في مجاله. ومن سلبيات هذا النموذج منع صغار المستثمرين من فرصة الاستثمار، وعدم توسيع قاعدة الملكية، وزيادة احتمال المشاكل المرتبطة بالعمالة. إضافة إلى الأساليب السابقة يوجد عدد من الآليات الأخرى كطرح المنشأة للبيع للعاملين فيها أو تخصيص جزء من أسهم المنشأة للعاملين بقيمتها السوقية، أو مقايضة الديون في المنشآت المدنية من خلال تقويم الديون وتحويلها إلى أسهم لصالح الدائنين.

٢. أهداف وسياسات التخصيص في الاقتصاد السعودي:

- أ. رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية :
 - عن طريق تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال إخضاع المشاريع لقوى السوق، ويرتبط هدف تعزيز القدرات التنافسية ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية العامة لتنمية القطاع الخاص في المملكة.
 - ب. دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق نمواً في الاقتصاد الوطني :
 - يُعد إيجاد قطاع خاص قوي في غاية الحيوية بالنسبة للمملكة، إذ أن هذا القطاع قادر على تحقيق الميزة النسبية ، كما يتيح فرصة أفضل لتنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن الاعتماد على البترول، ولديه الكفاءة في توجيه الاستثمارات الرأسمالية نحو القطاعات الأعلى مردوداً والأقدر على الاستمرار الذاتي تجارياً. وتشتمل السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف :
 - العمل على تخصيص المشاريع والمنشآت والخدمات العامة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص وإفساح المجال للمنافسة.
 - العمل على أن يؤدي التخصيص إلى زيادة حجم الاستثمارات المباشرة القادرة على الاستمرار الذاتي.
 - العمل على إدارة جميع المشاريع المخصصة جزئياً أو كلياً وفق أسس تجارية.
 - التعجيل بمراجعة جميع الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص لغرض توفير البيئة المناسبة بما في ذلك تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات.
 - ج. توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة :
 - يمكن للتخصيص أن يكون وسيلة فاعلة لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول المنتجة في المنشآت والمشاريع العامة من خلال استخدام أسلوب الاكتتاب العام في التخصيص، والذي يعتبر أهم أساليب التخصيص في تطوير سوق رأس المال المحلي. وتشتمل السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف :
 - العمل على مشاركة شريحة من المواطنين في أنواع النشاط المختلفة المخصصة، من خلال اتباع أسلوب الاكتتاب العام كوسيلة للتخصيص كلما أمكن ذلك.
 - استخدام إجراءات واضحة وشفافة لتنفيذ جميع عمليات التخصيص.

- القيام بحملة إعلامية لتوضيح فوائد مشاركة القطاع الخاص على الاقتصاد الوطني والترويج لأهداف التخصيص والعمل على تخصيص المشاريع والمنشآت والخدمات العامة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص وإفساح المجال للمنافسة.
- د. تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محلياً :
- يمثل التخصيص التزاماً من الحكومة بالإصلاح الاقتصادي، وإعطاء صورة إيجابية لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يساعد في تطوير سوق رأس المال وإيجاد آليات جديدة لجذب الاستثمارات وعودة رؤوس الأموال الوطنية الموجودة بالخارج، إضافةً إلى توطین مُدخرات المقيمين في المملكة. وتشمل السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف :
- تسهيل مشاركة الاستثمارات الأجنبية في ملكية المشاريع وأنواع الأنشطة الإنتاجية المخصصة وفق الضوابط المنظمة لذلك.
- التطوير المستمر للسوق المالي لإتاحة الفرصة لمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع توفير المزيد من القنوات لاستقطاب المدخرات.
- هـ. زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة ومواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل الفرد السعودي :
- تُعد تنمية الموارد البشرية الوطنية عنصراً أساسياً في التنمية، ولهذا فإن برامج التخصيص تهتم بتحقيق السعودية، من خلال وضع الأنظمة والحوافز للقطاع الخاص لتوظيف المواطنين. وتشتمل السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف على :
- العمل على أن تشتمل عملية التخصيص إقامة استثمارات مباشرة جديدة لاستيعاب القوى البشرية الوطنية.
- تعزيز القوى الوطنية العاملة، وزيادة معدلات السعودية، وتوفير فرص التأهيل والتدريب على رأس العمل.
- المعالجة العادلة لأوضاع العمالة التي قد تتضرر نتيجة ظروف تحويل النشاط إلى القطاع الخاص.
- و. توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة :
- يمكن أن يؤدي التخصيص وخاصة للمشاريع التي تتمتع بحقوق امتيازات احتكارية إلى زيادة الأسعار وانخفاض جودة الخدمات، ولذا يجب معالجة هذه الجوانب لأهميتها مما يستدعي إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة تتولى معالجة هذه الجوانب. وتشتمل السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف :
- العمل على إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للتعامل مع المسائل الاجتماعية والتنظيمية والإشرافية لمراعاة مصالح المستهلكين كتوفير الخدمات وجودتها وتكلفتها.
- وضع أسلوب منظم لتحديد تعرفه الخدمات، يُراعي التكلفة ويؤدي إلى استمرار تقديم الخدمة وتمويل استثمارات المنشآت المقدمة لها ويمكن الدولة من تقديم الدعم اللازم عند الحاجة.
- ز. ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل الميزانية العامة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها :

من المتوقع أن تحقق الميزانية العامة للدولة فوائد متعددة نتيجة خفض اعتمادات النفقات الحكومية في الميزانية العامة عند تخصيص المؤسسات العامة أو تحويل إدارة المرافق العامة إلى القطاع الخاص عن طريق عقود الإدارة أو التأجير أو عقود بنائها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص. ومن الآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ما يلي:

- تقييم مشروعات التجهيزات الأساسية والمرافق العامة لتحديد جدوى تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص مع المحافظة على دور الدولة في توفير بعض الخدمات الضرورية.
- إيقاف أي استثمارات حكومية إضافية للمشروعات العامة بعد الموافقة على تخصيصها باستثناء ما هو ضروري منها ، وإعادة التنظيم المالي والقانوني والتشغيلي لتأهيل هذه المشاريع وتجهيزها للتخصيص.
- ح. زيادة إيرادات الدولة عن طريق عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص ، وعن طريق ما تحصل عليه من مقابل مادي مثل ما تحصل عليه عند منح الامتيازات ، وكذلك عن طريق الإيراد المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها :

ولتحقيق ذلك سوف تطرح المشاريع العامة التي يراد تخصيصها للمنافسة ، وستوضع الآليات التي تكفل حصول الدولة على دخل مستمر من المشاريع المخصصة.

- طرح المشاريع العامة التي يراد تخصيصها للمنافسة.
- وضع الآليات التي تكفل حصول الدولة على دخل مستمر من المشاريع المخصصة ما أمكن ذلك.
- وضع الإجراءات الكفيلة بحصول الدولة على العائد المناسب من بيع المنشآت العامة للقطاع الخاص.

٣. تقييم دور القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص:

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧) وتاريخ ١١ ذي القعدة ١٤٢١هـ الموافق ٥ مايو ٢٠٠١م، فإن المجلس الاقتصادي الأعلى هو المسؤول عن الإشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية. ويحدد المجلس الاقتصادي الأعلى النشاط الذي يستهدفه التخصيص إضافة إلى ما تبادر باقتراحه الجهات الحكومية الأخرى. وبناءً على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٢/٦) وتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ الموافق ٢ أغسطس ٢٠٠١م القاضي بإعادة تشكيل لجنة التخصيص في المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة الأمين العام للمجلس وعضوية مندوبين عن وزارات: المالية والاقتصاد الوطني، والصناعة والكهرباء، والتجارة، والتخطيط، بالإضافة إلى عضوين من الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية، وتقوم اللجنة بما يلي :

١. اقتراح استراتيجية التخصيص تمهيداً لاعتمادها من المجلس الاقتصادي الأعلى.
 ٢. اقتراح المؤسسات والمشروعات والخدمات العامة التي يستهدف تخصيصها وتحديد الأولويات.
 ٣. تحديد إطار العمل التنظيمي والتنفيذي لعملية التخصيص.
 ٤. متابعة تنفيذ عمليات التخصيص والإشراف عليها.
- وقد صدرت قائمة الأنشطة المستهدفة بالتخصيص بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٦ رمضان ١٤٢٣هـ الموافق ١١ نوفمبر ٢٠٠٢م، ويتولى المجلس الاقتصادي الأعلى وضع خطة استراتيجية وبرنامجاً زمنياً للتخصيص، وفيما يلي قائمة بأسماء المرافق وأنواع النشاطات والخدمات المستهدفة بالتخصيص :
١. المياه والصرف الصحي.

٢. تحلية المياه المالحة.
٣. الاتصالات.
٤. النقل الجوي وخدماته.
٥. الخطوط الحديدية.
٦. الطرق ، مثل :
- إدارة الطرق السريعة القائمة التي لها بدائل ، وتشغيلها وصيانتها.
- إنشاء طرق سريعة جديدة وتشغيلها.
٧. خدمات المطارات.
٨. خدمات البريد.
٩. صوامع الغلال ومطاحن الدقيق.
١٠. خدمات الموانئ.
١١. خدمات المدن الصناعية.
١٢. حصص الدولة في الشركات المساهمة بما في ذلك الشركة السعودية للكهرباء ، والبنوك ، والشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» ، وشركة التعدين العربية السعودية «معادن» ، وشركة الاتصالات السعودية ، وحصص الدولة في مصافي البترول المحلية.
١٣. حصص الدولة في رؤوس أموال شركات الاستثمار العربية والإسلامية المشتركة.
١٤. الفنادق الحكومية.
١٥. الأندية الرياضية.
١٦. خدمات بلدية ، مثل :
- إنشاء المسالخ وتشغيلها.
- إنشاء أسواق النفع العام ومراكز البيع وتشغيلها.
- إنشاء الحدائق والمنتزهات وتشغيلها وصيانتها.
- خدمات النقل والحركة وتحصيل الإيرادات البلدية.
- خدمات النظافة والتخلص من النفايات.
١٧. خدمات تعليمية ، مثل :
- إنشاء المباني التعليمية وصيانتها.
- طباعة الكتب التعليمية.
- النقل المدرسي.
- الإسكان الطلابي.
- تأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها.
١٨. خدمات اجتماعية ، مثل :
- إدارة مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية وتشغيلها.

- خدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص.

١٩. خدمات زراعية ، مثل :

- خدمات المحاجر الصحية ومختبرات التشخيص والعيادات البيطرية.

٢٠. خدمات صحية ، مثل :

- إقامة المنشآت الصحية وتشغيلها.

- خدمات نقل المرضى.

وبالنظر في الإطار العام للتخصيص في المملكة من خلال قراءة تفاصيل استراتيجية التخصيص التي انبثقت عن المجلس الاقتصادي الأعلى وصادق عليها مجلس الوزراء، يُمكننا القول إن هذه الاستراتيجية قد خلت من الإشارة إلى مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص.

وفي الوقت الذي أفردت فيه استراتيجية التخصيص في المملكة الهدف الاستراتيجي الثاني، الذي ينص على "دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، وزيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي بما يُحقق نمواً في الاقتصاد الوطني" ضمن أهداف وسياسات التخصيص التي تبنتها الاستراتيجية والتي حُددت بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) وتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ، إلا أن هذا الهدف خلا من الإشارة تحديداً إلى إمكانية الاستفادة من القدرات والكفاءة المتوافرة لدى القطاع الخاص في مجال وضع سياسات وبرامج التخصيص، ويزداد التساؤل حول مدى شمولية وفعالية وواقعية هذه الأهداف والسياسات في ظل غياب الطرف الآخر والأهم من عملية التخصيص عن أهم الخطوات؛ والتي نعني بها وضع السياسات والبرامج. ومن هنا يمكن التساؤل كيف تم إغفال الاستعانة بهذا الشريك الفعال اقتصادياً والاستراتيجي فيما يتعلق بوضع أطر وسياسات استراتيجية التخصيص؟ إن مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات وبرامج التخصيص لا تقل أهمية عن زيادة مساهمته وامتلاكه ومشاركته في إدارة وتوجيه المشاريع والخدمات التي تقوم الحكومة بتحويلها إليه لإدارتها.

ثالثاً : دور القطاع الخاص في وضع آليات التخصيص وتنفيذها :

تتركز أهم المبررات الأساسية لتبني خيار التخصيص في مجموعات أربع متداخلة الاعتبارات، كما أن هذه المجموعات تمثل في الوقت نفسه أهدافاً استراتيجية يتطلب الأمر ربطها بمسار عملية التخصيص في جميع تفريعاتها وإجراءاتها، والمجموعات الأربع ، هي التالية :

١. الاعتبارات الهيكلية المحلية.

٢. دوافع الكفاءة الإنتاجية.

٣. قدرات القطاع الخاص السعودي.

٤. المناخ الدولي السائد.

وبالنظر إلى كل مجموعة والترابط الكبير بينها وبين المجموعات الأخرى، يتضح لنا فيما يتعلق بالمجموعة الثالثة التي تتحدث عن قدرات القطاع الخاص السعودي أهمية الدور الكبير الذي من الممكن أن يضطلع به القطاع الخاص في وضع آليات التخصيص وتنفيذها. وسيتم تركيز التحليل على هذه المجموعة فيما سيأتي من هذا القسم أثناء التطرق لتحليل كل مجموعة. وبالنسبة للاعتبارات المتعلقة بمجموعة الهيكلية المحلية، فيجب العمل على مواجهة المشاكل المتعلقة بأوضاع المالية العامة التي تعاني من عجوزات متكررة ومديونية تراكمية ضخمة، وما تعانيه الاستثمارات العامة من تناقص وتأجيل للمشاريع الملحة، وما يعانيه الشباب السعودي من تقلص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة بينهم. أما بالنسبة لاعتبارات الإنتاجية، ففي ظل هيمنة

القطاع العام ممثلاً بالحكومة على الاقتصاد فإن الإنتاجية ، وكما تُشير نتائج أداء الاقتصاد الوطني ، ضعيفة ولا تصل حتى إلى ما تم استهدافه. ومما لا شك فيه أن تحرير مختلف الأنشطة الاقتصادية وإعطاء الوحدات الاقتصادية بالقطاع الخاص مزيداً من الفرص وفق نظام ومحددات السوق، سيكون أحد أهم الأسباب الفاعلة على طريق تنمية وتطوير قدرات الاقتصاد الوطني وتحريره بالدرجة الأولى من بيروقراطية القطاع العام.

وتتعلق المجموعة الثالثة بتنامي قدرات وإمكانات القطاع الخاص السعودي، الذي تجاوزت نسبة إسهامه بإجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠٠٢م نحو ٤١٪ من الإجمالي، ويعكس زيادة إقبال كافة قطاعات المجتمع السعودي على امتلاك أسهم الشركات المساهمة المحلية، والأرقام القياسية التي حققتها السوق المالية بالملكة بدءاً من الاكتتاب في الأسهم وحجم الأسهم المتداولة ورؤوس الأموال التي تستقطبها، والرغبة التوسعية والقدرة الاستثمارية للقطاع الخاص التي تمكنه من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المنشودة، خاصة وأنه وفق آخر الأرقام المنشورة حول وضع السوق المالية بالملكة ، فقد تجاوزت نسبة رؤوس أموال الشركات المساهمة المستثمرة بالسوق المالية المحلية الـ ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي العمق الذي وصلت إليه أسواق رأس المال في المملكة. ومما لا شك فيه أن التخصيص سيدفع بالمزيد من القدرات والطاقات لتفعيل وتقوية الدور الذي من الممكن أن يقوم به القطاع الخاص.

إن اضطلاع القطاع الخاص ممثلاً بتكتلاته الكبرى داخل الاقتصاد السعودي بالمزيد من الأدوار والتمثيل الحقيقي والفعال له ، خاصة ما يتعلق بوضع سياسات وبرامج التخصيص، سيدفع بالاقتصاد الوطني لتحقيق الكثير من الفوائد العملية والنتائج المثمرة فيما يتعلق بإنجاح عملية التخصيص. وتقتصر الدراسة دخول القطاع الخاص في هذا المجال كشريك استراتيجي مع الحكومة في مختلف مجالات التخصيص وفق الصيغ والآليات الممكنة في هذا السياق. ويمكن أن يمثل القطاع الخاص في هذا الاتجاه مجالس الغرف التجارية والصناعية وكُبريات الشركات المساهمة خارج القطاعات المصرفية، ممثلة بالقطاعات الإنتاجية الصناعية والخدماتية والزراعية.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الرابعة حول المناخ السائد دولياً، فكما سبق واستعرضته الدراسة فإن التخصيص أصبح هدفاً استراتيجياً لمعظم الدول بالعالم، وحينما يتحول الاقتصاد السعودي وفق هذا الخيار، فهو يسير ضمن تيار دولي أثبتت التجارب والدراسات الآثار الإيجابية لهذا الخيار الاستراتيجي.

رابعاً : أهمية الشفافية وتشجيع المنافسة لنجاح برامج التخصيص:

ينبغي التأكيد على أن عملية التخصيص ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة تهدف لرفع كفاءة جميع القطاعات الاقتصادية. ويوجد العديد من المتطلبات الإصلاحية التي يلزم توافرها لإنجاح برامج التخصيص. وتتوزع هذه المتطلبات بناءً على التوقيت الزمني لعملية التخصيص؛ فمنها ما يجب توافره قبل تنفيذ التخصيص، ومنها ما يلزم توافره أثناء التنفيذ، والنوع الأخير منها ما يكون لاحقاً لعملية التخصيص.

فمن أهم المتطلبات التي يلزم توافرها قبل تنفيذ عملية التخصيص تشجيع المنافسة بما يحقق الكفاءة في الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد في المجتمع، من خلال تنمية وتطوير قدرات المؤسسات القضائية والرقابية المختصة بما يُعزز ويكرس البيئة التنافسية، ويوفر الفرص بشكلٍ عادل ومتكافئ أمام المشروعات العامة والخاصة على حدٍ سواء، ووضع التشريعات والقوانين اللازمة المضادة للاحتكار.

ومن أهم العقبات القائمة وفق هذا المتطلب، غياب المحاكم التجارية المتخصصة، وهو ما أدى إلى بطء المؤسسات القضائية القائمة فيما يتعلق بفض المنازعات التجارية، إضافةً إلى صعوبة إثبات حقوق الدائنين وإقرارها. هذا بالإضافة إلى عدم

كفاية التشريعات المتعلقة بمكافحة الاحتكار. وعلى الرغم من أن استراتيجية التخصيص أكدت على الشفافية والوضوح في إجراءات تخصيص المؤسسات العامة ، وأشارت إلى ضرورة إنشاء هيئات تنظيم مستقلة خاصة عند تخصيص قطاع الخدمات العامة إلا أنه عند التطبيق يُلاحظ عدم الالتزام بالأهداف التي سبق ذكرها ، ومن هنا فإنه لا بد من التأكيد على أن من أهم المتطلبات التي يلزم توافرها لتنفيذ التخصيص ، الالتزام بالشفافية أثناء تطبيق كافة الآليات والخطوات اللازمة ، وإعلان كامل تفاصيلها ، وفق الخطط الاستراتيجية والتنفيذية الواضحة والمعلنة لكافة الفئات ذات العلاقة ، في جميع الخطوات التي تمر بها ، بهدف ضمان المصدقية التي تخدم عملية التخصيص واستمراريتها وبناء الثقة لدى المستثمرين. ويُضفي وجود الشفافية على عملية التخصيص أحد أهم عوامل الجذب والاستقطاب ، إضافةً إلى تحقيق أهم شروط المنافسة الكاملة التي يشترطها نظام السوق. ومن جهة الحكومة ينبغي عليها الالتزام بالشفافية أثناء وضعها الخطط الخاصة بالتخصيص ، فلا يجب أن يكون هناك بيع مباشر لأية جهة إلا بعد الإعلان عن كافة المعلومات المتعلقة بالعملية ، وهو ما يحقق أهم هدفين لها ، الأول : ضمان حصول الحكومة على أكبر عائد ممثلاً بالسعر السوقي. والثاني : ضمان إعلام كافة المستثمرين والعامة بما يجري حفاظاً على تحقيق المصدقية لعملية نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص.

ويُعد سوق الأسهم المناخ الأفضل لتنفيذ عمليات نقل الملكية ، ويتطلب تحقيق النجاح لتلك العمليات ، أن تكون جميع تفاصيل وبنود العملية واضحة ومنشورة ومتاحة للاطلاع من قبل كافة أفراد ومؤسسات المجتمع. ويؤدي توافر مثل تلك البيانات والمعلومات ، وإمكانية وصول جميع المهتمين بالعملية إلى هذه البيانات والمعلومات إلى تقييم الشركات أو المشاريع أو المؤسسات المباعة (المنقول ملكيتها) طبقاً لقيمتها السوقية الحقيقية ، وبما يتوافق مع توقعات المستثمرين حول تلك المشاريع.

وعملاً بالشروط اللازمة لتحقيق الشفافية ، يجب أن تكون هناك خطوات محددة وواضحة لعمليات البيع ، كما يجب أن تكون معلنة ومنشورة ومتاحة لجميع الأطراف من ذوي العلاقة ، وينبغي وضع سجل بأسماء المستثمرين والسعر الذي تمت به كافة العمليات ، ويكون الوصول لجميع بيانات ومعلومات تلك العمليات متاحاً للجميع.

وبالنسبة للشركات فمن الواجب نشر كافة المعلومات المالية والمحاسبية عن تلك الشركات ، لا سيما القوائم المالية والميزانيات المدققة محاسبياً ، والتي تتعلق بجميع أنشطة تلك الشركات ، وذلك قبل وقتٍ كافٍ من إتمام عملية البيع ونقل الملكية ، وهو ما سيمكن المستثمرين من التقييم الفعلي للمركز المالي للشركة التي يراد تخصيصها ، بما يُساعد على التوصل إلى القيمة السوقية المناسبة لأصول تلك الشركة.

كما أنه من الضروري توضيح أهداف واستراتيجيات التخصيص في المملكة والرؤية المستقبلية التي تركز على رفع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية لزيادة الكفاءة التشغيلية للاقتصاد الوطني وإيجاد البيئة التنافسية ، كما يجب أن تركز أيضاً على إعادة النظر في دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ، وحصرياً في أضيق الحدود بحيث لا تكون هي المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني.

ولهذا فإن تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من خلال المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير الحوافز وتطوير سوق الأوراق المالية ، ومراجعة جميع الأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص بهدف تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات تعتبر من أولويات نجاح سياسات التخصيص.

ومن هذا المنطلق فإنه يجب التعامل مع التخصيص كجزء من استراتيجية طويلة الأجل ، ومنهج متكامل للإصلاح ، وإعادة الهيكلة الاقتصادية تهدف كلها إلى تحسين كفاءة أداء الاقتصاد الوطني ، وتعزيز تنافسيته وتهيئته للتعامل بكفاءة ومرونة مع أوضاع الاقتصاد العالمي الجديد والتواءم مع توجهات العولمة الاقتصادية ، بما في ذلك تلبية متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وهذا يستدعي التعامل مع الآثار الإيجابية أو السلبية للتخصيص من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الناتج عن عملية

التخصيص. وبالإضافة إلى ما سبق فإن كيفية استخدام الموارد المالية المتولدة عن تخصيص المؤسسات العامة يعتبر عاملاً مهماً في نجاح سياسات التخصيص، بحيث يجب التأكيد على أهمية توجيه هذه الموارد نحو قنوات استثمارية مُجدية، والابتعاد عن إدراجها ضمن بنود الإنفاق العام الموجهة للاستهلاك. هذا إلى جانب أهمية وضع صيغ واضحة للتعامل مع المستثمر الأجنبي، في إطار عمليات التخصيص من خلال إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لضمان حماية الصالح العام بعد تخصيص المرافق العامة.

وبما أن عملية التخصيص عادةً ما تكون مصحوبة ببيع أصول أو أسهم الشركات الكبيرة التي تعود ملكيتها للقطاع العام إلى القطاع الخاص، فإن ذلك قد يتسبب في انخفاض السيولة النقدية، وهو ما قد يؤدي على المدى القصير إلى ارتفاع أسعار الفائدة. إلا أنه يُمكن تلافي هذا التأثير أو التقليل من حدته فيما لو قامت الحكومة بتخفيض مديونيتها العامة، وبهذا يُمكن للحكومة رفع مستوى عرض النقود إلى نقطة التوازن، ومن ثم عودة أسعار الفائدة إلى ما كانت عليه.

وحيث تتصف الأسواق المالية في الدول النامية، ومن ضمنها المملكة، بصغر حجمها وافتقارها إلى وجود شركات مالية غير بنكية أو بنوك استثمارية، وكذلك عدم وجود أدوات تمويل غير تقليدية، ونظراً إلى ما يُصاحب عملية التخصيص من نقص في السيولة النقدية بسبب ضخامة رؤوس أموال بعض الشركات الحكومية فإن ذلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية بشكل عام.

ومن العوامل الأخرى التي قد تؤثر في عملية التخصيص اعتماد السوق المحلي على البنوك التجارية التي اعتادت التركيز على القروض قصيرة الأجل المقدمة للقطاعات التقليدية، مثل: التجارة والبناء والتشييد أو تمويل رأس المال العامل، مما يعني أن هناك حاجة إلى تبني سياسة تمويلية متطورة تُعنى بتلبية طلب القطاع الخاص على الائتمان طويل الأجل، وذلك بتوفير تلك الاحتياجات التمويلية الضرورية لتلبية احتياجات عملية التخصيص ونمو القطاع الخاص. هذا إلى جانب أن عدد وصغر حجم البنوك التجارية المحلية يُقلل من إمكاناتها على تزويد السوق المالي بالسيولة المناسبة، وعدم قدرتها على تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها ومنها القروض طويلة الأجل للأفراد أو الشركات.

وعلى هذا الأساس فإن توافر بنوك استثمارية وشركات رأس مال المخاطر مماثلة لما هو موجود في أسواق الدول المتقدمة يُعد أمراً مهماً، حيث يُساعد وجود هذه المؤسسات على تمويل رأس مال الشركات وتسويق أدوات المديونية والملكية. ولذا فإنه يُمكن القول أن عدم توافر مثل هذه المؤسسات بالإضافة إلى عدم قدرة البنوك التجارية المحلية على توفير الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل ستؤثر سلباً على عملية التخصيص وبالتالي على الأداء الاقتصادي، فوجود سوق مالية متطورة يزيد من الخيارات أمام الحكومة لتصفية استثماراتها في المؤسسات العامة.

وكما سبقت الإشارة فإن من العوامل المساعدة على نجاح عملية التخصيص الوضوح في الرؤية فيما يتعلق بموقف الحكومة من كثير من القضايا التي تتعلق بالتخصيص، والشفافية في المعلومات المالية عن الشركات الحكومية المستهدفة بالتخصيص. ولعل من أهم العوامل التي قد تدعو إلى إحجام كثير من المستثمرين عن الإقبال على الشركات المستهدفة بالتخصيص هو عدم قيام الجهات المسؤولة عن التخصيص بالإفراج عن المعلومات المالية الكافية عن الشركات وأهدافها والخطط المستقبلية الموضوعة لها والوسائل المستخدمة، والتباطؤ في إنشاء الهيئات المنظمة، وعدم وضوح البرنامج الزمني للتخصيص، حيث إن ذلك يُعتبر مُشكلة قد تعيق من التحول نحو اقتصاد السوق الذي يُساهم في خلق بيئة ملائمة للأعمال.

وبما أن البعض يعتقد أن قدرة التخصيص على جذب استثمارات جديدة هي من عوامل نجاح هذه العملية، إلا أن ذلك في حقيقته ليس إلا مجرد مؤشر على النجاح، كما أنه من الخطأ قياس عملية التخصيص بالنظر فقط إلى ارتفاع ربحية المشروع المخصص أو إنتاجه، لأن ذلك قد يكون أحد نواتج ظروف اقتصادية وقتية، مثل أن يكون الاقتصاد يمر بمرحلة انتعاش اقتصادية تؤثر على جميع القطاعات وليس فقط على القطاع الذي تعمل فيه تلك الشركة أو المؤسسة التي يراد تخصيصها.

الفصل الثالث

السياسات المالية للمصروفات والإيرادات

تمهيد:

مع أن نظرية الاقتصاد التقليدي لا تحبذ التدخل الحكومي في الاقتصاد ، وتبني فكرة أن هذا التدخل قد يشوه الاقتصاد ، ويحد من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، ومن ثم التأثير سلباً على النمو الاقتصادي ، إلا أن النظرية الكينزية ترى عكس ذلك وتدعو إلى التدخل الحكومي عندما تدعو الحاجة إلى ذلك ، وهذا ما يُعرف بالسياسة المالية للحكومة. وقد أقر التقليديون الجدد ، وكذلك النقديون ، بأهمية التدخل الحكومي ودور الحكومة في توجيه الاقتصاد خصوصاً في بعض الحالات التي تكون هناك حاجة لهذا التدخل.

وتعتمد النظرية الكينزية في حجتها على أهمية السياسة المالية والنقدية إلى قدرة الحكومة على التدخل لتوجيه الاقتصاد في الأوقات التي يتعرض فيها هذا الاقتصاد إلى التقلبات والتذبذبات الكبيرة ، الناجمة عن الركود الاقتصادي أو عن الزيادة الجامحة في التضخم.

ويتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك عدة أدوار مهمة تتولاها الدولة في توجيه الاقتصاد ، وتشتمل على :

١. تأمين الأساس التشريعي والنظامي والهياكل المؤسسية التي تضمن عمل السوق بسهولة ويسر.
٢. التدخل من أجل توجيه الموارد والاعتمادات للقطاعات الاقتصادية التي تعتقد الحكومة أنها ذات إنتاجية عالية ومهمة ومفيدة للاقتصاد.
٣. العمل على توزيع الدخل بين طبقات المجتمع بشكلٍ عادل.
٤. والدور الأهم للتدخل الحكومي هو العمل على استقرار الأسعار ، والنمو الاقتصادي ، واستقرار الأحوال الاقتصادية بشكلٍ عام.

وعلى هذا الأساس فإن تدخل الحكومة من أجل الحد من التضخم ، إلى جانب تعزيز الإنتاجية المؤدية للنمو الاقتصادي ، تُعتبر من أهم الأولويات في أي مجتمع. وتعمل أغلب الحكومات على التدخل الحكومي في الاقتصاد من أجل استقرار الاقتصاد باستخدام الوسائل المتاحة لها ، لا سيما السياستين النقدية والمالية.

أولاً : التجربة الآسيوية:

دلت أغلب الدراسات على أهمية دور الحكومة في التنمية والنمو الاقتصادي. وأوضحت دراسات عديدة على أن النجاح البارز لاقتصادات دول جنوب شرق آسيا منذ أوائل عقد الستينيات من القرن العشرين يعود إلى سياسات الدولة. فالسياسات والأعمال التي قامت بها دول هذه المنطقة خدمت نجاح هذه الاقتصادات. وهناك اتفاق عام في الرأي حول العناصر الرئيسية لهذا النجاح ، والتي تشكل مجموعة متفاعلة متكاملة ، من أهمها :

١. معدلات الادخار العالية.
٢. معدلات الاستثمار العالية في رأس المال البشري.
٣. التوزيع العادل للدخل والثروة.
٤. الحكومات المستقرة.
٥. الاستقرار الاقتصادي.

وإذا كان هناك نوع من القوة الدافعة وراء نجاح اقتصادات شرق آسيا، فإنها بالتأكيد تراكم رأس المال المادي والبشري، وقد تصرف الحكومات كمحرك أو عامل مساعد دون أن يجري استهلاكها في العملية، أي أن الحكومات في هذه الاقتصادات كانت بمثابة منظم قابل للتكيف ومستجيب للتغير. وقد أظهرت اقتصادات هذه الدول أن الدولة يمكن أن تكون عالية التكيف، وسريعة التعلم من أخطائها.

وُشير تجارب دول جنوب شرق آسيا بوضوح إلى دور الدولة الواضح في دعم التنمية وتسريعها دون أن تحل محل السوق، بل هي مكملة له وضامنة لموقعه. كما أدركت هذه الدول احتمال عدم قيام نظام السوق بدوره الصحيح وربما فشله، وعملت على توليد النتائج المرغوبة باتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية، اشتملت على ما يلي:

- منحت الأولوية والأسبقية للاقتصاد على السياسة.
- أسست استقراراً اقتصادياً كلياً شاملاً.
- نظمت الأسواق لضمان أدائها على نحوٍ مناسب.
- وجهت الاستثمارات نحو النمو العالي وقطاعات التصدير العالية.
- خلقت بيئة مواتية للاستثمار، والمبادرات الخاصة، ضمن الأهداف المحددة علناً.
- عملت على تغيير نتائج السوق غير العادلة، ووزعت الموارد على نحوٍ أكثر عدالة.
- قللت إلى الحد الأدنى من السلوك الباحث عن الربح.
- خلقت نظام خدمة مدني يستند إلى الكفاءة.

وهكذا، فعندما تتدخل الدولة في السوق فإن تدخلها يكون محسوباً وموزاناً بعناية، بما يؤدي إلى التأكد من عدم كبح الأسواق.

وهكذا لحقت دول جنوب شرق آسيا بالدول الصناعية حيث أسست صناعاتها على مبدأ إحلال الواردات، ثم تعدى ذلك إلى التصدير، وأقرب مثال على ذلك ما قامت به كل من تايوان وكوريا الجنوبية، ثم تبعتها دول أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا. ولقد اعتمدت كل من تايوان وكوريا منذ البداية على مبدأ الإنتاج من أجل التصدير.

فتايوان اعتمدت في سياساتها للتنمية الاقتصادية على التصنيع لإحلال الواردات، ثم من أجل التصدير. وعلى هذا الأساس فإنها اعتنت بالتعليم خصوصاً التعليم التقني والفني وأولته أهمية كبيرة، وفي الوقت نفسه شجعت القطاع الخاص على زيادة الادخار ونشر المفاهيم التجارية بين مواطنيها، هذا إلى جانب تدخل الحكومة في التخطيط للصناعة وتوجيهها مع تشجيع القطاع الخاص على القيام بالتنفيذ عن طريق نظام السوق.

أما كوريا الجنوبية فاتبعت سياسة تصنيعية تشجع على الاستثمار الموجه للتصنيع والتصدير والترويج لذلك بين فئات المجتمع، خصوصاً بين رجال وسيدات الأعمال، ولم تكثف بذلك بل أسست مجلساً عالياً لتشجيع التصدير الصناعي يرأسه رئيس الجمهورية، ويضم عدداً من كبار رجال الحكومة والقطاع الخاص يجتمع شهرياً لتدارس السياسة الصناعية وسياسة التصدير وتقويمها، ومن ثم البناء على النجاح وامتداح المتميزين ومنحهم جوائز، وتقويم أسباب الفشل إن وجدت. كما حُدد يوم للاحتفال يُسمى يوم "التصدير" يُصادف ٣٠ نوفمبر من كل عام، ابتداءً من عام ١٩٦٤م حيث وصلت قيمة الصادرات في ذلك اليوم إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي. هذا إلى جانب قيام الحكومة بتشجيع الصناعة الموجهة للتصدير، بمدها بالحوافز المالية والمعنوية والعمالة الماهرة المدربة، وتشجيع العمالة على اكتساب المهارات المهنية والتقنية بكل الوسائل، سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو عن طريق منح البعثات التعليمية للخارج، خصوصاً للدول الصناعية.

وعلى الجانب الآخر فإن تجربة دول أمريكا اللاتينية تختلف بشكل كبير عن تجربة مثيلاتها دول جنوب شرق آسيا. فمع أنها اعتمدت على سياسات التصنيع وتدفقت عليها استثمارات وإعانات وقروض كثيرة لمدة طويلة، إلا أنها عانت كثيراً من انهيارات اقتصادية ومالية كبيرة ومتعددة، وقد يرجع السبب الرئيس لذلك إلى أنها اعتمدت سياسات اقتصادية حمائية، كما اعتمدت على القطاع العام بشكل كبير، وهذا أدى إلى أن أصبحت بعض هذه الدول -المكسيك والبرازيل مثلاً- على حافة الإفلاس. ولهذا فقد فشلت السياسات الاقتصادية وخصوصاً الصناعية في هذه الأقطار، وأقطار نامية أخرى، وانتهى بها الأمر إلى الاستسلام لنشاطات البحث عن الربح أو إلى الفساد.

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال حول أسباب نجاح دول جنوب شرق آسيا وفشل دول أخرى عديدة في اتباع سياسات اقتصادية ناجحة تؤدي إلى تنمية اقتصادية طويلة الأجل ؟

من الصعوبة الإجابة على هذا السؤال ، ولكن هناك بعض العوامل المساهمة والتي يُمكن أخذها كمؤشر على نجاح دول جنوب شرق آسيا. وتشمل هذه العوامل أن معظم قرارات الاستثمار تُركت للشركات، بالإضافة إلى تأسيس الحكومة شبكة جيدة للاتصال والتشاور بينها وبين الشركات. هذا إلى جانب أن الدولة من الطبيعي أن تخطئ، ولكن يجب عليها أن تكون صريحة ومرنة حول تصحيح هذه الأخطاء ؛ حيث لا تمارس الضغط أو فرض الرأي على العمل التجاري، ولهذا فقد اختارت استراتيجية تنموية رابحة. هذا بالإضافة إلى أن الدولة تجنبت التدخل في الإدارة الجزئية للاقتصاد وتركت الفروق التفضيلية بين الشركات والقطاعات الاقتصادية لعوامل السوق. ثم أن دول جنوب شرق آسيا اتجهت إلى تشجيع نقل وتوطين التقنية وضمان التدريب عندما شعرت أن السوق لن يستثمر على نحو كافٍ في هذه النشاطات، حيث إن الشركات الخاصة لا تستطيع تخصيص عائدات استثماراتها في نشاطات مثل هذه. ولهذا فإن تدخل الحكومة لسد الفجوة القائمة في المهارات في المراحل الأولى من التنمية شرط لازم وضروري لاستمرارها.

ثانياً : السياسة المالية في المملكة :

تجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب دول العالم تتصرف فيما يتعلق بتحديد دور السياسة المالية للدولة في ضوء ظروفها وحاجتها، وتتوقف حدود المرونة في تنفيذ هذه السياسة على مراحل النمو وكفاية الموارد وجدوى الأهداف. وفيما يتعلق بالمملكة فقد أكدت الحاجة للمرونة كون الموارد المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني عائدة للدولة، لذلك فقد اتجهت السياسة المالية للحكومة منذ بداية ارتفاع أسعار البترول لاستخدام الموارد العامة لبناء المقومات المادية والخدمية للاقتصاد السعودي الحديث. وعلى هذا الأساس فقد تمكنت الحكومة منذ بداية السبعينيات الميلادية من استغلال العوائد البترولية في تمويل برامج طموحة استهدفت مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبشكل خاص مساعدة القطاع الخاص على التطور والنمو. وكان الاستثمار الحكومي خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات الميلادية يحقق معدل نمو يفوق نظيره في القطاع الخاص، إلا أن هذا المنحى أخذ يتغير في فترة الثمانينيات ، واستمر على هذا الحال إلى الوقت الحاضر.

ومع أن عقد السبعينيات الميلادية شهد فترة تفوق للقطاع العام في المملكة على القطاع الخاص، إلا أن هذا لا يعني تهميشاً للقطاع الخاص بشكل كامل، فقد شهد هذا العقد والعقود الذي تلتها أيضاً تزامناً وتشابهاً وترابطاً بين معدلات النمو للقطاع الخاص من جهة، وبين معدلات النمو للقطاع الحكومي غير البترولي من جهة ثانية. ومما يؤكد هذا الترابط والتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص هو أن معدلات نمو القطاع الخاص خلال التسعينيات الميلادية قد تأثرت سلباً بما شهدته المالية العامة من عجوزات وانخفاض في النفقات، فالانخفاض الطفيف لقيمة الاستهلاك الحكومي خلال السبعينيات مقارنة بالثمانينيات تزامن مع عدم تحقيق الاستهلاك الخاص لنمو يُذكر. كما أن الانخفاض الهائل الذي شهدته الاستثمارات الحكومية خلال التسعينيات الميلادية مقارنة بالثمانينيات، تزامن مع انخفاض النمو التراكمي للاستثمارات الخاصة. ويتضح

ذلك من الجدول رقم (٣- ١) والرسوم البيانية رقم (٣- ١)، (٣- ٢)، (٣- ٣)، (٣- ٤) التي توضح العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية للقطاعات العام والخاص.

جدول (٣- ١)

إحصاءات إجمالي الناتج المحلي ومكوناته

أ. إجمالي الناتج المحلي للقطاعات الحكومي والخاص (❖)

٢٠٠٢ - ٢٠٠٠			١٩٩٩ - ١٩٩٠			١٩٨٩ - ١٩٨٠			١٩٧٩ - ١٩٧٠			الفترة
النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو و (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو و (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	القطاع
١,٨	٣٤,٩	٤٤٢,١	٤,٥	٣٥,٧	١٢٠٢,٩	٨,١	٢٨,٧	٧٢١,٨	٧٠,٦	٢٢,٤	١٤٧,٩	الحكومي
٢,٧	٦٥,١	٨٢٦,١	٤,٦	٦٤,٣	٢١٦٩,٥	٠,٧	٧١,٣	١٧٨٩,٨	١٧٢,٢	٧٧,٦	٥١٢,٣	الخاص
٢,٤	١٠٠,٠	١٢٦٨,١	٤,٥	١٠٠,٠	٣٣٧٢,٤	٢,٤	١٠٠,٠	٢٥١١,٥	١٣٢,٧	١٠٠,٠	٦٦٠,٢	المجموع

(❖) المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ب. تكوين رأس المال الثابت للقطاعات الحكومي والخاص (❖❖)

٢٠٠١ - ٢٠٠٠			١٩٩٩ - ١٩٩٠			١٩٨٩ - ١٩٨٠			١٩٧٩ - ١٩٧٠			الفترة
النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو و (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	القطاع
٧,١	١٥,٣	٣٣,٩	-	٢٨,٦	٢٥٣,٦	-	٥٦,١	٤٣٩,٢	٥٠١,٦	٦٧,٦	٢١١,٤	الحكومي
١,٥	٨٤,٧	١٨٧,٣	٢٢,٨	٧١,٤	٦٣٢,١	١,٤	٤٣,٩	٣٤٣,٢	١٩١,٨	٣٢,٤	١٠١,٢	الخاص
٢,٣	١٠٠,٠	٢٢١,٢	٤,٩	١٠٠,٠	٨٨٥,٦	-	١٠٠,٠	٧٨٢,٤	٣٥٠,٣	١٠٠,٠	٣١٢,٦	المجموع

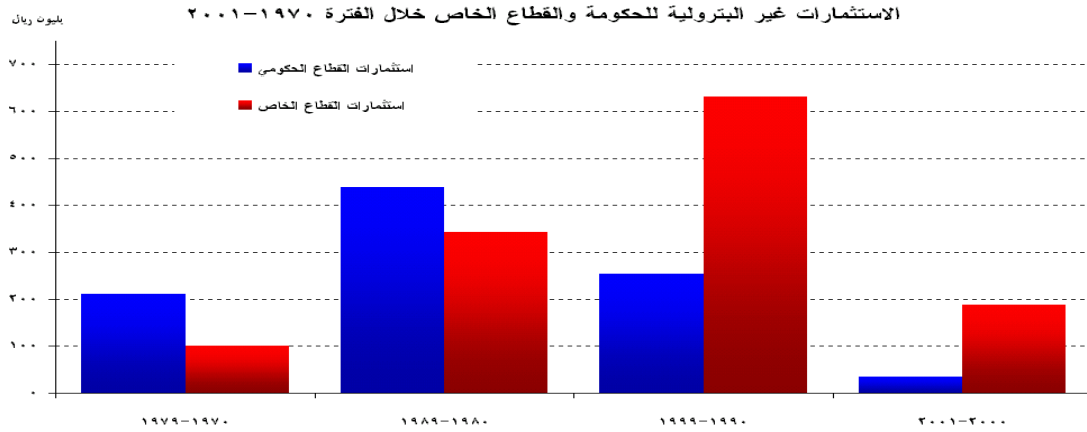
(❖❖) المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ج. الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات الحكومي والخاص (❖❖❖)

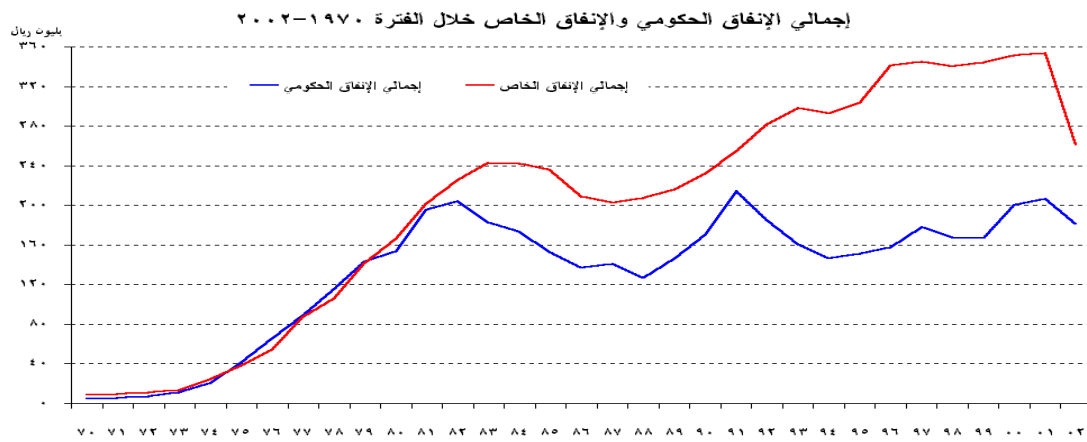
٢٠٠٢ - ٢٠٠٠			١٩٩٩ - ١٩٩٠			١٩٨٩ - ١٩٨٠			١٩٧٩ - ١٩٧٠			الفترة
النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو و (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	النمو (%)	النسبة (%)	القيمة (بليون)	القطاع
٠,١ -	٤١,٦	٥٥٤,٠	٢,١	٣٧,٦	١٤٤٥,٠	٣,٨	٣٩,٤	١١٧٣,٢	٢٠٢,٢	٤٢,٦	٢٩٢,٢	الحكومي
٠,١	٥٨,٤	٧٧٨,٦	٢,٤	٦٢,٤	٢٤٠١,٦	٣,٤	٦٠,٦	١٨٠٣,٧	١٤٠,٣	٥٧,٤	٣٩٣,٦	الخاص
٠,٠١	١٠٠	١٣٣٢,٦	٢,٢	١٠٠,٠	٣٨٤٦,٥	٣,٥	١٠٠,٠	٢٩٧٦,٩	١٦٠,٦	١٠٠,٠	٦٨٥,٨	المجموع

(❖❖❖) المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

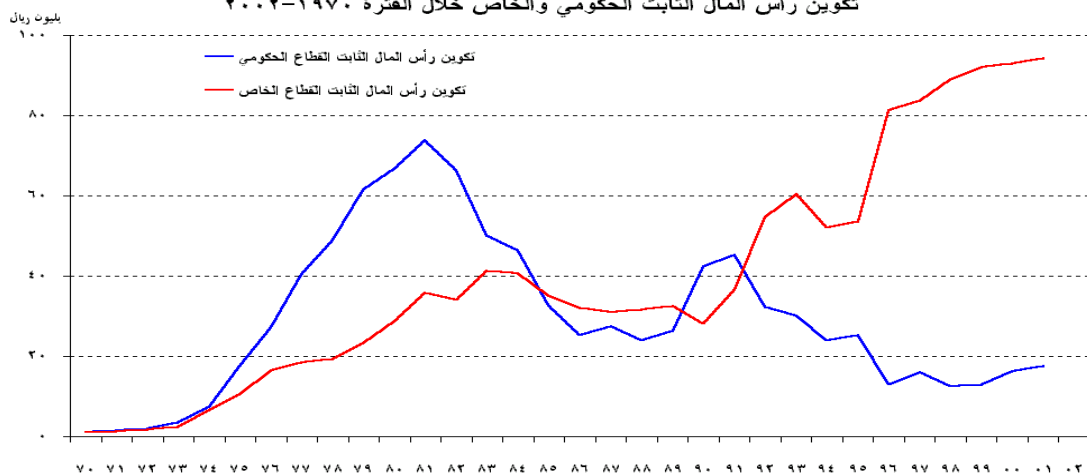
رسم بياني رقم (٣-١)



رسم بياني رقم (٣-٢)

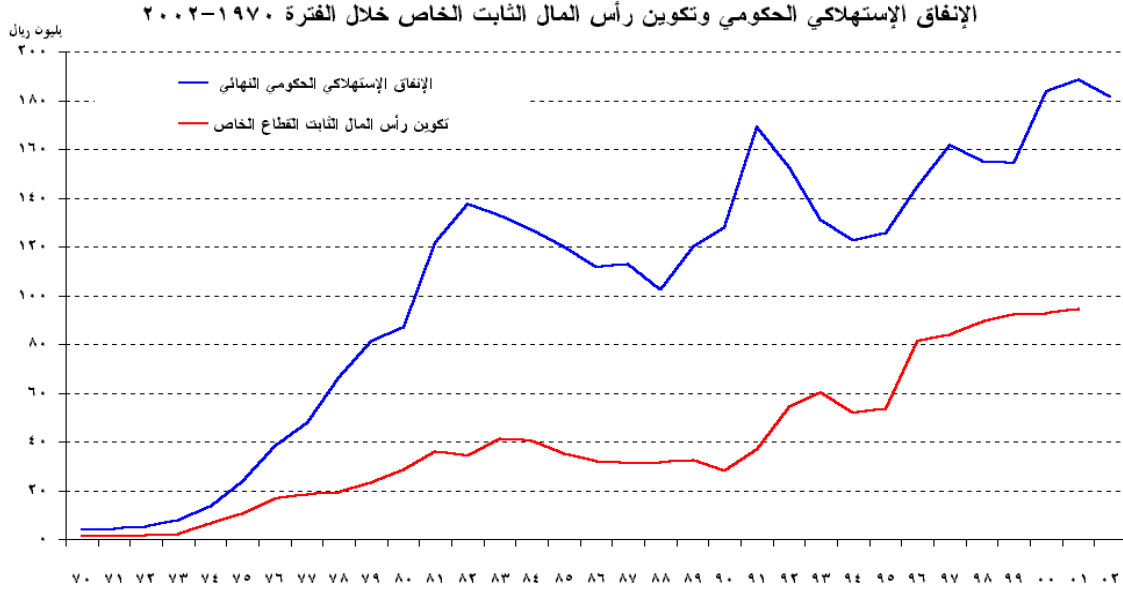


تكوين رأس المال الثابت الحكومي والخاص خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢



رسم بياني
(٣-٣)

رسم بياني رقم (٣- ٤)



ولقد تراوحت نسب مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي ما بين ٦٥٪ ، ٧٨٪ خلال الثلاثين عاماً الماضية. بالإضافة إلى ذلك فقد تراوحت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي ما بين ١٪ إلى ما يُقارب ١٧٢٪. ومع انخفاض نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الحكومي في السنوات الأخيرة فإن نسبة نمو القطاع الخاص بدأت بالارتفاع. أما مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت فقد تراوحت ما بين ٣٢٪ خلال فترة السبعينيات الميلادية ، ٨٥٪ في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م. هذا بالإضافة إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه نسبة نمو تكوين رأس المال الثابت الحكومي بالسالب ، فإن نصيب القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت كانت موجبة ، مما أدى إلى أن تقارب نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م نحو ٢,٣٪.

وبالنظر إلى الإنفاق الاستهلاكي للقطاعين العام والخاص يتضح أن القطاع الخاص حافظ على نسبة تزيد على ٥٨٪ من مجموع الاستهلاك خلال الثلاثين عاماً الماضية. كما أن نمو استهلاك القطاع الخاص حافظ على نسبة نمو إيجابية خلال هذه الفترة.

وما سبق يوضح أهمية دور القطاع الخاص، وخصوصاً في السنوات الأخيرة في سد الفجوة التي خلفها انخفاض الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال الثابت أو الاستهلاك. كل هذا يدل على علاقة تكاملية وتناغمية بين القطاعين العام والخاص، ولكن هذه العلاقة التكاملية قد تتقلب عند وصولها إلى حد معين إلى علاقة تراجمية. وهنا يأتي الدور الأهم لتفعيل السياسة المالية ، والتأكيد على أهمية الدور التكاملي بين القطاعين العام والخاص. ولعل من أبرز أدوات السياسة المالية :

١. الإنفاق الحكومي، وأوجه إنفاقه وما يندرج تحتها :

ينطوي تطوير عمل الميزانية العامة بما يتلاءم مع التطورات الحديثة والعمل على إيجاد بعض السبل والابتكارات على أهمية كبيرة تؤدي إلى مفعول مادي ومعنوي ونفسي على القطاع الخاص ليتجاوب معها. ويعتبر الإنفاق الحكومي بكل أنواعه الأداة الرئيسة للسياسة المالية. وتأتي أهميته عن طريق تفعيل دور الميزانية العامة للدولة من عدة وجوه، لعل من أهمها سبل وأوجه الإنفاق الحكومي، ووسائل وطرق الحصول على الموارد اللازمة لهذا الإنفاق.

ويأتي في أولويات الإنفاق، الصرف على الاستثمارات الحكومية خصوصاً الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية حتى تكون عامل تحفيز وتشجيع لاستثمارات القطاع الخاص. ولهذا فمن المناسب استخدام الإنفاق الحكومي المتوازن لتنمية المناطق لحفز وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار. وقد دلت أغلب الدراسات، عن الإنفاق العام في الدول النامية، على أن الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات الصبغة الاستثمارية تشجع استثمارات القطاع الخاص. كما يتضح من الجداول رقم (٣-٢)، (٣-٣)، (٣-٣)، (٤-٤)، والرسم البياني رقم (٣-٥).

حيث يُظهر الجدول رقم (٣-٢) المصروفات التقديرية في الميزانية العامة مقارنة بالمصروفات الفعلية خلال السنوات من ١٩٨٧م إلى ٢٠٠٢م، وكذلك الفرق بين الإنفاق الفعلي والمقدر سواءً بالزيادة أو الانخفاض، ومن هذا الجدول يتضح أنه ما عدا ثلاث سنوات خلال هذه الفترة (١٩٨٨م، ١٩٩٣م، ١٩٩٨م) فإن الإنفاق الفعلي يفوق الإنفاق المقدر بنسب متفاوتة تتراوح ما بين ٢.٤٪ في عام ١٩٩٤م، ٣٢.١٪ في عام ١٩٩٦م. كما وصلت هذه الزيادة إلى أكثر من ٢٧٪ في عام ٢٠٠٠م. وهذه الفروق قد تعطي الانطباع للقطاع الخاص بأن التقديرات التي تحتوي عليها الميزانية العامة للدولة عند إعلانها لا يُعتد بها، خصوصاً مع هذه الفروقات الكبيرة في الإنفاق. وهذا قد يؤثر على الشفافية في البيانات ومصداقيتها ومن ثم انعدام الثقة فيما تعلنه وزارة المالية، وعدم أخذها في الاعتبار من قبل القطاع الخاص عند وضع خطته المستقبلية. حيث إن تقديرات الميزانية، وكما هو معروف، تعتبر مؤشراً للقطاع الخاص من قبل الحكومة لحفز هذا القطاع على الإنفاق الاستثماري اعتماداً على الإنفاق الحكومي، ولذلك فإن الفروقات الكبيرة بين تقديرات الميزانية والإنفاق الفعلي قد يؤثر سلباً على هذا الحافز.

هذا إلى جانب أن الإنفاق الجاري يفوق بكثير الإنفاق الاستثماري الذي يوضحه الجدول رقم (٣-٣) حيث يُلاحظ أن الإنفاق الجاري يصل في بعض السنوات إلى ما يقارب ٩٣٪ من مخصصات الميزانية العامة، بينما تنخفض حصة الإنفاق الاستثماري إلى نحو ٧٪. وهذا قد يؤثر سلباً على استثمارات القطاع الخاص المستقبلية، خصوصاً عند الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الخاصة للإنفاق على تكوين رأس المال الثابت.

ويُظهر الجدول رقم (٣-٤) العجز في الميزانية العامة ونسبة هذا العجز إلى إجمالي الناتج المحلي. ويتضح من الجدول أن العجز في الميزانية العامة بين الأعوام ١٩٩٢م و ٢٠٠٢م يتراوح ما بين ١٥,٨ بليون ريال في عام ١٩٩٧م، إلى ما يقارب ٤٨,٥ في عام ١٩٩٨م. ومع أن هناك فائض في ميزانية عام ٢٠٠٠م إلا أن العجز في الميزانية العامة عاد إلى الظهور في ميزانية عام ٢٠٠١م إلى ما يقارب ٢٧ بليون ريال، ونحو ٢٠,٥ بليون ريال في عام ٢٠٠٢م، هذا إلى جانب أن نسبة هذا العجز إلى إجمالي الناتج المحلي تراوحت ما بين ٢,٦٪ في عام ١٩٩٧م، إلى ٩,٦٪ في عام ١٩٩٣م، وتعتبر هذه النسب عالية خصوصاً في بعض السنوات التي تتعدى بها هذه النسب ٨٪. ويُعتبر هذا العجز المُزمن في الميزانية العامة للدولة منذ الثمانينيات الميلادية السبب الرئيس لتراكم الدين العام الذي تعدى الـ ٦٠٠ بليون ريال حسب المصادر الرسمية.

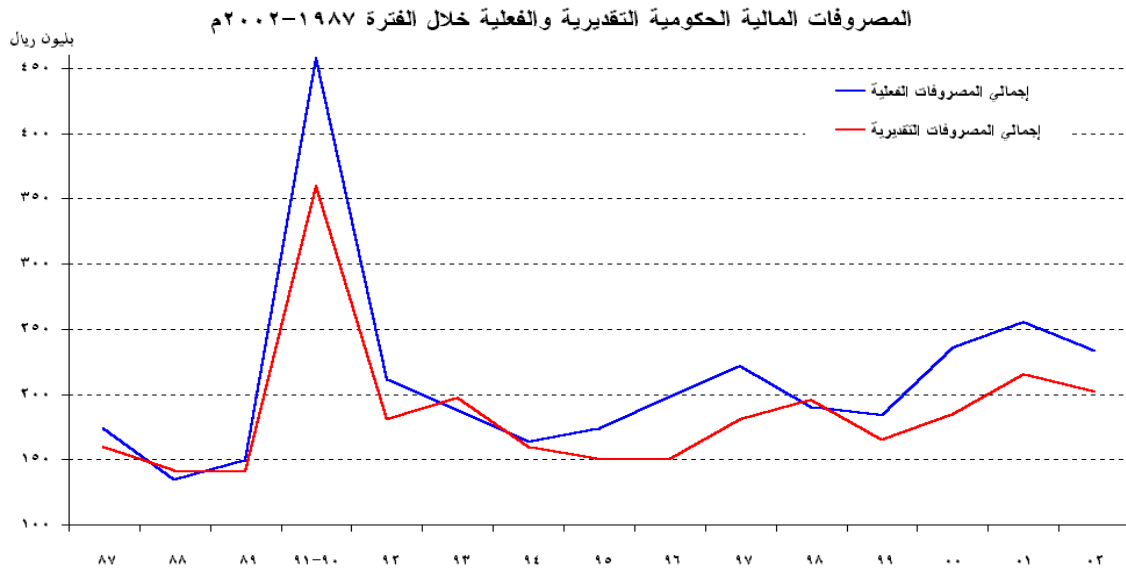
جدول رقم (٣ - ٢)

النفقات الحكومية التقديرية والفعلية والفروقات بينها (❖)

السنة المالية	المصروفات التقديرية	المصروفات الفعلية	الفروقات	النسبة إلى م. التقديرية
١٩٨٧	١٥٩,٦٤٦	١٧٣,٥٢٦	١٣,٨٨٠	٪٨,٧
١٩٨٨	١٤١,٢٠٠	١٣٤,٨٥٠	٦,٣٥٠ -	٪٤,٥ -
١٩٨٩	١٤٠,٤٦٠	١٤٩,٥٠٠	٩,٠٤٠	٪٦,٤
١٩٩٠ - ١٩٩١	٣٥٩,٦٠١	٤٥٧,٤٧٧	٩٧,٨٧٦	٪٢٧,٢
١٩٩٢	١٨١,٠٠٠	٢١١,٣٤٠	٣٠,٣٤٠	٪١٦,٨
١٩٩٣	١٩٦,٩٥٠	١٨٧,٨٩٠	٩,٠٦٠ -	٪٤,٦ -
١٩٩٤	١٦٠,٠٠٠	١٦٣,٧٧٦	٣,٧٧٦	٪٢,٤
١٩٩٥	١٥٠,٠٠٠	١٧٣,٩٤٥	٢٣,٩٤٥	٪١٦,٠
١٩٩٦	١٥٠,٠٠٠	١٩٨,١١٧	٤٨,١١٧	٪٣٢,١
١٩٩٧	١٨١,٠٠٠	٢٢١,٢٧٢	٤٠,٢٧٢	٪٢٢,٢
١٩٩٨	١٩٦,٠٠٠	١٩٠,٠٦٠	٥,٩٤٠ -	٪٣,٠ -
١٩٩٩	١٦٥,٠٠٠	١٨٣,٨٤١	١٨,٨٤١	٪١١,٤
٢٠٠٠	١٨٥,٠٠٠	٢٣٥,٣٢٢	٥٠,٣٢٢	٪٢٧,٢
٢٠٠١	٢١٥,٠٠٠	٢٥٥,١٤٠	٤٠,١٤٠	٪١٨,٧
٢٠٠٢	٢٠٢,٠٠٠	٢٣٣,٥٠٠	٣١,٥٠٠	٪١٥,٦

(❖) المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي.

رسم بياني رقم (٣ - ٥)



جدول رقم (٣ - ٣)

أوجه الإنفاق العام الفعلي في الميزانية العامة للدولة (❖)

النسبة	الإنفاق الاستثماري	النسبة	الإنفاق الجاري	السنة المالية
نسبة مئوية	مليون ريال	نسبة مئوية	مليون ريال	
١٧,٥	٣٢٢٨٩	٨٢,٥	١٥٢٦٩٢	١٩٩٢
١٨,٧	٣٠٠٢٩	٨١,٣	١٣٠٩٧٦	١٩٩٣
١٦,٤	٢٣٩٦٩	٨٣,٦	١٢٢٥٥٢	١٩٩٤
١٦,٧	٢٥١٦٨	٨٣,٣	١٢٥٩٢٣	١٩٩٥
٨,٢	١٢٩١٤	٩١,٨	١٤٤٧٨٣	١٩٩٦
٩,١	١٦١٠٢	٩٠,٩	١٦١٧٩٥	١٩٩٧
٧,٤	١٢٤٣٧	٩٢,٦	١٥٥١٩٢	١٩٩٨
٧,٨	١٢٩٥٨	٩٢,٢	١٥٤٠٩٤	١٩٩٩
٨,٢	١٦٣٥٣	٩١,٨	١٨٣٨٠٤	٢٠٠٠
٨,٥	١٧٥٠٨	٩١,٥	١٨٨٦٩٥	٢٠٠١
- -	- -	- -	١٨١٤٨٦	٢٠٠٢

(❖) المصدر: التقرير السنوي الثامن والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي.

جدول رقم (٣ - ٤)

نسبة عجز الميزانية إلى إجمالي الناتج المحلي (❖)

النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الناتج المحلي	العجز	السنة المالية
٨,٣ -	٥٠١٣٥٩	٤١٦٩٣ -	١٩٩٢
٩,٦ -	٤٨٥٦٣٠	٤٦٤٤٥ -	١٩٩٣
٧,٠ -	٤٩٤٧٦٦	٣٤٧٨٥ -	١٩٩٤
٥,٢ -	٥٢٦٠٠٤	٢٧٤٤٥ -	١٩٩٥
٣,٣ -	٥٨١٨٧٣	١٩٠٣٢ -	١٩٩٦
٢,٦ -	٦٠٨٨٠٢	١٥٧٧٢ -	١٩٩٧
٩,٠ -	٥٣٦٦٣٥	٤٨٤٥٢ -	١٩٩٨

٦,١ -	٥٩٣٩٥٥	٣٦٣٨٧ -	١٩٩٩
٣,٣ +	٦٩٧٠٠٧	٢٢٧٤٣ +	٢٠٠٠
٤,٠ -	٦٧٩١٦٣	٢٦٩٨١ -	٢٠٠١
٢,٩ -	٦٩٨٤٧٣	٢٠٥٠٠ -	٢٠٠٢

(*) المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة الاقتصاد والتخطيط .

وعلى الجانب الآخر فإن حصول الحكومة على الموارد المالية يُعتبر عاملاً هاماً ومؤثراً على استثمارات القطاع الخاص. فلجوء الحكومة في المملكة منذ نهاية الثمانينيات الميلادية إلى الاقتراض لسد عجز الميزانية أدى إلى تراكم الدين العام الذي يفوق الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن الاقتراض الحكومي الموجه للاستثمارات الحكومية التي تفيد البنية الأساسية والنمو الاقتصادي قد تُساعد القطاع الخاص على النمو إلا أن الإفراط في الاقتراض واستخدام القروض الحكومية لسد الحاجة إلى الإنفاق الجاري وتراكم الدين العام كل هذه تؤثر سلباً على استثمارات القطاع الخاص، وتسبب مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في السوق المالية ، وبالتالي زيادة تكاليف الإقراض للقطاع الخاص لأنه من المعروف أن الأسواق المالية تُحبذ الإقراض للحكومة لانخفاض المخاطرة في مثل هذه القروض. لهذا دلت بعض الدراسات على أن عجز الميزانية يؤثر سلباً على استثمارات القطاع الخاص. كما أن تراكم الدين العام قد يؤدي إلى توجيه جزء كبير من الإنفاق الحكومي لخدمة الدين العام ، وهذا قد يحرم بعض القطاعات الاقتصادية من جزء من مواردها.

من جهةٍ أخرى فإن السياسة التي تتبعها وزارة المالية ، والتي تقوم على تأخير مستحقات القطاع الخاص ، تؤثر سلباً على قدرة القطاع الخاص على النمو حيث إن ذلك قد يزيد من تكاليف المشاريع الحكومية ويؤدي إلى حرمان هذا القطاع من السيولة اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية سواءً كانت حاجة القطاع الخاص إلى تمويل رأس المال العامل، أو لتنفيذ مشاريع طويلة الأجل ، كما أن المبالغ المتأخرة قد لا تكون ذات فائدة كبيرة للقطاع الحكومي. وكما ذكر أعلاه أن الإنفاق الحكومي يعتبر المحدد الرئيس للسياسة المالية ، إلا أن هناك وسائل أخرى تحدد السياسة المالية مثل استخدام الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص بكل أنواعها، هذا إلى جانب أن الشفافية وتطبيق الأنظمة والقوانين بشكل واضح ومرن، وتسهيل الإجراءات الحكومية، كلها عوامل تساعد على تطبيق السياسة المالية للحكومة بطريقة تؤدي إلى حفز القطاع الخاص ومن ثم تحفيز الاقتصاد بشكل عام.

٢. بنوك وصناديق التنمية :

امتداداً لأهمية الإنفاق الحكومي في تحفيز القطاع الخاص، ومن أجل تكثيف الجهود الرامية لزيادة قدرة هذا القطاع على المساهمة والمشاركة في التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة بإنشاء بنوك وصناديق التنمية ودعمتها بالاعتمادات اللازمة. فصناديق وبنوك التنمية التي أقامتها الحكومة منذ سنوات، وقامت بدور رئيس في التنمية بمختلف قطاعاتها وأصبحت جزءاً من هيكل المالية العامة للدولة، يتوافر لديها أصول مالية ضخمة كان لها أهداف آنية تحققت وأهداف بعيدة آن الوقت للبدء في تحقيقها. وهذه الصناديق وإن اختلفت في نوعية قروضها القائمة توفر مصدراً ضخماً لاستثمارات جديدة في نفس إطاراتها الحالية، كما أنها يمكن أن تتطور إلى مؤسسات تمويل عامة تعمل في مجالاتها بأشكال قانونية و تمويلية حديثة أو تتفرع منها صناديق فرعية تقوم بالمساهمة في تمويل استثمارات أخرى بالاشتراك مع المدخرات الوطنية الخاصة. إن تنشيط هذه الصناديق عن طريق إعادة هيكلتها وتفعيل دورها سيكون بمثابة تنفيذ لبرامج إنمائية جديدة لأغراض ، محددة كما سيوفر للحكومة أدوات مهمة للسياسة المالية ذات إمكانات مالية ذاتية ومرونة وأداة للسياسة المالية لتحقيق الأهداف المتعلقة بتطوير المشاركة بين

القطاعين العام والخاص. ويوضح الجدول رقم (٣ - ٥) العلاقة بين القروض المقدمة من هذه الصناديق وأهميتها لنمو القطاع الخاص وتطور استثماراته خلال السنوات الماضية. ويظهر الجدول أن أنشطة بنوك وصناديق التنمية، التي تعتبر أداة مهمة للسياسة المالية تساعد على تحفيز القطاع الخاص على الإنفاق الاستثماري. ويوضح الجدول القروض القائمة التي تصل في بعض الأوقات إلى أكثر من ١٦٠ بليون ريال، هذا إلى جانب أن التسديدات لهذه الأجهزة أيضاً نشطة مما يعطيها الفرصة لزيادة القروض والاعتمادات التي يمكن ضخها من جديد في الاقتصاد. إلا أنه يتضح في الوقت نفسه أن صافي الإقراض في عدة سنوات يكون بالسالب مما يستدعي إعادة النظر في سياسات منح الاعتمادات وتشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من التسهيلات التي تعطيها هذه الأجهزة وحفز القطاع الخاص في الوقت نفسه على زيادة استثماراته عن طريق استخدام مدخراته إلى جانب الاعتمادات التي تمنحها بنوك وصناديق التنمية.

جدول رقم (٣ - ٥) (❖)

أنشطة بنوك وصناديق التنمية

صافي الإقراض	التسديدات	القروض القائمة	
٥٥٧ -	٦٤٢٠	١٦٧١٦٧	١٩٨٧
٢٠٥٣ -	٦٩٢٧	١٦٥١١٤	١٩٨٨
٧١١	٦٥٩٠	١٦٥٨٢٥	١٩٨٩
٣٨٨١ -	٨٢٩٥	١٥٩٤٦٤	١٩٩٠
٤٨٣١ -	٨٥٤٢	١٥٤٦٣٣	١٩٩١
١٥٤٦ -	٦٣٩٢	١٥٣٠٨٧	١٩٩٢
١٨٠٠ -	٧١٩٧	١٥١٢٨٦	١٩٩٣
٣٧٧	٦٥٥٥	١٥١٦٦٣	١٩٩٤
٥٠	٦٤٦٣	١٥١٧١٤	١٩٩٥
٨٤١ -	٦١٢١	١٥٠٨٨٤	١٩٩٦
١٣٦٠ -	٦٩٠٩	١٤٩٥٢٤	١٩٩٧
٣٨٢ -	٥٨٢٤	١٤٩١٤٣	١٩٩٨
٢٠٣ -	٥٨٩٤	١٤٨٩٣٩	١٩٩٩
١٥٤٩ -	٦٧٠٢	١٤٧٣٣٣	٢٠٠٠
٦	٦٣٧١	١٤٧٣٣٩	٢٠٠١
٤٩٩٥	٥٥٢١	١٥١٦٧٦	٢٠٠٢

(❖) المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي.

٣. الضرائب والرسوم بأنواعها والإعانات:

يمكن أن تعرف السياسة المالية على أنها محاولة متخذي القرارات الاقتصادية للتأثير على هيكل أو معدلات الضرائب أو برامج الإنفاق الحكومية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز أهداف الاقتصاد الكلي. ويمكن استخدام الضرائب والرسوم للوصول لأهداف السياسة المالية عن طريق التغيير الذي يمكن لصانعي القرار اتخاذه سواءً بالزيادة أو الخفض لتوجيه الاقتصاد نحو الأهداف المرسومة للنمو الاقتصادي، وهذا يتم إما باستخدام التغيير في القاعدة الضريبية أو نسبة الضريبة المفروضة على المنتجين أو المستهلكين أو بمزيج من الوسييلتين.

ولهذا فإن التغيير الحاصل في القاعدة الضريبية أو نسبة الضرائب أو الرسوم المفروضة على المنتجين يؤثر على توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فالحكومة بسبب قدرتها على فرض الضرائب والرسوم وجبايتها، تستطيع أن تؤثر على توجيه الموارد الاقتصادية ذات الأولوية لديها. ويستجيب قطاع الأعمال الذي ينتج أنواعاً متعددة من السلع والخدمات في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة لتلك القطاعات، في قيامه بزيادة الإنتاج في أحد القطاعات الإنتاجية الأقل تكلفة من ناحية الضرائب أو الرسوم المفروضة عليه، وهو ما يعني توجيه موارد اقتصادية أكثر لذلك القطاع من جانب، ومن جانب آخر خفض الموارد الموجهة للقطاعات الاقتصادية الأخرى التي لا تتمتع بنفس مزايا ذلك القطاع من ناحية الضرائب أو الرسوم.

ولهذا فإن فرض ضريبة أو رسوم على أرباح قطاع إنتاجي معين يؤدي إلى انخفاض الحافز الاستثماري لدى قطاع الأعمال للاستثمار في ذلك القطاع أو في عدة قطاعات اقتصادية، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تراجع إنتاجية القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي فرضت عليها الضرائب أو الرسوم، وربما أدى ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي. لهذا فإن هدف السياسة المالية عادة ما يكون الموازنة بين القطاعات الاقتصادية المتعددة، وتأمين نموها ومن ثم النمو الاقتصادي الكلي بشكل متوازن يؤدي في النهاية إلى الاستقرار الاقتصادي المنشود. وفي السياق نفسه فإن الإعانات يُمكن استخدامها لتطبيق السياسة المالية بشكل مغاير ومُعاكس للضرائب والرسوم.

وبالنسبة للمملكة، وحيث إن الشركات الوطنية لا تخضع لنظام الضرائب بل يستعاض عنها بالزكاة، وأن الحكومة تتولى تسعير معظم الخدمات الهامة، مثل: الكهرباء، والوقود بأنواعه، والاتصالات، وخدمات الموانئ والمطارات، إلى جانب مجموعة أخرى من الرسوم والغرامات، فإنه يتعين اتباع سياسة واضحة حول تغيير تلك الرسوم بحيث يتوافر وضوح تام حول أهداف التغيير، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لمناقشة تأثيره على ربحية المشاريع الاقتصادية وقدرتها على المنافسة محلياً وإقليمياً. وعند القناعة بجدوى التغيير في رسوم الخدمات، فمن الملائم إعطاء القطاع الخاص مدة كافية بين فرض الرسوم وتطبيقها مع التأكيد على تدرج التطبيق بشكل لا يؤثر على كفاءة وربحية القطاع الخاص.

ثالثاً : بعض الوسائل المساعدة على التنفيذ الكفؤ للسياسة المالية للحكومة :

1. حث وتشجيع المنشآت المالية وشركات الإقراض والتمويل والبنوك التجارية على منح اعتمادات وتسهيلات للقطاعات الاقتصادية التي يتولاها القطاع الخاص، مع ضمان الحكومة لهذه القروض إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

تسهيل وتشجيع الأدوات والمنشآت المالية كلاً من الادخار والاستثمار. ومع أن التطورات المالية لم تلق في السابق اهتماماً كافياً كونها عاملاً مهماً في تشجيع وتحفيز التنمية الاقتصادية، وهذا يرجع أساساً إلى الاعتقاد بأن التمويل يُعتبر عاملاً مُساعداً في الأعمال، وأنه سيتبع عندما تأتي الحاجة إليه في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، إلا أنه لم يتم إغفالها بالكامل.

ومع أن تأثير عامل التمويل على النمو والتنمية الاقتصادية قد تمت مناقشته من قبل بعض الاقتصاديين في دراسات سابقة منذ بداية الستينيات الميلادية إلا أن الاهتمام الجاد بالتمويل كعامل محفز للاقتصاد عاد في السنوات الأخيرة وأصبح موضع نقاش مستفيض. وتأتي أهمية إيجاد مصادر للتمويل تسبق التنمية الاقتصادية أو تتزامن معها على أساس أن الدول النامية تبدأ مشاكلها غالباً مع إيجاد المصادر التمويلية لتكوين رأس المال الثابت. ومن هذا المنطلق فإن الاعتقاد السائد بين اقتصاديي التنمية، هو أن

توافر مصادر تمويل موثوقة للتمويل وضخ الاعتمادات يُمكن الاعتماد عليها في الدول النامية، وخصوصاً في المراحل الأولى من التنمية، أهم بكثير من تكاليف التمويل، لأن الاعتقاد السائد هو أن تكاليف التمويل ستخف مع مرور الوقت خاصة إذا اتجهت السوق المالية نحو المنافسة. ومن هنا فإن تطوير أسواق رأس المال التي يتعامل معها القطاع الخاص لتوفير السيولة اللازمة وتسيير الاقتصاد، وكذلك تسهيل الحصول على الائتمانات طويلة الأجل يُعتبر عاملاً محفزاً للقطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع ذات إنتاجية عالية وذات جدوى اقتصادية تؤدي إلى النمو ومن ثم التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

٢. دراسة وضع وتنظيم التشريعات التجارية الضرورية فيما يتعلق بالضمانات وحقوق وممارسات تنفيذ العمليات الإجارية والقروض التعاقدية والجدول الزمني لصدور الأحكام واستئنافها وتحديد الإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها لتشجيع المؤسسات التمويلية الخاصة لتمويل مشاريع القطاع الخاص. وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة مما يُسهل فهم الأنظمة والإجراءات المتبعة لتطبيق السياسات المالية وخصوصاً في بعض المجالات، مثل:

- أ- الشفافية في طرح المناقصات وتنفيذ العقود.
- ب- إيجاد الحلول المناسبة لتأخير مستحقات القطاع الخاص وما يؤدي إليه هذا التأخير من آثار سلبية على كفاءة وإنتاجية هذا القطاع لعدة أسباب من أهمها:

- حاجة المشاريع بكل أنواعها إلى السيولة لتمويل رأس المال العامل.
- ارتفاع تكلفة الحصول على السيولة عند اللجوء للاقتراض.

٣. الوقت :

يعتبر الوقت عاملاً مهماً في اتخاذ السياسات المالية وتنفيذها، وذلك لأن :

- أ. تسارع الأحداث يتطلب اتخاذ قرارات مهمة بالسرعة الممكنة.
- ب. إن التباطؤ في اتخاذ قرارات آنية في السياسات المالية الحكومية قد يُفاقم المشكلة بدلاً من حلها.

رابعاً : معوقات القطاع الخاص المتعلقة بالسياسة المالية :

توضح الأمثلة التالية أهمية إزالة بعض المعوقات المتعلقة بالسياسة المالية التي يعاني منها القطاع الخاص :

١. تأخر صرف المستحقات لدى الجهات الحكومية :

يؤدي استخدام مبدأ تأخير مستحقات القطاع الخاص لدى بعض الجهات الحكومية إلى ظهور بعض السلبيات في التعامل بين القطاعين الخاص والعام. وتتأخر مستحقات ومستخلصات القطاع الخاص لدى الجهات الحكومية لعدة أسباب، لعل من أهمها: عدم إدراج البند محل التعاقد ضمن الميزانية المخصصة لهذه الجهات. ويؤدي تأخير صرف المستحقات إلى ضعف دورة رأس المال في السوق، والذي قد يؤثر على النمو الاقتصادي كما أن تأخر الدولة في صرف المستحقات المالية يتسبب في عدم وفاء الشركات والمؤسسات الوطنية بالتزاماتها تجاه موظفيها وعمالها، وكذلك تجاه المؤسسات والشركات الأخرى المتعاقدة معها ومع الموردين. كما أن الحسم غير المبرر من المستحقات المالية للشركات خاصة في قطاع المقاولات يؤدي في الغالب إلى خسارة بعض المنشآت وتعرضها لمخاطر الإفلاس.

٢. عدم الوضوح في الأنظمة وانعدام الشفافية :

يؤدي عدم الوضوح في الأنظمة وانعدام الشفافية إلى طول الإجراءات وبطئها. كما يتسبب في إعاقة تدفق السلع إلى المنشآت والأعمال، بما ينعكس سلباً على المنافسة وكذلك عدم القدرة على ثبات التكلفة الحدية للوحدة الواحدة للمنتج نتيجة للتكاليف الإضافية، ونتيجة للغرامات المترتبة على عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية وعدم خدمة العميل بالصورة المطلوبة. وهذا يستدعي العمل على تحديث الأنظمة بما يتلاءم مع أحدث الممارسات العالمية وتبسيط الإجراءات وتطوير البيانات الأساسية ونشرها للجمهور وتدريب العاملين وتأهيلهم، وزيادة الاعتماد على الوسائل الإلكترونية، والعمل على إحلالها محل الوسائل اليدوية.

٣. طول إجراءات الإعفاء الجمركي وعدم وضوح أنظمتها :

مع التحسن الكبير الذي طرأ على الإجراءات الجمركية إلا أن القطاع الخاص لا زال يعاني من طول مدة إجراءات الإعفاء الجمركي للآلات والمعدات والمواد الخام لدى مصلحة الجمارك فضلاً عن تعقيدها، كما يسود عدم الوضوح بكل ما يتعلق بأنظمة الجمارك وأسلوب تطبيقها. ولهذا فإن ذلك قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمر ويهدد بفشل بعض المشاريع، كما أن طول وتعقيد الإجراءات قد يؤديان إلى فقدان حافز الإعفاء الجمركي جاذبيته. هذا بالإضافة إلى أن طول الإجراءات قد يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج، وكذلك التأثير على خطط وأهداف المنتج وارتفاع نسبة المخاطرة مما يؤثر على الوضع التنافسي له في السوق، ولهذا فمن الواجب تبسيط الإجراءات والتخلص من التعقيد غير المبرر. وكذلك تحديث كافة الإجراءات وربطها آلياً بين الجهات المعنية، كما أنه من المهم أن يتم تقييم الطلب آلياً وفقاً لمعايير معينة وواضحة، وهذا يستدعي رفع قدرات موظفي الجمارك عن طريق التدريب والتأهيل.

٤. انتشار البيروقراطية وبطء الإجراءات الإدارية الحكومية :

العوائق الإدارية هي تلك القيود البيروقراطية التي يواجهها المتعاملون مع الحكومة وبشكل خاص المستثمرون بدرجة أو بأخرى في كل معاملة حكومية، وينتج عنها الشكاوي والسخط من المتعاملين من القطاع الخاص مع الجهات الحكومية، وقد تظهر هذه القيود بسيطة وغير مهمة بالنسبة لصناع القرار، بينما هذه الأمور الصغيرة تستهلك وقتاً وموارد كان من الممكن أن تركز لأغراض أكثر فائدة وإنتاجية، وهذا يكلف الكثير من الأموال لكل من المستثمر والاقتصاد الوطني ككل. كما أن بطء الإجراءات قد يؤدي إلى خلق بيئة طاردة للأعمال وبشكل خاص صعوبة توطين الاستثمارات وتعطيل العديد من المشاريع الاستثمارية الناجحة، وإحباط المشاريع الخلاقة والإبداعية، وهذا يستدعي تبسيط الإجراءات والمتطلبات بشكل كبير، وتدوين كافة المتطلبات والشروط ونشر المعلومات عنها، كما يستدعي التنسيق بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بإصدار التراخيص وربطها بواسطة الحاسب الآلي. وكذلك وضع مدة زمنية محددة للإجراءات ولمنح التراخيص في جميع المراحل، هذا إلى جانب زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتطوير وعي موظفي الحكومة بالأثر الإيجابي للاستثمار والمنافسة في هذا المجال.

٥. نقص البيانات والمعلومات :

تعتبر المعلومات المتاحة عن الأداء الاقتصادي للمملكة في أحيان كثيرة قليلة ومتقدمة، ولا يتم الحصول عليها بسهولة، فضلاً عن تضاربها أحياناً. وتمثل المعلومات الأساس المهم لقرارات الاستثمار من جانب القطاع الخاص، ويعتبر نقصها أو عدم صحتها أو عدم اكتمالها عائقاً أمام الأعمال بأنواعها بشكل عام والاستثمارات بشكل خاص. وعلى هذا الأساس فإن نقص المعلومات والبيانات السليمة يؤدي إلى :

- أ. اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة لاستنادها إلى بيانات غير صحيحة.
- ب. ارتفاع مخاطر الاستثمار في حالة اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية على بيانات غير مكتملة.
- ج. عدم معرفة الفرص الاستثمارية المجدية واستغلالها.
- د. صعوبة التنبؤ بمستقبل الاستثمارات والاعتماد على التخمينات.

٦. محدودية تمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالحوافز والامتيازات الممنوحة للمنشآت الكبيرة :

لا تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالحوافز والامتيازات الممنوحة للمنشآت الكبيرة مثل القروض الصناعية، ف صندوق التنمية الصناعية على سبيل المثال لا يقرض المشاريع الصغيرة. هذا بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة ونظام خاص بالمنشآت المتوسطة والصغيرة، كما أن من أكبر المعوقات التي يواجهها أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي فشل هذه المنشآت بعد مدة قصيرة من تأسيسها وبدؤها العمل وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها وجود:

- أ. معوقات إدارية وتقنية ومحاسبية.
- ب. معوقات مالية.
- ج. معوقات إجرائية.

ولهذا فإن عدم وجود جهة مسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل نسبة كبيرة من حجم المنشآت العاملة في المملكة، ترعاها وتساعد في حل مشاكلها لا سيما ذات العلاقة بالتمويل والتدريب والإدارة والتسويق وغيرها، قد يؤدي إلى ضعف الدورة المالية لهذه المنشآت وارتفاع نسبة التكاليف التشغيلية التي تستنزف الموارد المالية لملاكها. كما أن معظم هذه المنشآت تقوم في أساسها على القروض الشخصية من البنوك التجارية التي يتم سداها من الدخل الشهري للأفراد؛ وهذا يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية لأصحاب هذه المنشآت خلال السنوات الأولى للمشروع، مما ينعكس سلباً على الدورة المالية في الأسواق. كل ما سبق يعرض الأغلبية العظمى من هذه المؤسسات للإفلاس والإخفاق في زمن قصير، ويستدعي العمل على وضع الأنظمة الكفيلة بتشجيع دخول السعوديين لهذه المشاريع وتشجيع سبل تمويلها وتسهيل إجراءات إقامتها وتقديم القروض والتسهيلات لها بتكاليف منخفضة وبدون طلبات مرهقة.

٧. عدم وجود حوافز للاستثمار في المناطق النائية :

إن التركيز المكاني للفاعليات الاقتصادية والسكانية في المناطق والمدن الكبرى يؤدي إلى عدم التوازن الإقليمي مما قد يُفضي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية قد تعيق عملية التنمية الاقتصادية. لذا فاتباع سياسة تنمية إقليمية فعالة يؤدي إلى تقليل الفروق بين المناطق ، بالتأثير على الطلب على العمالة وتخفيض معدلات البطالة في المناطق التي تكون مرتفعة فيها ، ويدعم مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية لسكان المدن الصغيرة والريف لكبح جماح دوافع الهجرة السكانية منها.

وحيث إن الحكومة لا تمنح في الوقت الحاضر حوافز للاستثمار في المناطق النائية، فقد تركزت أغلب الاستثمارات في المدن الكبرى، وتسبب ذلك في إجماع المستثمرين عن الاستثمار في المناطق النائية. ومن أجل تحقيق التنمية المتوازنة، ولتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق النائية لا بد من تقديم حوافز، لعل من أهمها :

أ. منح إعفاء من الضرائب على أرباح الشركات لمدة محدودة.

ب. منح إعفاء على الآلات والمعدات والمواد الخام للشركات العاملة في المناطق النائية.

ج. تخصيص جزء من الإنفاق الحكومي لتنمية المناطق، ودعوة القطاع الخاص للمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية لهذه المناطق بناءً على حوافز تضعها وزارة المالية وتشرف على رقابتها.

٨. ضعف قدرة المؤسسات المالية الكبيرة على النفاذ للسوق المحلية :

من شأن هذا العائق أن يصيب المؤسسات المالية الكبيرة بالركود في عدة نواح ، لعل من أهمها :ضعف السيولة، مما قد يهدد منشآت الأعمال بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص بالإفلاس وعدم مواجهة تقلبات السوق. كما يؤدي إلى حرمان المستثمرين من الحصول على خدمات مالية متطورة خاصة في مجال التمويل، وعدم الاستفادة من الإمكانيات المادية والتقنية والإدارية المتوافرة في المؤسسات المالية العالمية الكبيرة ذات الخبرات المتراكمة. ولهذا فإن فتح مجالات الاستثمار في مجال القطاعات المالية أمام الاستثمارات الأجنبية، مع وضع الشروط اللازمة للتحكم في توجيه هذا القطاع ، يؤدي دوراً كبيراً لخدمة التنمية والاستثمارات الوطنية، هذا إلى جانب العمل على التطوير المستمر لأسواق رأس المال وخصوصاً سوق الأسهم والأوراق المالية وكسر الاحتكار القائم في السوق المالية.

ومع إن القطاع المالي بالمملكة شهد تحسناً ملموساً في الوقت الحاضر، إلا أنه لا توجد آليات ملائمة لتوظيف مُدخرات الأفراد وخصوصاً المُدخرات الصغيرة التي تمثل رافداً مهماً للاستثمارات والتكوين الرأسمالي ، وهذا قد يؤدي إلى ضعف التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، وضعف دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع الجديدة. وعليه فإن وضع التشريعات اللازمة لقيام الشركات الاستثمارية، وتسهيل إجراءات إنشاء هذه الشركات، وتطوير السوق المالية، وتحديث أنظمة الشركات المساهمة وتخفيف شروط إنشائها، سوف يُساعد على حفز وتشجيع المدخرات الفردية وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة.

الفصل الرابع السياسات النقدية والمصرفية

تمهيد :

يقوم الجهاز النقدي والمالي بدور حيوي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز معدلات نموها من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. وتشير العديد من الدراسات المتخصصة إلى وجود علاقة موجبة ومباشرة بين كفاءة الجهاز النقدي والمالي ومعدلات التنمية في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية. ويتكون الجهاز النقدي والمالي في العادة من سلطة أو سلطات تنظيمية ورقابية، ومصارف أو بنوك تجارية، ومؤسسات مالية غير مصرفية، وأسواق مالية، وصناديق وبنوك متخصصة. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بدور السلطة النقدية والمالية، وتتولى الترخيص والرقابة والإشراف على أهم مكونات الجهاز النقدي والمالي في المملكة، لا سيما البنوك التجارية، وشركات الصرافة، وسوق الأسهم، وشركات التأمين. وبالإضافة إلى المكونات التي سبق ذكرها للجهاز النقدي والمالي في المملكة، يقوم عدد من البنوك والصناديق المتخصصة بدور فعال في تمويل مشاريع البنى التحتية والإسكان والمشاريع الصناعية والزراعية. يهدف هذا الجزء من الورقة إلى دراسة وتحليل أداء أهم مكونات الجهاز النقدي والمالي في المملكة العربية السعودية، وتحديد المعوقات والتحديات المستقبلية التي تواجهه، ومن ثم مناقشة وطرح عدد من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز دوره لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

أولاً: مؤسسة النقد العربي السعودي:

تعتبر البنوك المركزية من أهم مكونات الجهاز النقدي والمصرفي في جميع دول العالم، وتختلف في مساهماتها من بلد لآخر، ولكنها تتفق في معظم الوظائف والواجبات التي تقوم بها. ومن الوظائف الرئيسية للبنوك المركزية إصدار العملة المحلية ومتابعة سعر صرفها، والعمل كمصرف للحكومة ومستشار مالي لها، والمحافظة على الاحتياطيات الحكومية من العملات الأجنبية واستثمارها، ومراقبة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وإنشاء أنظمة الدفع والمقاصة، وتخطيط السياسة النقدية وتنفيذها. وقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء بنك مركزي في المملكة العربية السعودية يتولى إصدار النقد ويضمن سعر صرفه، ويقوم في الوقت نفسه بمتابعة الشؤون المصرفية للحكومة، مع نهاية العقد الرابع من القرن العشرين نتيجة لارتفاع إيرادات الحكومة من البترول بشكل كبير جداً. وقد أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي لتقوم بمهام البنك المركزي للمملكة العربية السعودية في الخامس والعشرين من شهر رجب من عام ١٣٧١هـ الموافق للعشرين من شهر أبريل ١٩٥٢م. وينص نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٧/٦/٢٣هـ على أن أغراضها إصدار النقد وتوطيد قيمته داخل البلاد وخارجها، والقيام بأعمال مصرف الحكومة، ومراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات ووضع التعليمات الخاصة بهم كلما روي لزوم ذلك.

وتنفذ مؤسسة النقد العربي السعودي المهام الموكلة إليها من خلال تطبيق مجموعة من الأنظمة والقرارات والتعليمات والتعاميم، من أهمها: نظام المؤسسة نفسها، ونظام النقد، ونظام مراقبة البنوك، وقرار تنظيم أعمال مهنة الصرافة، وقواعد تنظيم صناديق الاستثمار، والتعرفة البنكية، بالإضافة إلى عدد من التعاميم المختلفة.

ولا يقتصر دور مؤسسة النقد العربي السعودي على الجانب الإشرافي والرقابي على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، وإنما يشمل توفير البيئة المناسبة لها لتكون قادرة على القيام بدورها بكفاءة وفعالية. وحيث إن البنوك التجارية تشكل

النسبة الكبرى من المؤسسات المالية في المملكة ومن أكثرها تأثيراً على الاقتصاد الوطني وتأثراً به فسوف نتناول بالتحليل أهم العوامل المؤثرة على كفاءتها، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها.

ثانياً: البنوك التجارية :

أنشئ أول بنك تجاري في المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٦م في مدينة جدة لخدمة الحجاج القادمين من جنوب شرق آسيا لا سيما إندونيسيا كفرع للشركة التجارية الهولندية. وتمت سعودة هذا البنك في عام ١٩٧٦م ، وغُير مسماه من بنك هولندا العام إلى البنك السعودي الهولندي، وحددت مساهمة الشريك الأجنبي في ذلك الوقت بما لا يتجاوز ٤٠٪ من رأسمال البنك.

أما أول بنك سعودي مملوك بالكامل لمواطنين سعوديين فهو البنك الأهلي التجاري الذي بدأ عمله في عام ١٩٤٨م كشركة تضامن، ثم تحول إلى شركة مساهمة تملك الدولة حالياً نسبة عالية من رأس مالها، ويعتبر البنك الأهلي أكبر بنك سعودي من حيث حجم رأسماله وإجمالي أصوله. وتعمل في المملكة عشرة بنوك تجارية منها سبعة سعودية أجنبية مشتركة لا تزيد نسبة المساهمة الأجنبية فيها عن ٤٠٪ من رأس مالها ، وهي: البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي الهولندي والبنك العربي الوطني والبنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة ، بالإضافة إلى ثلاثة بنوك مملوكة بالكامل لمصالح وطنية هي البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار. وقد سمحت مؤسسة النقد خلال الأعوام القليلة الماضية بفتح فروع لثلاثة بنوك من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن وجود جهاز بنكي متطور وفعال يساعد على توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الاستخدام الأمثل لها، ويدعم تكوين المؤسسات الإنتاجية خصوصاً المتوسطة والصغيرة بما يؤدي إلى تعزيز معدلات النمو وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وعليه فمن الضروري دراسة وتحليل أهم القضايا والمؤشرات ذات العلاقة بالجهاز البنكي في المملكة ومناقشة كفاءته وقدرته على خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز معدلات نموه.

١. الكثافة والتركز المصرفي:

تستخدم الكثافة المصرفية لقياس مدى انتشار الخدمات البنكية في الدول، وتقاس عادة بحساب نسبة معيارية للوحدات المصرفية المتوافرة لكل عشرة آلاف مقيم. ويدل انخفاض النسبة عن (٠,٥) على كثافة مصرفية منخفضة وزيادتها عن الواحد الصحيح على كثافة مصرفية عالية. ويشير الجدول رقم (٤ - ١) إلى الكثافة المصرفية للدول العربية، ومنه يتضح أن المملكة تقع ضمن مجموعة الدول العربية متوسطة الكثافة (من ٠,٦٪ إلى ١,٠٪).

إن انتشار التقنية البنكية والقدرة على القيام بمعظم العمليات المصرفية من خلال أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع، وأنظمة الدفع بواسطة الهاتف وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى انتشار استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، كلها عوامل قد تبطئ من انتشار الفروع المصرفية بل إن انتشارها يساعد على انخفاض عدد الفروع وبالتالي فإن معيار الكثافة المصرفية ، قد يعطي الانطباع الخاطئ عند مقارنة الدول مع بعضها أو مع الدولة نفسها. وتوضح بيانات الجدول رقم (٤ - ٢) وجود علاقة بين عدد الفروع واستخدام التقنية في الأعمال المصرفية في المملكة خلال الفترة من ١٩٩٧م - ٢٠٠٢م. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الفروع من ١٢٠١ فرعاً في عام ١٩٩٧م ، إلى ١٢٠٣ في عام ٢٠٠٢م، مقارنةً بنمو قارب الضعفين بالنسبة لعدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع، ونحو ثلاثة أضعاف بالنسبة لحجم المبالغ المسحوبة للفترة نفسها.

جدول رقم (٤ - ١)

الكثافة المصرفية للدول العربية (❖)

الدولة	الكثافة المصرفية
لبنان - البحرين - الإمارات العربية - عمان	أعلى من ١٪
الأردن - قطر - الكويت - السعودية	من ٠,٦٪ إلى ١,٠٪
المغرب - ليبيا - الجزائر	من ٠,٣٪ إلى ٠,٥٪
السودان - مصر - سوريا	أقل من ٠,٣٪
اليمن	٠,٨٪

(❖) المصدر : مجلة اتحاد المصارف العربية (٢٠٠١) .

ونظراً لعدم وجود مقياس عملي يحدد المستوى التنافسي للبنوك التجارية ، فإن التركيز المصرفي يستخدم عادة لهذا الغرض ، ويتم قياسه بحساب نسبة الأصول العائدة إلى أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة. وقد بلغت تلك النسبة في المملكة نحو ٥٠٪ في عام ٢٠٠٢ (البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض والبنك السعودي الأمريكي). وتتقارب معظم دول مجلس التعاون فيما يتعلق بنسب التركيز المصرفي حيث بلغت نحو ٦٢٪ في دولة الكويت في عام ١٩٩٩م.

جدول رقم (٤ - ٢)

عدد فروع البنوك التجارية والإحصاءات الخاصة بالتقنية البنكية (❖)

السنة	عدد الفروع في المملكة	عدد أجهزة الصراف الآلي	حجم المبالغ المسحوبة	عدد أجهزة نقاط البيع	حجم المبالغ بليون ريال
١٩٩٧	١,٢٠١	١,٥٩١	٤٧	١٥,٨٨١	٤,١
١٩٩٨	١,٢٢٩	١,٨٠٨	٧٢	١٥,٨٨٥	٥,٠
١٩٩٩	١,١٩٦	١,٩٩٧	١٠٤	١٦,٤١٩	٦,٣
٢٠٠٠	١,١٨٤	٢,٢٣٤	١٢١	١٨,٥٣١	٧,٤
٢٠٠١	١,١٩٩	٢,٥٧٧	١٣٧	٢١,٦٣١	١٠,٢
٢٠٠٢	١,٢٠٣	٣,١٢٠	١٧٨	٢٤,٢٩١	١٤,٧

(❖) المصدر: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢. الترخيص للبنوك التجارية:

تخضع البنوك التجارية إلى رقابة وإشراف وزارة التجارة والصناعة بحكم كونها شركات مساهمة خاضعة لنظام الشركات وغيره من الأنظمة ذات العلاقة ، كما تشرف عليها مؤسسة النقد العربي السعودي لكونها منشآت مصرفية أو مالية.

يضع نظام مراقبة البنوك الصادر بتاريخ ١٣٨٦هـ، وقواعد تطبيقه الصادرة بتاريخ ١٤٠٦هـ، الإطار النظري للترخيص بإنشاء البنوك التجارية ومراقبتها والإشراف عليها. وتتص المادة الثالثة من نظام مراقبة البنوك على أن الترخيص بمزاولة الأعمال البنكية يتم بتوصية من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وبعد صدور نظام مراقبة البنوك في عام ١٣٨٦هـ، أوصت مؤسسة النقد العربي السعودي بفتح فروع لبنكين أجنبيين هما بنك ملي إيران، و يونيتد بنك ليمتد في عام ١٣٩١هـ. وخلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات الميلادية تمت سعودة جميع فروع البنوك الأجنبية وحولت إلى شركات سعودية مساهمة يمتلك فيها أفراد وجهات سعودية نسبياً لا تقل عن ٦٠٪ من رأسمالها. وفي عام ١٩٧٦م وبناء على اقتراح من مؤسسة النقد صدر قرار بإنشاء الشركة السعودية المصرفية بهدف تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الصناعي وللإستثمار في قطاع الشركات. وفي فترة لاحقة غير اسم الشركة إلى البنك السعودي للإستثمار وهو يقوم حالياً بجميع الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية العاملة في المملكة. وقد كان قرار إنشاء شركة الراجحي المصرفية في عام ١٤٠٧هـ آخر قرار يصدر بإنشاء بنك أو شركة مصرفية، حتى صدور ثلاثة قرارات بالترخيص بفتح فروع لثلاثة بنوك خليجية هي: بنك الخليج الدولي من البحرين، وبنك الكويت الوطني، وبنك الإمارات الدولي، استجابة لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثامنة عشرة (ديسمبر ١٩٩٨) بالسماح للبنوك الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون ضمن ضوابط معينة من أهمها أن يكون البنك شركة مساهمة مقرها الرئيس إحدى دول مجلس التعاون، وأن يملك مواطنو الدولة التي رخصت له أغلبية رأس مالها (٥١٪ أو أكثر)، وأن لا تقل حقوق المساهمين عن مائة مليون دولار، وأن يكون قد مضى على تأسيسه في دولة المقر مدة لا تقل عن عشر سنوات من مزاولة الأعمال المصرفية

ويستتج المتابع لسياسة مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص الترخيص بإنشاء بنوك جديدة أو فتح فروع لبنوك أجنبية، تحفظها القوي على ذلك، حيث إنها سمحت فقط بفتح ثلاثة فروع لثلاثة بنوك خليجية منذ عام ١٤٠٧هـ. ويعزو العديد من المهتمين بالتطورات النقدية والمالية في المملكة النسب العالية لأرباح البنوك التجارية في المملكة خلال عقد التسعينيات الميلادية من القرن العشرين إلى ارتفاع نسب الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع وانخفاض درجة المنافسة بين البنوك العاملة في السوق المحلية وتمتعها بميزات احتكارية تسببت في ارتفاع تكلفة الخدمات البنكية على المستهلك والمستثمر، وانخفاض العائد على الودائع الزمنية. ومن جهة أخرى يرى البعض أن سياسة مؤسسة النقد المتحفظة تجاه عدم الترخيص للبنوك في المملكة، وتشجيعها اندماج البنوك القائمة مع بعضها، كما هو الحال بالنسبة لاندماج بنك القاهرة والبنك السعودي المتحد ثم اندماجهما مع البنك السعودي الأمريكي، بالإضافة إلى تركيزها على زيادة حقوق المساهمين في البنوك المحلية، قد أدى إلى دعم المراكز المالية للبنوك المحلية وجعلها قادرة على المنافسة إقليمياً مع بنوك دول مجلس التعاون، ودولياً مع البنوك العالمية.

٣. الملاءة المالية :

تعتبر حقوق المساهمين في البنوك التجارية خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين عند تعرض البنك إلى خسائر مالية. وتتكون حقوق المساهمين عادة من رأس مال البنك والاحتياطيات غير الموزعة من الأرباح. ونظراً لأهمية تكوين الاحتياطيات وتعزيز رأس مال البنوك التجارية فقد نص نظام مراقبة البنوك على أنه يجب على البنك قبل توزيع أية أرباح أن يرحل إلى الاحتياطي النظامي مبلغاً لا يقل عن ٢٥٪ من أرباحه السنوية إلى أن يصبح الاحتياطي مساوياً لرأس مال البنك، كما حظر النظام على البنك دفع أرباح للمساهمين قبل استهلاك جميع مصاريف التأسيس وأية خسائر يتكبدها البنك.

ولضمان توافر حد أدنى من حقوق المساهمين مقارنة بإجمالي حقوق المودعين نصت المادة السادسة من النظام نفسه على أنه لا يجوز أن تزيد التزامات البنك من الودائع خمسة عشر مثلاً من مجموع احتياطياته ورأسماله المدفوع والمستثمر (حقوق المساهمين). فإذا زادت التزاماته عن هذا القدر وجب على البنك التجاري أن يزيد رأسماله واحتياطياته إلى الحد المقرر أو أن يودع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ٥٠٪ من المبلغ الزائد.

وللأهمية القصوى للعلاقة بين حقوق المساهمين وإجمالي أصول البنك أو ودائعه، وتأثيرها المباشر على سلامة الجهاز المصرفي وقدرته على التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية، تبنى بنك التسويات الدولية ما يعرف بنسب الملاء المالية أو الرأسمالية التي لا بد للبنوك التجارية من الالتزام بها. ومن أهم النسب المتعارف عليها لدى معظم المختصين في هذا المجال نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى موجودات البنك ونسبة حقوق المساهمين إلى ودائع العملاء. ويبين الجدول رقم (٤ - ٣) النسب المذكورة للبنوك السعودية مع نهاية عام ٢٠٠٢م، ومنه يتضح التالي :

أ. أن جميع البنوك التجارية السعودية تتمتع بملاء مالية جيدة تتجاوز النسب المحددة من بنك التسويات الدولية (٨٪) كما أن الملاء المالية للبنوك الوطنية تفوق الملاء المالية للبنوك السعودية الأجنبية المشتركة بشكل عام.

جدول رقم (٤ - ٣)

نسب الملاء المالية للبنوك السعودية خلال عام ٢٠٠٢م

(٪)

بنك	حقوق المساهمين الموجودات	حقوق المساهمين ودائع العملاء
بنك الرياض	١٢,٥	١٩,٥
بنك الجزيرة	١٣,٢	١٧,٩
البنك السعودي الفرنسي	١٠,٦	١٣,١
البنك السعودي البريطاني	٩,٣	١٢,٢
البنك العربي الوطني	٨,٠	١٢,٦
البنك السعودي الأمريكي	١١,٧	١٥,٢
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	١١,٦	١٥,٨
البنك الأهلي التجاري	٨,٣	١٠,٥
البنك السعودي الهولندي	٨,٦	١٢,٥

ب. تبلغ نسبة إجمالي حقوق المساهمين لجميع البنوك التجارية إلى إجمالي موجوداتها للعام ٢٠٠٢م نحو ٩,٣٪، وهي نسبة تتجاوز النسبة المطلوبة عالمياً (٨٪) من قبل بنك التسويات الدولي. وعند حساب الملاء المالية المرجحة بالمخاطر للبنوك السعودية لاسيما ترجيحها بالسندات الحكومية يتضح أن الملاء المالية للبنوك السعودية عالية جداً وقد تصل إلى نحو ١٨٪.

ج. عند مقارنة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات للبنوك السعودية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ م ، نلاحظ تحسن تلك النسبة لكل من :بنك الرياض والأهلي والجزيرة والسعودي الهولندي والسعودي البريطاني والسعودي الفرنسي والسعودي الأمريكي وانخفاضها لكل من :البنك السعودي للاستثمار وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

ويعزى سبب انخفاض تلك النسبة للبنك السعودي للاستثمار إلى ارتفاع إجمالي موجوداته خلال عام ٢٠٠٢ بنسبة تقارب ٣٠٪ عما كانت عليه في العام السابق ، فقد ارتفعت من نحو ١٥ بليون ريال إلى نحو ٢٠ بليون ريال. كما أن إجمالي موجودات شركة الراجحي المصرفية قد ارتفعت بنسبة أعلى من ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين عن العام السابق (٢٠٠١) مما أدى إلى انخفاض ملاءتها المالية لعام ٢٠٠٢ على خلاف توجهها للارتفاع خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ م.

٤. أصول البنوك التجارية وهيكل موجوداتها ومطلوباتها :

أ. إجمالي أصول البنوك التجارية :

نمت أصول البنوك التجارية في المملكة بمعدل متوسط بلغ نحو ٩,٦٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠٠٢م، مقارنة بمتوسط نمو بلغ نحو ٥,٧٪ لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٩٢م إلى ٢٠٠١م ، ومتوسط نمو لم يتجاوز ٠,٢٪ لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للفترة نفسها. ومن أهم العوامل التي ساهمت في نمو إجمالي أصول البنوك التجارية التوسع النقدي الناتج من زيادة الإنفاق الحكومي ، حيث نما عرض النقود (M_2) بنسبة ١٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة بمتوسط سنوي بلغ ٧,٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢م. كذلك ساهم تطوير نظام المدفوعات (سريع) واستخدامه بشكل كبير في دفع الرواتب والمستحقات للقطاعين العام والخاص على توجه البنوك نحو الإقراض الاستهلاكي، وتطويرها للعديد من صيغ الإقراض الشرعية مما أدى إلى زيادة خلق النقود ، وبالتالي نمو إجمالي أصولها. وبالإضافة إلى ما سبق فمن المتوقع أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وما تبعها من تداعيات أمنية ومالية قد ساهمت بشكل كبير في امتناع بعض أرصدة سعودية عن الخروج واستثمارها في الداخل بدلاً من الخارج.

ب. هيكل موجودات البنوك التجارية :

تشكل مطلوبات القطاع البنكي على الحكومة ومؤسساتها وعلى القطاع الخاص وإجمالي الأصول الأجنبية معظم موجوداته، حيث بلغت نحو ٨٨٪ من إجمالي موجودات البنوك التجارية. وقد نما إجمالي مطلوبات البنوك التجارية على القطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٢م بمتوسط سنوي بلغ نحو ١٠,٨٪ و بمعدل فاق معدل نمو إجمالي الموجودات الذي بلغ نحو ٨,٦٪ للفترة نفسها.

وتتكون مطلوبات المصارف من القطاع الخاص حسب الإحصاءات المنشورة من الائتمان المصرفي الممنوح على شكل قروض وسلف، وسحب على المكشوف، وكمبيالات، بالإضافة إلى استثمارات في أوراق مالية خاصة. وتشكل القروض والسلف والسحب على المكشوف نحو ٩٠٪ من مطلوبات المصارف من القطاع الخاص. ومن الملاحظ ارتفاع نسبة القروض الاستهلاكية من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال السنوات القليلة الماضية. ويظهر الجدول رقم (٤ - ٤) القروض الاستهلاكية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ م ، ومنه يتضح تضاعف حجم القروض الاستهلاكية الممنوحة من القطاع البنكي نحو ستة أضعاف خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ م. ومن أهم أسباب الزيادة الكبيرة في القروض الشخصية تشغيل النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في منتصف عام ١٩٩٧م ، واستخدامه لتحويل رواتب ومستحقات موظفي الدولة ، ومعظم موظفي القطاع الخاص

لا سيما الشركات الكبيرة، وبالتالي توافر وسيلة يعتمد عليها لدى البنوك التجارية لضمان تسديد أقساط القروض وخصمها من حسابات العملاء مباشرة.

وتتقاضى البنوك معدلات فائدة عالية جداً على القروض الشخصية تتجاوز المعدلات السائدة بشكل كبير، وفي الوقت نفسه فإن سداد القروض مرتفع جداً بسبب قدرتها على الخصم من حساب العميل مباشرة عند دفع رواتبه من خلال نظام سريع. كما أن عدداً من العوامل الأخرى ساعدت على زيادة اقتراض الأفراد من البنوك من أهمها السياسات الإعلانية للبنوك التجارية التي تركز على توفير احتياجات الأفراد دون الإشارة بشكل صريح إلى أسعار الفائدة وطريقة حسابها، وتسهيل شروط الإقراض، وحادثة عادة الاقتراض الاستهلاكي، وتوافر أدوات اقتراض إسلامية.

جدول رقم (٤ - ٤)

القروض الاستهلاكية التي منحتها البنوك التجارية (❖) (بلايين الريالات)

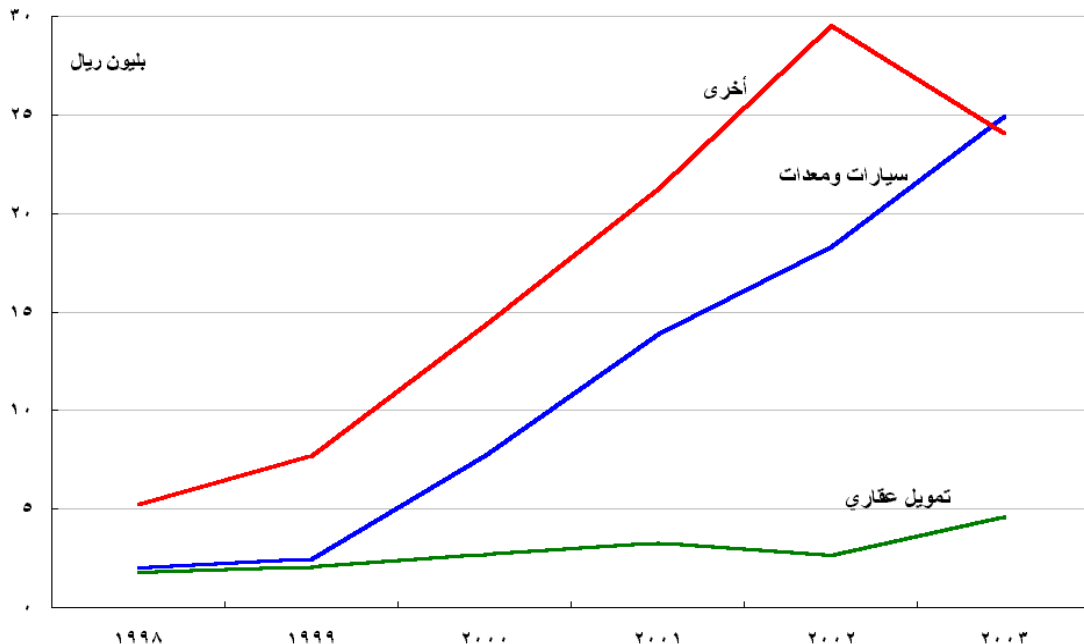
السنة	تمويل عقاري	سيارات ومعدات	أخرى	المجموع (بليون ريال)
١٩٩٨	١,٨	٢,٠	٥,٢	٩,٠
١٩٩٩	٢,١	٢,٥	٧,٧	١٢,٣
٢٠٠٠	٢,٧	٧,٧	١٤,٣	٢٤,٨
٢٠٠١	٣,٣	١٣,٩	٢١,٣	٣٨,٤
٢٠٠٢	٢,٦	١٨,٣	٢٩,٥	٥٠,٥
٢٠٠٣ (❖❖)	٤,٦	٢٥,٠	٢٤,٠	٥٣,٦

(❖) المصدر: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي.

(❖❖) الربع الأول من عام ٢٠٠٣م.

رسم بياني رقم (٤ - ١)

تطور القروض الاستهلاكية خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢م



أما بالنسبة للتمويل العقاري (أقل من الضعف للفترة نفسها) فلم يكن نموه مقارباً لنسبة نمو الإقراض الاستهلاكي. ولعل السبب يعود إلى عدم وجود نظام واضح للرهن العقاري، وتخوف البنوك التجارية من عدم قدرتها على بيع العقار لتسديد القرض في حالة عدم سداده، لا سيما أن المادة العاشرة من نظام مراقبة البنوك تحظر على البنوك التجارية امتلاك عقار أو استئجاره إلا إذا كان ضرورياً لإدارة أعمال البنك أو لسكن موظفيه أو وفاءً لدين تجاه الغير.

ومن حيث مدة الائتمان المصرفي فقد شكلت نسبة الائتمان قصير الأجل (أقل من سنة) في عام ٢٠٠٢ م، نحو ٥٩٪ من إجمالي الائتمان مقارنة بنحو ١٥٪ للأجل المتوسط (من سنة إلى ثلاث سنوات) ونحو ٢٦٪ للأجل الطويل (أكثر من ثلاث سنوات). وبالنسبة لمطلوبات البنوك التجارية على الحكومة ومؤسساتها فقد بلغت نحو ١٥٠ بليون ريال مع نهاية عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٢٠٥ بليون ريال لمطلوبات للبنوك التجارية على القطاع الخاص، وشكلت مطلوبات البنوك على القطاع العام نحو ٣٠٪ من إجمالي أصول البنوك التجارية في العام نفسه. ويلاحظ ارتفاع حجم مطلوبات البنوك التجارية على القطاع العام ونموها، على الرغم من تحسن الوضع المالي للحكومة خلال العامين الماضيين. ولعل رغبة البنوك التجارية الاستثمار في السندات الحكومية التي بلغت ١٣١ بليون ريال في عام ٢٠٠٢، راجع في المقام الأول إلى انخفاض درجة المخاطرة فيها، واستعداد مؤسسة النقد لتقديم تسهيلات مختلفة لتسييلها عند الحاجة، وعدم احتساب أرباحها ضمن الوعاء الزكوي على أرباح البنوك التجارية، بالإضافة إلى ارتفاع العائد عليها مما يماثلها من السندات العمالية وتحييدها لمخاطر تغير سعر الصرف.

إن تزايد حجم الاقتراض الحكومي من البنوك التجارية لا سيما عند الأخذ بالاعتبار تميزها عن غيرها في أوجه الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى النمو الكبير في حجم القروض الشخصية الاستهلاكية سوف يؤدي إلى مزاحمة غير عادلة للقطاع الخاص عند حاجته للاقتراض للمشاركة الاستثمارية، وقد يعيق قدرته على الحصول على التمويل الكافي بالتكلفة المناسبة.

ج. هيكل المطلوبات للبنوك التجارية :

تشمل مطلوبات البنوك التجارية مصادر تمويلها الرئيسية، وتعتبر الودائع بمختلف أنواعها لاسيما ودائع القطاع الخاص المصدر الأساس للموارد المالية للبنوك التجارية، وتأتي بعد ذلك في الأهمية حقوق المساهمين ثم المطلوبات الأجنبية على البنوك التجارية.

وقد شكل إجمالي الودائع نسبة عالية من إجمالي مطلوبات البنوك التجارية بلغت نحو ٦٤,٥ ٪ ، كما شكلت الودائع تحت الطلب نسبة بلغت نحو ٤٥ ٪ في عام ٢٠٠٢ من إجمالي الودائع. ويوضح الجدول رقم (٤ - ٥) نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي عرض النقود بمفهومه الواسع في دول مجلس التعاون ، ومنه نلاحظ أن تلك النسب متقاربة بين جميع دول المجلس عدا المملكة ؛ حيث بلغت نحو ضعف مثيلاتها في دول مجلس التعاون الأخرى. ويتوقع العديد من الدارسين أن تحسن الوعي الاستثماري في المملكة والسماح بفتح فروع لبنوك خليجية وتوافر منتجات استثمارية إسلامية وتنافس البنوك المحلية في تسويقها والإعلان عنها ، سوف تؤدي في الغالب إلى انخفاض حجم الحسابات الجارية. كذلك من الملاحظ ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود في جميع دول مجلس التعاون خلال العامين الأخيرين لا سيما ٢٠٠٢م. وقد يكون سبب ذلك تحسن إيرادات البترول بسبب ارتفاع أسعاره وتفضيل المودعين الاحتفاظ بمبالغ أكبر في حساباتهم الجارية نتيجة للأوضاع المتوترة إقليمياً وانخفاض أسعار الفائدة بشكل كبير.

وتأتي حقوق المساهمين في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كنسبة من إجمالي المطلوبات ، ومن الملاحظ نموها بشكل متواصل خلال الأعوام الماضية ؛ وذلك بسبب تشجيع مؤسسة النقد العربي السعودي للبنوك السعودية على زيادة رأسمالها. وبالنسبة للمطلوبات الأجنبية كمصدر للموارد المالية للبنوك التجارية فقد بلغت نسبتها من إجمالي المطلوبات نحو ٨,٥ ٪ في عام ٢٠٠٢م. ومن الواضح أن المطلوبات الأجنبية تستخدم في الغالب للمواءمة بين الموجودات والمطلوبات من حيث فترة الاستحقاق والعملة.

جدول رقم (٤ - ٥)

نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود بمفهومه الموسع في دول مجلس التعاون (❖)

(%)

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت
١٩٩٥	١٧,٧	١٥,٨	٣٣,٩	١٥,٨	١٢,٤	١١,٨
١٩٩٧	١٨,٩	١٥,١	٣٥,١	١٤,٦	١١,٩	١١,٨
١٩٩٩	١٨,١	١٦,٠	٣٣,٧	١٠,٤	٩,٥	١٢,١
٢٠٠١	١٨,٥	١٨,٢	٣٩,٤	١٥,٩	١٢,١	١٣,٥
٢٠٠٢	٢٠,٢	١٩,٤	٣٩,٤	١٧,٤	١٣,٦	١٦,٨

(❖) المصدر : التقارير السنوية لمؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس.

٥. معايير الربحية والكفاءة :

تشير الدراسات النظرية إلى أن حجم الهامش بين معدلات الإقراض والاقتراض من أهم معايير تحديد كفاءة البنوك التجارية في استخدامها لمواردها المتاحة ، وقياس مدى توافر بيئة تنافسية مناسبة للمدخر والمستثمر. ونظراً لصعوبة الحصول على معدلات الإقراض والاقتراض ، وتفاوتها بشكل كبير ، خصوصاً في المملكة ، فقد درجت العادة على استخدام عدد من معايير الربحية كمعيار لقياس كفاءة البنوك التجارية في استخدام مواردها المتاحة. وأهم تلك المعايير المستخدمة لقياس ربحية البنوك التجارية نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات ، ونسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين ، ونسبة صافي الربح إلى رأس المال المدفوع. ويظهر الجدول رقم (٤ - ٦) النسب المذكورة للمملكة ودولة الكويت. وقد تم اختيار دولة الكويت لعدد من الأسباب من أهمها ، توافر البيانات حتى نهاية عام ٢٠٠٢م ، ومحدودية عدد البنوك العاملة فيها وارتفاع كفاءتها مقارنة بغيرها من دول المجلس. ومن الجدول رقم (٤ - ٦) نلاحظ تقارب نسب الربحية

وتحسنها في كل من المملكة والكويت خلال السنوات الماضية، على الرغم من الاختلاف الكبير في حجم الحسابات الجارية ونسبتها من إجمالي الموجودات في البلدين حيث بلغت نسبتها نحو ٩,٣٪ في دولة الكويت مقارنة بنحو ٢٩,٥٪ في المملكة.

جدول رقم (٤ - ٦)

معايير الربحية للبنوك التجارية السعودية والكويتية (❖)

السنة	صافي الربح إجمالي الموجودات		صافي الربح إجمالي حقوق المساهمين		صافي الربح رأس المال	
	السعودية	الكويت	السعودية	الكويت	السعودية	الكويت
١٩٩٩	١,٥٣	١,٨	١٥,٠١	١٥,٣	٢٧,٥٩	٣٣,٤
٢٠٠٠	١,٩٥	٢,٠	٢٠,٣٠	١٧,٦	٣٧,٦٩	٤٠,١
٢٠٠١	٢,١٣	٢,٠	٢٢,٩٦	١٨,٢	٤٢,١٠	٤٣,٣
٢٠٠٢	٢,١٠	١,٨	٢٢,٣٢	١٧,٤	٤٣,١٠	٤٣,٣

(❖) المصدر : تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي.

التقرير الاقتصادي ٢٠٠٢، بنك الكويت المركزي.

ثالثاً : التحديات والمعوقات :

تحتم التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، خصوصاً إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتفاق على الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه ٢٠١٠م وتوقع انضمام المملكة إلى اتفاقية التجارة العالمية، على السلطات الرقابية والإشرافية، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التعامل مع المعوقات الحالية التي تواجهها البنوك التجارية، والتفاعل مع التحديات المستقبلية بسرعة وكفاءة، لتعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها، وتقليل الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها. وفيما يلي عرض موجز لأهم المعوقات التي تعاني منها البنوك التجارية والتحديات التي تواجهها في المملكة :

١. لجنة حل المنازعات المصرفية

تعتمد قدرة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى في النمو والمنافسة على عوامل متعددة يتعلق بكفاءة البنوك والمؤسسات المالية نفسها، والبعض الآخر يرتبط بالظروف المحيطة التي تعمل من خلالها لا سيما توافر نظام قضائي ملائم ومتطور يحقق الشفافية ويحافظ على حقوق جميع الأطراف المتعاقدة. وبسبب عدم وجود محاكم خاصة للقضايا المالية في المملكة، ونتيجة للأوضاع غير الجيدة التي عانى منها الاقتصاد الوطني عند انخفاض أسعار البترول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وتأثير ذلك على البنوك التجارية خصوصاً عدم قدرتها على المطالبة بحقوقها، صدر أمر ملكي في عام ١٩٨٧م بتشكيل لجنة خاصة يكون مقرها مؤسسة النقد العربي السعودي، لحل الخلافات المصرفية بين البنوك التجارية وعملائها. و أعطيت قراراتها القوة القانونية التي تتمتع بها القرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية في المملكة. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته هذه اللجنة في التعامل مع عدد كبير من الخلافات المصرفية بين البنوك التجارية وعملائها إلا أن التطورات المحلية والعالمية خصوصاً توجه البنوك التجارية نحو التوسع في القروض الشخصية وتوقع فتح السوق المحلي أمام المنافسة الأجنبية وتطور المعاملات

المصرفية وتعقدتها ، تحتم إنشاء محاكم متخصصة في القضايا المصرفية يتبع فيها التسلسل القضائي والنظام السائد في المحاكم القائمة.

٢. نظام مؤسسة النقد ونظام مراقبة البنوك:

تعاني معظم الدول النامية من عدم مواكبة الأنظمة والقوانين للتغيرات الاقتصادية المختلفة. ويضام المشكلة بالنسبة للقطاع المالي سرعة التغيرات فيه ، وتشابك العمليات المالية وتعقدتها ، واشتراك أطراف متعددة فيها قد لا تكون جميعها ضمن بلد واحد. ويلاحظ الدارس للأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقطاع البنكي في المملكة أنها تنحصر بشكل عام في نظام مؤسسة النقد الذي صدر في عام ١٣٧٧هـ ، ونظام مراقبة البنوك الصادر في عام ١٣٨٦هـ. وعلى الرغم من أن نظام مؤسسة النقد شمل معظم القضايا ذات العلاقة بالنظامين النقدي والبنكي في المملكة وقت إصداره ، كما أن نظام مراقبة البنوك أعطى لمؤسسة النقد حقوقاً تضمن قدرتها على الإشراف والرقابة على البنوك التجارية إلا أن التطورات الحديثة الخاصة بدور البنوك التجارية والمؤسسات المالية ، وطرق تنظيمها ، وتطور أدوات سوق النقد والأسواق المالية ، تحتم البدء في مراجعة شاملة للنظامين بما يضمن مواكبتها للمستجدات المتسارعة محلياً ودولياً.

وقد يكون من المناسب إصدار نظام متكامل لمؤسسة النقد العربي السعودي يشتمل على النواحي التنظيمية للمؤسسة ومهامها ووجوداتها ورأس مالها ، وجميع ما يتعلق بإصدار العملة ومتابعة شؤونها ، والبنوك التجارية والمؤسسات المالية غير البنكية ، من حيث الترخيص لها وتصفية أعمالها والأحكام الخاصة بوجوداتها ومطلوباتها والتفتيش عليها ومراقبتها ومتابعة جميع ما يتعلق بأعمالها.

٣. التركيز المصرفي والمنافسة:

يرى البعض أن هناك نوعاً من احتكار القلة في القطاع البنكي السعودي ، حيث تشير الأرقام إلى سيطرة ثلاثة بنوك سعودية على نحو ٥٠% من إجمالي الودائع المحلية ، بالإضافة إلى الفارق الكبير بين معدلات الإقراض والاقتراض في السوق السعودية مقارنة بمثيلاتها في دول مجلس التعاون. ولعل توجه مؤسسة النقد العربي السعودي نحو عدم الترخيص لبنوك جديدة ، أو السماح بفتح فروع أجنبية ، عدا ثلاثة فروع لثلاثة بنوك خليجية خلال السنوات الماضية ، وتشجيعها اندماج عدد من البنوك المحلية ، قد ساعد بشكل مباشر على زيادة أرباح البنوك المحلية وعزز إنفاقها على التقنية ، ورفع من معدلات ملاءتها المالية. إلا أن ذلك في الوقت نفسه أدى إلى زيادة تكلفة الاقتراض على المستهلك والمستثمر وقد يكون أحد أسباب انخفاض كفاءة البنوك المحلية في استثمار مواردها المتاحة مقارنة بمثيلاتها لا سيما عند الأخذ بعين الاعتبار النسبة العالية من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية السعودية مقارنةً بغيرها من البنوك التجارية في الدول الأخرى.

٤. المؤسسات المالية غير البنكية :

تعتبر شركات الاستثمار من المكونات الرئيسية للقطاع المالي في العديد من دول العالم ، وتغطي في العادة جانباً مهماً من رغبات واحتياجات المدخرين والمستثمرين غير المغطاة من النظام البنكي. فعلى سبيل المثال بلغ عدد شركات الاستثمار في دولة الكويت مع نهاية ٢٠٠٢م نحو ٣٧ شركة ، منها ١١ شركة استثمار إسلامية ، تجاوزت ميزانيتها المجمعة نحو ٤ بليون دينار

كويتي (١٣ بليون دولار أمريكي) مقارنةً بميزانية مجمعة للبنوك التجارية بلغت نحو ١٧ بليون دينار كويتي (٥٥,٣ بليون دولار أمريكي) مع نهاية العام نفسه.

ونتيجة لعدم وجود نظام لشركات الاستثمار في المملكة يحدد شروط الترخيص لها والجهة التي تشرف عليها وتراقبها، فقد تحولت السوق السعودية إلى أرض خصبة لشركات استثمار محلية وخارجية غير مرخصة، لا يتولى الإشراف عليها ومراقبتها وحفظ حقوق أفراد المجتمع فيها جهة رسمية، وانتهى الأمر بمعظمها إلى نهب مدخرات الأفراد. وعلى الرغم من توجه البنوك التجارية عالمياً ومحلياً نحو الصيرفة الشاملة وتقديمها خدمات مالية غير بنكية، إلا أن الحاجة قائمة وبشكلٍ سريع وملح إلى صدور نظام واضح وصريح يسمح بإنشاء شركات الاستثمار المالية التقليدية والإسلامية ويحدد الجهة المسؤولة عن مراقبتها والإشراف عليها بما يؤدي إلى خلق قنوات استثمارية جديدة ويساعد على تقديم خدمات تمويلية بديلة ومنافسة للبنوك التجارية لا سيما في مجالات القروض الشخصية وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويُعزز جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية، ويُعطي للسوق المالية في المملكة عمقاً أكبر.

الفصل الخامس الخاتمة والتوصيات

تحتّم التطورات والتغيرات المتسارعة محلياً ودولياً تكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا بالالتزام الكامل من الحكومة بتفعيل السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو إعطائه دوراً أكبر في وضع هذه السياسات وتنفيذها.

وتقوم السياسات الاقتصادية بدور مهم وأساس في توجيه الاقتصادات المعاصرة، ويحكم وضعها وتطبيقها عدد من التوجهات والأسس النظرية التي تختلف من بلد لآخر. وعليه فإن الواقع والتجربة تُحتم على صانعي القرار عند البحث في المشاكل الاقتصادية ووضع السياسات اللازمة للتعامل معها الأخذ بالاعتبار العوامل الأخرى التي قد تُقاوم هذه المشاكل مثل العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية من أجل صياغة سياسة اقتصادية ناجحة. لأنه في النهاية، تتطوي السياسة الاقتصادية على قرارات ذات تأثير مادي ومعنوي على مجموعات كبيرة من فئات المجتمع.

ونظراً لأن التغيير من سنن الحياة، وأمر لا بد من مواجهته، ولاستحالة ثبات الأشياء على حالها، فالتوقع والمؤكد حدوثه هو أن التغيير سيطال كافة العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المحيطة بأي مجتمع. وهو ما يحتم مواجهة ومعايشة هذه المتغيرات ويستوجب التكيف مع الأوضاع المستجدة من خلال إعادة ترتيب الأولويات بما يُعظم الاستفادة من العوامل الإيجابية ويُقلل من تأثير العوامل السلبية.

وتجري في الوقت الراهن محاولات جادة لحماية الاقتصاد السعودي من التأثير بالأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي. لقد ساعدت العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وتكاملها، على انتقال الأزمات المالية والاقتصادية كالعُدوى السريعة التي يصعب تفاديها لا سيما في اقتصادات الدول التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل أو تلك التي تعتمد على إنتاج السلع الأولية وتصديرها. ولعله من المناسب الإشارة إلى قضية هامة جداً يُعاني منها الاقتصاد السعودي وهي حساسيته وتأثره بشكل مباشر وكبير بالمتغيرات الخارجية والأزمات العالمية من خلال تقلبات أسعار البترول ومستويات الطلب العالمي عليه، وهذا يستدعي اتخاذ سياسات وتدابير جادة للحد من تأثير معدلات أداء الاقتصاد السعودي بالأزمات والصدمات الخارجية، والتوجه نحو التقليل من الاعتماد على إيرادات البترول، التي تتسم بدرجة عالية من عدم الثبات وبحساسية كبيرة للتقلبات الاقتصادية.

وحتى يكون للقطاع الخاص دور أكبر في وضع وتوجيه وتنفيذ السياسات الاقتصادية فإنه يتحتم تنفيذ برامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي، وخلق قوة شرائية كبيرة تدعم طاقات المجتمع وتعزز معدلات الادخار. وهذا يتطلب توجيه الاستثمارات نحو قطاعات النمو العالية، واستخدام نظام الحوافز الذي يُساعد على ذلك. بالإضافة إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار والمبادرات الخاصة.

وفيما يلي بعض التوصيات المحددة التي يمكن استنتاجها من الورقة :

1. من الصعوبة بمكان نجاح برامج تنويع مصادر الدخل دون توافر التزام قوي ودعم كبير من الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية لتحفيز القطاع الخاص للانخراط بشكل أكبر في جهود التنمية الاقتصادية.

٢. لا يُمكن لسياسة تنويع مصادر الدخل أن تتجح دون توافر بيئة استثمارية ملائمة لا تقل الامتيازات والحوافز المقدمة فيها عن مثيلاتها في الدول الأخرى، لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٣. وحيث إن الصناعة تعتبر خياراً استراتيجياً للمملكة، نظراً لما تحتزنه من موارد طبيعية هائلة، وميزة نسبية بسبب موقعها الجغرافي فإن دعمها وخصوصاً تلك الموجهة للتصدير، بما لا يتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، سواءً في مرحلة الإنتاج أو التصدير يعتبر ركيزة أساسية ومهمة لتنويع مصادر الدخل.
٤. لا بد أن يكون التخصيص وسيلة أساسية لبلوغ أهداف استراتيجية مُحددة من أهمها: رفع كفاءة أداء القطاع العام، وزيادة مُشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية الاقتصادية، مع عدم الإخلال بالواجبات والمسؤوليات الأساسية للدولة تجاه المواطن والمجتمع.
٥. من أهم عوامل نجاح سياسات التخصيص تشجيع المنافسة والحد من الاحتكار وفي الوقت نفسه ضمان مُشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات والإجراءات والآليات الكفيلة بتحقيق أهدافه.
٦. لا بد من توافر الشفافية في برامج التخصيص وسبل إنفاق الإيرادات المتحققة منه، وتوجيهها نحو مشاريع تنموية ذات إنتاجية عالية، مع عدم إغفال أهمية الاستثمار في البنية الأساسية لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على مستقبل التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.
٧. إن الأسلوب المُتبع في إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية الحكومية في الوقت الراهن، يُساهم بشكلٍ أساس في عدم كفاءة الإنفاق الحكومي على الرغم من الحجم الكبير لهذا الإنفاق. ومن هذا المنطلق يتحتم إعادة النظر في الأسلوب الحالي المُتبع في تخصيص الموارد، والبحث عن سُبُل وطرق جديدة ومبتكرة، لتوجيه الإنفاق الحكومي نحو ما يخدم المصلحة المستقبلية للاقتصاد بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية والمناطق الواعدة اقتصادياً، مما يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، وتشجيع الهجرة المُعاكسة إلى المدن الصغيرة والأرياف.
٨. لا يُمكن إغفال أهمية الشفافية في مصادر الإيرادات والإنفاق، إذ أنها تخلق الثقة لدى القطاع الخاص فيما يتعلق بجدية السياسات الاقتصادية الحكومية ومصداقيتها.
٩. لا يُمكن التعامل مع الدين العام دون حل جذري لمشكلة العجز المُزمن في الميزانية العامة، ومن هنا يجب إعادة النظر في طريقة وأسلوب الإنفاق الحكومي، حيث إنه من الملاحظ التفاوت الكبير في بعض السنوات؛ بين الإنفاق الحكومي المتوقع أو المُقدر والإنفاق الفعلي مع نهاية العام المالي. وهذا التفاوت يُضعف ويقلل من ثقة القطاع الخاص في السياسات المالية للحكومة، وفي الوقت نفسه يؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للقطاع الخاص حول تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية.
١٠. يؤدي عجز الميزانية المُزمن للبحث عن سياسات اقتصادية لخفض الإنفاق الحكومي، ومع أن هذا يُعتبر خياراً مهماً لتقليل عجز الميزانية، إلا أن الضغوط الاجتماعية والسياسية، قد تفرض على الحكومة عدم المساس ببعض بنود الميزانية التي لها تأثير مباشر وأني على المجتمع، وعليه فإن الحكومة تتجه لخفض الإنفاق على المشاريع طويلة الأجل ذات الإنتاجية العالية مثل الإنفاق على البنية الاقتصادية الأساسية. وحيث إن التأثير السلبي لهذا الخفض لا يظهر إلا

بعد فترة طويلة، فإن قرار تقليص العجز في الميزانية يجب أن يكون متوازناً وأن يأخذ بالاعتبار الآثار السلبية طويلة الأجل وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد السعودي وبالذات القطاع الخاص ومستويات الرفاهية للمجتمع.

١١. قامت بنوك وصناديق التنمية منذ تأسيسها بدور فعال لدعم التنمية الاقتصادية، ونظراً للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية فإن إعادة هيكلة هذه المنشآت المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة يُعتبر مطلباً أساسياً، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الاحتياجات التمويلية غير المشمولة من القطاع المصرفي.

١٢. أدى امتناع السلطات النقدية في المملكة لمدة طويلة عن منح تراخيص لمنشآت مالية جديدة إلى خلق سوق احتكارية في القطاع البنكي بشكل خاص وفي القطاع المالي بشكل عام، وهذا الوضع يؤثر سلباً على كفاءة البنوك التجارية، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى رفع تكلفة اقتراض القطاع الخاص. وعليه يجب إعادة النظر في هذه السياسة وفتح السوق لدخول مختلف المنشآت المالية.

١٣. يؤدي الاقتراض المتنامي للحكومة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إلى مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في سوق الائتمان، وهذه المزاحمة تتسبب في زيادة تكلفة الاقتراض. وبناءً على ذلك فمن الضروري الأخذ بالاعتبار الاحتياجات الائتمانية للقطاع الخاص.

١٤. من الضروري تحديث النظام القضائي بأنواعه، خصوصاً التجاري والمالي، وإعادة النظر في جميع القوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات ذات العلاقة بالنظامين المالي والنقدي، لا سيما ما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

١٥. أدى عدم توافر قنوات وأدوات استثمارية تتلاءم مع طبيعة وثقافة المجتمع إلى توجيهه للاستهلاك على حساب الادخار. وعليه فإن توفير هذه القنوات والأدوات الاستثمارية يُساعد على إيجاد بيئة اجتماعية وثقافية تشجع الادخار طويل الأجل.

أخيراً يتضح أنه في كل الأحوال لا بد من تكاتف الجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص على تفعيل الأدوار المشتركة بينهما باستخدام السياسات الاقتصادية التي تحقق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

المراجع

١. أخضر، فاروق، "تخصيص الاقتصاد السعودي بين النظرية والتطبيق"، ١٩٩٤م.
 ٢. الباتل، عبد الله بن حمدان، "هل التخصيص هو الحل الأمثل" المجلة الاقتصادية السعودية، العدد (السادس)، ٢٠٠١م.
 ٣. الباتل، عبد الله بن حمدان، "الأثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي" المجلة الاقتصادية السعودية، العدد (الحادي عشر)، ٢٠٠٣م.
 ٤. الأمم المتحدة، تقارير مختلفة.
 ٥. البنك الدولي، تقارير مختلفة.
 ٦. جبلز، مالكولم وآخرون، "اقتصاديات التنمية"، ١٩٩٥م.
 ٧. العجيلي، صالح، "التركز الصناعي في المدن العربية الكبرى وإشكالية التنمية"، شؤون عربية، العدد (١١٤)، ٢٠٠٣م.
 ٨. قبرصي، عاطف، "إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية"، المستقبل العربي، العدد (٢٨٢)، ٢٠٠٢م.
 ٩. قرملي، رائد "تطور ومستقبل القطاع العام السعودي: نظرة تحليلية مقارنة"، مجلة الملك سعود - العلوم الإدارية، عدد ١٤، ٢٠٠٢م.
 ١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، تقارير مختلفة.
 ١١. مؤسسة النقد العربي السعودي، "التقرير السنوي الثامن والثلاثون"، ٢٠٠٢م.
 ١٢. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "النشرة الاقتصادية"، العدد (١٧)، ٢٠٠٢م.
 ١٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط، "خطط التنمية"، أعداد مختلفة.
 ١٤. وزارة الاقتصاد والتخطيط، "ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي"، أوراق عمل مختلفة، ٢٠٠٢م.
15. Albatel, Abdullah, "Determinants of Private Investment in Saudi Arabia : The Role of Government Investment", Journal of King Saud University, Adm. Science, (12), 2000.
 16. Albatel, Abdullah, "Financial Development & Economic Growth in Saudi Arabia", Journal of Econ. & Adm. Science, UAEU, 16, 2000.
 17. Albatel, Abdullah, "Government Budget Deficits & the Crowding out of Private Investment in Saudi Arabia", Journal of King Saud University, Adm. Science.
 18. Knowles, S. & Garces-Ozanne, A. "Government Intervention & Economic Performance in East Asia", Economic Development & Cultural Change, 51, 2003.
 19. Lim. D. "Explaining Growth Performances of Asian Development Economics", Economic Development & Cultural Change, 42, 1994.